الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل

كلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنـــــوان

فعالية الإستثمار الأجنبي المباشر ودوره في الحد من التبعية للمحروقات في الجزائر 2000-2015

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبتين:

إيمان عبد اللاوي

منال مشوش

إشراف الأستاذ:

سالم مكرودي

لجنة المناقشة

الأستاذ	الجامعة	الصفة
عمار صايفي	جيجل	رئيسا
سالم مكرودي	جيجل	مشرفا ومقررا
احمد بودغدغ	جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل

كلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنـــــوان

فعالية الإستثمار الأجنبي المباشر ودوره في الحد من التبعية للمحروقات في الجزائر 2000-2015

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبتين:

إيمان عبد اللاوي

منال مشوش

إشراف الأستاذ:

سالم مكرودي

لجنة المناقشة

الأستاذ	الجامعة	الصفة
عمار صايفي	جيجل	رئيسا
سالم مكرودي	جيجل	مشرفا ومقررا
احمد بودغدغ	جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم
كتبه ١٤١٧

شكر وعرفان

أولا وقبل كل شيئ نحمد الله
الكريم العزيز الحميد على منه وتوفيقه لإتمام
هذا العمل وانجازه على هذا الوجه،
فله كل الفضل والشكر على ذلك،
وعلى كل نعمه التي أسبغها علينا
وحبانا بها.

كما نتقدم بمعاني التقدير والشكر الى
الأستاذ المشرف مكرودي سالم،
على ماقدمه لنامن توجيهات ونصائح
أنارت الطريق أمامنا لإنجاز هذه المذكرة.

نتوجه أيضا بالشكر إلى كل أعضاء لجنة
المناقشة.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	أ - ت
الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر.	05
المبحث الأول: مـــــــــاهية الاستثمار الأجنبي المباشر	07
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	07
المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	10
المطلب الثالث: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر	14
المطلب الرابع: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر	16
المبحث الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر	18
المطلب الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	18
المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	20
المطلب الثالث: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر	25
المطلب الرابع: شركات متعددة الجنسيات و الاستثمار الأجنبي المباشر	32
المبحث الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر	38
المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر وخلق فرص العمل	38
المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين ميزان المدفوعات	40
المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر والعون التكنولوجي	44
المطلب الرابع: الآثار الإيجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي المباشر	46
الفصل الثاني: فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من التبعية للمحروقات	50
المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	52

المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر	52
المطلب الثاني: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.	57
المطلب الثالث: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2016.	63
المطلب الرابع: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	66
المبحث الثاني: دور القطاعات خارج المحروقات في النمو الاقتصادي في الجزائر.	68
المطلب الأول: مساهمة قطاعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي الإجمالي	68
المطلب الثاني: مساهمة قطاعات خارج المحروقات في الميزان التجاري	75
المطلب الثالث: مساهمة قطاعات خارج المحروقات في ايرادات ميزانية الدولة	77
المطلب الرابع: مساهمة قطاعات خارج المحروقات في توفير مناصب التشغيل.	78
المبحث الثالث: سياسة تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خارج قطاع المحروقات.	79
المطلب الأول: التحفيزات الجبائية	79
المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات	94
المطلب الثالث: مقترحات لتطوير الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات	97
خاتمـة	101
قائمة المراجع	
الملخص	

قائمة الجداول

قائمــة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	دور الاستثمارات الأجنبية في زيادة حجم الصادرات السلعية في عدد من البلدان النامية المضيفة لها 1980-1998	42
02	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 2000-2015	57
03	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال فترة (2000 – 2015).	59
04	تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال فترة 2000 – 2014	59
05	وضعية الميزان التجاري خلال الفترة 2000 – 2015	60
06	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال 2000-2013	61
07	مؤشرات البطالة في الجزائر خلال 2000 – 2016	62
08	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2000 – 2015	64
09	المشاريع المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2000-2014	65
10	مساهمة قطاعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي الإجمالي	68
11	مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة (2009-2016)	70
12	مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة (2009-2016)	71
13	مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في الناتج الداخلي الإجمالي	72
14	مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة (2009-2016).	73
15	أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات مابين 2008 إلى 2015	74
16	تطور الصادرات الإجمالية للجزائر خلال الفترة 2009- 2016	75
17	تطور إيرادات الميزانية خلال الفترة (2009-2016)	76
18	تطور مناصب التشغيل حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2009-2016)	77
19	تطور توزيع الأراضي الصالحة الزراعية خلال الفترة 2015	83

20	تطور عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للفترة 2002 إلى 2012 في قطاع الصيد والموارد البحرية.	86
21	إنتاج الصيد البحري خلال الفترة 2011- 2015	86
22	تطور أسطول الصيد خلال الفترة 2011- 2015	87
23	الإنتاج الصناعي للفترة 2012-2015	88
24	الموقع الجغرافي للمناطق الصناعية في الجزائر	91
25	تمويل برنامج المناطق الصناعية في الجزائر	92

قائمة الأشكال

قائمــة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة	22
02	جدول يوضح محددات الاستثمار الاجنبي في البلدان النامية	23
03	الادارة المالية المركزية لشركة متعددة الجنسيات " مركزية الادارة المالية	35
04	لامركزية الادارة المالية للشركة متعددة الجنسيات	36
05	تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2015)	58
06	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي	62
07	يوضح تطور تدفقات الاستثمارية	64
08	نسبة قطاعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي (2009- 2016)	69
09	تطور قطاع الصناعة خلال الفترة (2009- 2016)	70
10	تطور قطاع الفلاحة	71
11	تطور قطاع البناء والأشغال العمومية خلال الفترة (2009- 2016)	73
12	تطور قطاع الخدمات خلال الفترة (2009- 2016)	73
13	يوضح تحليل تطور المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر	82

مقدمـــــــــة

تمهيد

يكتسي الاستثمار الأجنبي أهمية بالغة في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث شهدت أغلبها زيادة ملحوظة في نصيب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي صافي التدفقات،إذ تسعى غالبية الشعوب والأمم بمختلف ثقافاتها للعمل على تحقيق النمو الاقتصادي والبحث عن الوسائل التي من شأنها الرفع من معدلاته وضمان مستوى معيشي أفضل للمجتمع ككل، وهذا يستدعي توفير التمويل اللازم لذلك تختلف مصادره حسب حاجة الدول إليه سواء من مصادر داخلية أو خارجية.

وباعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر من مصادر التمويل الدولي تعاظم دوره على الصعيد العالمي إذ أصبح القناة الرئيسية للتمويل خاصة في الدول النامية وذلك بسبب التراجع الحاد لحجم تدفقات المساعدات الخارجية لهذه البلدان، وقلت حركة الإقراض الدولية بسبب أزمة المديونية لعام 1982.

وعلى هذا الأساس تسعى هذه الدول للتنافس بينها لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والاستفادة من التكنولوجيا والخبرات الإدارية، والعملات الصعبة المرافقة لتدفق هذه الاستثمارات. والجزائر كغيرها من الدول النامية وجهت اهتمامها لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لاعتماده كمصدر تمويل، وعملت على تهيئة مناخها الاستثماري من خلال قيامها بإصلاحات اقتصادية، واستخدامت العديد من الحوافز والامتيازات المغرية، بالإضافة إلى تطوير تشريعاتها القانونية، وتهيئة الإطار المؤسساتي لجذب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية.

لكن رغم ذلك استفاد قطاع المحروقات من حصة الأسد من حجم الاستثمار الدولي المباشر. فهو يساهم في الصادرات الجزائرية بنسبة تفوق 97%، وبنسبة أكثر من 60 %، من الإيرادات الجبائية، و30% من الناتج الداخلي، وهذا ما يجعل الاقتصاد الجزائري مرهون بتقلبات الأسعار النفطية العالمية، الأمر الذي استدعى تنويع الاقتصاد الوطني للخروج من التبعية لهذا القطاع، وتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبي إلى قطاعات أخرى.

أولا: الاشكالية

بناءا على ماسبق، نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

مــا مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من التبعية لقطاع المحروقات في الجزائر؟

ويدخل ضمنه التساؤلات الفرعية التالية:

- هل تتوفر الجزائر على مقومات تجعلها تستقطب عدد كبير من الاستثمارات؟
- ما مدى مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر؟
- هل حققت الجزائر توازن في مجال استقطاب الإستثمار الدولي؟
- ما هي الجهود المبذولة من الدولة لتحفيز الاستثمارات الأجنبية في القطاعات خارج المحروقات؟

ثانيا: فرضيات البحث

- تتوفر الجزائر على مقومات طبيعية تأهلها لاستقطاب عدد كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- تساهم القطاعات خارج المحروقات بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر.
- تحقق الجزائر توازن في مجال استقطاب الاستثمار الدولي المباشر ليشمل جميع القطاعات.
- لقد قامت الدولة ببذل مجهودات وتحفيزات من أجل استقطاب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ثالثا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في الدور الفعال الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تنويع مصادر الدخل، ودوره في تحقيق التقدم والرقي.

رابعا: أهداف الدراسة

الهدف الرئيسي للدراسة هو تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وتدخل ضمنه الأهداف الفرعية التالية:

- إبراز مدى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كقناة للتمويل الدولي.

- التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال دراسة الإحصائيات.
- إبراز مجهودات الدولة في تأهيل وتطوير قطاعات اقتصادية خارج المحروقات، من أجل الرفع من جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع

- الانخفاض الكبير في أسعار النفط وزيادة العجز الكبير في ميزانية الدولة.
- ضرورة تنويع مصادر الدخل الوطني خارج المحروقات كسياسة بديلة على مدى بعيد باعتبار البترول طاقة زائلة.
- الدور المهم الذي يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتباره مصدرا هاما لتطوير اقتصاديات الدول المضيفة من بينها الجزائر.
- نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرإلى الجزائر بتوزيع غير متكافئ.

سادسا: منهج الدراسة:

من أجل معالجة الموضوع محل الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة، واثبات صحة الفرضيات المبذات، تم الاعتماد على المنهج التحليلي للدراسة المتعلقة بحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومساهمة قطاعات أخرى، في الحد من التبعية للمحروقات.

سابعا: حدود الدراسة:

1- **الإطار المكاني:** تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الجزائري.

2- **الإطار الزماني:** فترة الدراسة كانت على مدى 2008 – 2015.

ثامنا: تقسيمات الدراسة:

لقد اقتضت دراستنا تقسيم البحث إلىفصلين :

الفصل الأول: تحت عنوان عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر أين تطرقنا فيها إلى مختلف أشكاله وخصائصه،

وأهميته. أما المبحث الثاني فكان بعنوان نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر،وتضمن علاقة الشركات متعددة الجنسية بالاستثمار الأجنبي المباشر، ودوافعه ومحدداته، ومختلف نظرياته.

الفصل الثاني: جاء تحت عنوان دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من تبعيته للمحروقات في الجزائر، تناولنا فيه ثلاث مباحث، المبحث الأول كان حول واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أما الثاني فكان حول دور القطاعات خارج المحروقات في النمو الاقتصادي في الجزائر، والثالث حول سياسة تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خارج قطاع المحروقات.

تاسعا: صعوبات الدراسة

- صعوبة الحصول على الإحصائيات والبيانات خاصة الحديثة منها.
- اختلاف الإحصائيات من مصدر لآخر.

الفصـــل الأول:

عموميات حول الاستثمار الأجنبي

المبحث الأول: مـــــــــــاهية الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

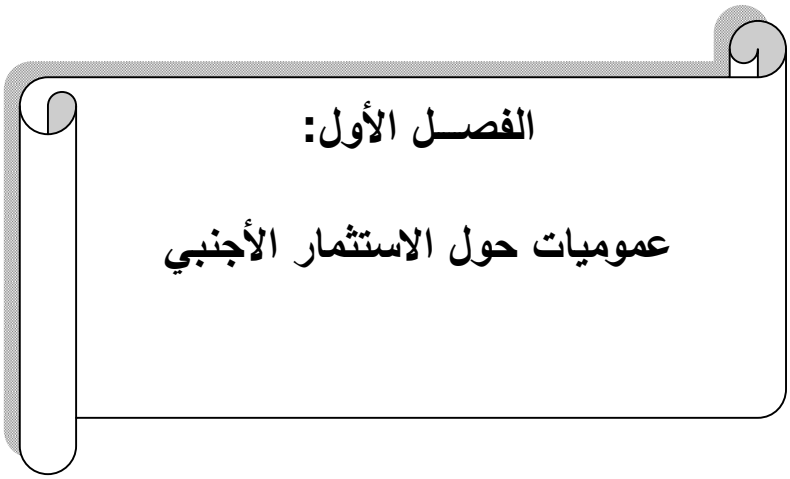

الفصــل الأول:

عموميات حول الاستثمار الأجنبي

المبحث الأول: مـــــــــاهية الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيـد

لقد أدى الاستثمار الأجنبي المباشر خلال النصف الثاني من القرن الماضي دورا هاما في دعم نمو اقتصاديات الدول النامية، لاسيما خلال العقدين الماضيين، حيث شهدنا زيادة كبيرة في حجم التدفقات الاستثمارية، وتلك التغيرات التي طرأت على الهيكل الاقتصادي العالمي، وتحرير نظم التجارة والاستثمار، فضلا عن زيادة مساهمة هذه الدول في التعامل الاقتصادي العالمي.

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أبرز مصادر التمويل الخارجية التي تساهم في زيادة القيمة المضافة للعديد من دول العالم، نظرا للمزايا العديدة الناجمة عنه مثل: توفير رؤوس الأموال، والتقنية العالية والخبرة الفنية والإدارية، ورفع كفاءة المنتجات المحلية.

اتجهت معظم دول العالم سواء متقدمة أو نامية إلى فتح أبوابها أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، بإزالة جل القيود التي نفقت أمامه، خاصة بعد تراجع القروض المقدمة إليها على اثر تصاعد أزمة المديونية الخارجية، لتشهد بذلك الساحة العالمية تنافسا لجذب هذه الاستثمارات، خاصة بعد توجه الدول نحو اقتصاديات السوق الحرة، والتي تعتمد على جذب الاستثمار الخاص كأحد الآليات الأساسية لتحقيق الإصلاح والنمو الاقتصادي.

وفي ضوء ما سبق، يهدف هذا الفصل إلى تعريف الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال التطرق إلى أهم المفاهيم والأشكال.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار المباشر

لقد أصبحت كل الدول دون تمييز تنظر إلى الاستثمار على أنه أداة للنمو الاقتصادي وأداة فعالة للنهوض بالاقتصاد وفرصة لتنويع البدائل الاقتصادية، لذلك يجب تحديد الشروط وتهيئة الظروف الملائمة للاستثمار، حتى يكون فعالا في خدمة التنمية الاقتصادية المرغوبة.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن عملية الاستثمار من المصطلحات الاقتصادية العالمية ومعناها في علم الاقتصاد يقصد بها أي زيادة أو إضافة جديدة فثروة المجتمع تأخذ شكل إقامة المصانع والمباني والمزارع الطرق وغيرها التي تقوم بزيادة الرصيد الاقتصادي للمجتمع.

أولا : تعريف الاستثمار

هو مجموعة من التضحيات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الإضافات الفعلية لرأس المال الأصلي من خلال امتلاك الأصول التي تولد العوائد نتيجة تضحية الفرد بمنفعة حالية للحصول عليها مستقبلا آخذا بعين الاعتبار عنصري العائد والمخاطرة.

وإن الاستثمار هو لغرض تأسيس علاقات اقتصادية دائمة أو طويلة مع مشروع مثل الاستثمار التي تعطي إمكانية ممارسة تأثير فعال على إدارة الاستثمارات أو المشروعات الاستثمارية[1].

ثانيا :تعريف الاستثمار الأجنبي

والاستثمار الأجنبي بصفة عامة من وجهة الكثير من الباحثين والاقتصاديين هو توظيف لنقود لأي اجل وأي أصل وأي ملكية أو ممتلكات او مشاركات محتفظ بها للمحافظة على المال او تنمية سواء بأرباح دورية أو بزيادات بقيمة الأموال.

ولاشك إن مفهوم الاستثمار من الناحية الاقتصادية يختلف أيضا بحسب منظور الحصة القائمة به، فهو عدد البنوك التجارية التقليدية يعني شراء أوراق مالية كاحتياطي وقائي " ثانوي " لسيولة او متطلبات

[1]- خالد أحمد فرحان الشهداني وآخرون، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان الأردن، 2014، ص145.

تشغيل الأموال المتاحة في أصول متنقلة التحويل نسبيا إلى نقدية، حيث أن الأصل الممكن بيعه بسهولة يصبح سائلا مثل الأصل الذي يتحول بالتصفية إلى نقدية.

أما من ناحية الاستثمار الأجنبي فهو ينقسم إلى نوعين هما:

الاستثمار الأجنبي غير المباشر: ويتمثل في امتلاك غير المقيمين لبعض الأوراق المالية من أسهم وسندات لمنشآت وطنية، دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري مقابل حصولهم على عائد نظير المشاركة المتمثلة بالأسهم والسندات، فهذا النوع لا يدخل في نطاق البحث.

الاستثمار الأجنبي المباشر: ويتمثل في المشروعات التي يقيمها ويمتلكها ويديرها المستثمر الأجنبي، من خلال تحرك مزيج من رأس المال النقدي والمعرفة التقنية والإدارية[1].

ويمكن أن نعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه استثمار المشروع الاقتصادي أو اقتناء أو إدماج لمشروع أجنبي كان قائما، وفي هذه الحالة الأخيرة يكفي في نظر الجزاء أن تكون نسبة المساهمة الأجنبية تفوق 20% من رأس مال المشروع لنقول أنه استثمار أجنبي مباشر، يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر آخر المحركات الرئيسية لظاهرة العولمة الاقتصادية بل وحاملها النموذجي إذ أنه يعتبر الأسلوب لأنجح والأنجع للعولمة الحقيقية مفيدا لكلا الطرفين، أي المستثمر الأجنبي والبلد المضيف، لنأخذ على سبيل حالات صناعة السيارات الفرنسية، اد هي تعرف مند مطلع التسعينات عمليات تحويل لم يسبق لها مثيل، ويتمثل ذلك في إدماجها لـToyota الياباني وفو لغو السويدي وتحويل وحدات تركيبية في بلدان كثيرة[2].

ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب Raymond Bernard بأنه وسيلة تحويل الموارد الحقيقية، ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وخاصة عند إنشاء المؤسسة[3].

كما عرف تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (U.N.S.T.A.D) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه استثمار يفترض وجود علاقة استمرارية طويلة الأمد بين الدولة المضيفة والمستثمرين الأجانب، وقد

---

[1] د. أشرف السيد حامد فبال، الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تحليلية لأهم ملامحه واتجاهات في الاقتصاد العالمي، ط 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية مصر، ص17-18.

[2] عبد الرزاق محمد حسين ألحبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، ط1، دار النشر والتوزيع، عمان الأردن ، 2014، ص32-33.

[3] Raymond Bernard, économie financier internationale, paris, eopu, 1997, p91. .

يسعى هؤلاء المستثمرين عن طريق هذه العلاقة إلى التحكم في مشاريع أو مؤسسات تنتمي إلى البلد المضيف، تعود ملكيتها بالكامل لهم، وقد يشاركهم في هذه الملكية وطنيون أو أجانب.[1]

ويعرف أيضا بأنه عبارة عن مشروعات مشتركة داخل بلد مسيطر عليه القائمون في بلد آخر، ويأخذ هذا الاستثمار في الغالب شكل فروع شركات أجنبية ومشروعات مشتركة[2].

ويعرف كذلك بأنه ذلك الاستثمار الذي يقام في دولة مضيفة، إلا أن ملكية أجنبية تعود لطرف أجنبي أو شركة غير وطنية[3].

وللأغراض الإحصائية فقد حدد صندوق النقد الدولي (I.M.f) الاستثمار الأجنبي (10%) أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لحملة الأسهم لشركة مساهمة أو مايعادلها لشركات غير المساهمة.

كما عرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (O C D E)الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن استثمار يوجه بغرض إقامة علاقات اقتصادية دائمة مع مؤسسة ويشمل مايلي[4]:

الحيازة التامة لمؤسسة قائمة، المساهمة في ملكية مؤسسة جديدة أو القائمة على منح قرض على المدى الطويل سبع سنوات فما فوق، الاستثمار الذي يؤدي إلى ممارسة تأثير حقيقي في تسيير مؤسسة كبيرة أو متوسطة.

و عرفته المنظمة العالمية للتجارة بأنه عملية يقوم بها المستثمر المتواجد ببلد ما (البلد الأم)، حيث يستعمل أصوله في بلدان أخرى (الدول المضيفة)، مع نسبة تسييرها[5].

وعرفت الأمم المتحدة ممثلة في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTQD) الاستثمار الأجنبي المباشر كذلك على أنه الاستثمار الذي يشمل علاقة طويلة الأجل ويعكس مصلحة مستديمة ورقابة

[1] سمير محمد عبد العزيز، التمويل العام، ط2، مكتبة الإشعاع، مصر، ص 318.

[2] سمير محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 319.

[3] سليمان عبد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوصفي، ط1، الأكاديون للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 23.

[4] خليفة مهدي فرح بن زيان، واقع الاستثمار المباشر في الدول النامية، ص5.

[5] Menaçai Patrizia, les entreprise multinationales en droit international, brucelles, 1993, p20.

بواسطة مستثمر في مشروع مقيم في اقتصاد ينتمي لدولة غير دولة المستثمر الأصلية، ويتم القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر بواسطة الأفراد ومنشآت الأعمال[1].

ثالثا : الفرق بين الاستثمار المباشر والاستثمار غير المباشر

يعتبر الاستثمار المباشر شراء وتملك أصول خارجية في شركات عاملة أو المساهمة فيها والمعنى هنا امتلاك أو شراء شيء ملموس ومحدد وبذلك يصبح لنا تأثير بدرجة ما على مسار المنشأة أو الشركة التي نساهم بها.

من الجانب الآخر الاستثمار غير المباشر يكون بشراء أوراق مالية كأسهم أو سندات تصدرها مؤسسة أخرى وتشتري هذه الأوراق المالية بهدف الربح حيث يكون لحاملها حق غير مباشر في تلك المؤسسة لكنه لا يؤثر أو يسيطر على مسارها وربما لا يدري المستثمر الكثير من إدارة وعمليات المنشأة التي يشتري أوراقها خاصة إذا كانت في بلد آخر، وعادة لا يكون لدى المستثمر الوقت أو الدراسة الكافية للتأثير على مسار المنشأة والإدارة، كما أنه يعبر عن العملية التي تتطلب مهارات إدارية وعلمية خاصة. وعلى مستوى إدارة الأعمال الدولية يكتسب هذا الجانب أهمية خاصة ويتطلب معالجة مختلفة[2].

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

تعتبر أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في تغير مستمر في الدول النامية بما تقتضيه حاجة هذه الدول، ومصلحة الشركات المتعددة الجنسيات ويمكن رصد عدد من الأشكال التي ظهرت نتيجة العولمة وانفتاح الأسواق، وغياب العوائق والحواجز أمام التجارة الدولية وعلى النحو التالي:

[1]- يعقوب علي جانقي وعلم الدين عبد الله بانقا، مؤتمر الاستثمار والتمويل : الاستثمار الأجنبي المباشر FDI، مداخلة حول تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، قطر الإمارات العربية، قطر الإمارات العربية المتحدة، 2006، ص3.

[2]- عرفات إبراهيم فياض، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، دار البداية ناشرون وموزعون، ط1، عمان، 2013، ص ص40-41.

أولا: الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبطة بالملكية.

1 الاستثمار المشترك:

وهو الاستثمار الذي يقوم على مبدأ الشراكة بين طرفين أو أكثر من بلدين عن طريق شركة دولية النشاط، وحدث ذلك في شكل مشروعات اقتصادية تندرج فيها عمليات إنتاجية وتسويقية مالية[1]. تنص القوانين المنظمة لكثير من الدول التي يقوم فيها المشروع المشترك على أن لا تتجاوز نسبة المستثمر الأجنبي عن 49% من رأس مال المشروع وذلك تفاديا للهيمنة الأجنبية على جانب مهم من مشروعات الاقتصاد المحلي، إذ أن الدول التي تستضيف الاستثمارات الأجنبية تحرص على أن تكون القرارات التي يتم اتخاذها في إطار الاستثمار الأجنبي تأخذ في اعتبارها المصالح الحيوية والهامة لاقتصادها المضيف وعادة ما يكون تحقيق هذا الهدف من خلال الاستثمارات المشتركة متاحا أكثر مما لو كان المشروع مملوكا بالكامل للمستثمر الأجنبي، وما قد يثيره ذلك من شك ضد السيطرة الاقتصادية للمستثمر الأجنبي[2].

ويعرف أيضا بأنه كل استثمار يشترك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين من خلال شركة دولية النشاط ويتم في شكل مشروعات اقتصادية، وينطوي على عمليات إنتاجية وتسويقية ومالية[3].

إن هذا النوع من الاستثمار يساعد كل شريك على الاستفادة من المميزات النسبية للطرف الآخر، فالطرف المحلي تكون له المعرفة التامة بالسوق المحلية وبالقوانين والإجراءات وفهم الأسواق العمل المحلية، أما الطرف الآخر فلديه تكنولوجيا الصناعة والخبرة الإدارية والإنتاج المتقدم كما أنه بالنسبة للطرفين فان المشاركة في مشروع جديد يساعد على تقليل رأس المال المطلوب مقارنة فيما قام أحد الطرفين بمفرده بإقامة المشروع.

إن عملية الاستثمار المشترك مع الشركات العالمية له مميزات متعددة أهمها:

- استخدام أحدث التقنيات المتقدمة التي توصلت إليها الشركات الأجنبية.
- إنتاج السلع ذات جودة عالية، وهذا ما يساعدها على المنافسة في الأسواق العالمية.
- بناء مشاريع اقتصادية واسعة الإنتاج، وهذا ما يساعد على الاستفادة من اقتصاديات الحجم.

[1] عبد الرزاق حمد حسين الحبوري، مرجع سبق ذكره، ص43.

[2] ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010، ص103.

[3] عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية (منظماتها، شركائها، تداعيتها)، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 184.

- حصول الشركات الأجنبية على الموارد الأولية والوقود بأسعار مناسبة، مما ينعكس ايجابيا على هيكل تكاليف الإنتاج.

بالإضافة إلى ما تقدم فإن الاستثمارات المشتركة تكون أكثر مرونة من عملية الإنفاق عليها ولا تحتاج هذه المشروعات التحرير الكامل للتجارة وعوامل الإنتاج[1].

2 الاستثمارات المملوكة بالعامل للمستثمر الأجنبي:

يعتبر هذا النوع من الاستثمارات الأكثر تفضيلا لدى الشركات المتعددة الجنسيات، ومن مزايا هذا النوع من الاستثمار فإن زيادة حجم النقود (رأس المال الأجنبي) إلى الدولة المضيفة، كما أن احتمال أن يؤدي عبر حجم المشروع، إلى المساهمة الجدية في اشباع حاجة المجتمع المحلي من السلع والخدمات المختلفة مع احتمال وجود فائض لتحديد او تقليل الواردات، مما يترتب على هذا تحسين ميزان مدفوعات الدولة المستقبلة، واما من ناحية العيوب فإن الدول المصنفة (خاصة الدول النامية) تخشى من اخطار الاحتكار والتبعية الاقتصادية، وما يترتب عليها من اثار سلبية على المستوى المحلي والدولي، فحالة ظهور اي تعارض في المصالح بينها وبين الشركات المعنية[2].

3 الاستثمار في المناطق الحرة:

الاستثمار الأجنبي يكون بعيدا عن القوانين والتشريعات للبلدان المضيفة، ويعمل ضمن قوانين محددة ومنظمة لعملية انشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة، ويكون الهدف الأساسي لإنشاء هذه المناطق هو إقامة صناعات ذات طابع تصديري، ولأجل ذلك تعمل الدول على جعلها مناطق جذب للاستثمارات الأجنبية عن طريق منح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من المزايا والحوافز والإعفاءات الضريبية والجمركية.

وللمناطق الحرة العديد من المزايا والفوائد لكل من البلد المضيف والمستثمرين على حد سواء، ويمكن حصرها فيما يلي:

- العمل على تخفيض القيود الجمركية وبالتالي جذب رؤوس أموال جديدة.

[1] عبد الرزاق حمد حسين الحبوري، مرجع سبق دكره، ص48.

[2] خالد أحمد فرحان المشهداني و د. عبد الخالق عبد الله العبيدي، التمويل الدولي، دار الأيتام للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، 2014، ص131.

- القيام بعملية تكامل بين المشروعات التي تستهدف التصدير والمشروعات الصناعية لداخل البلد.
- تخفيض مستويات البطالة عن طريق توفير فرص العمل.
- الحصول على اعفاءات ضريبية وجمركية واراضي بأسعار مناسبة.
- منح المستثمرين الأجانب حق الإقامة داخل البلد.
- الاستفادة من البنى الأساسية التي تقوم بها الدولة لهه المشاريع.
- تسويق منتجات المشاريع في أسواق البلدان المجاورة.

ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر غير المرتبط بالملكية.

يمكن للمستثمر الأجنبي أن يحصل على صوت فعال في إدارة المشروع الأجنبي المباشر عن طريق وسائل أخرى، وذلك عبر اكتساب حصة من الأسهم (الملكية)، كما تظهر أنماط للاستثمار الأجنبي بشكل مباشر أو غير مباشر، وهذه الأشكال هي:

1 عقــود التراخيص (الامتياز):

عبارة عن اتفاق بين الشركة متعددة الجنسيات والمستثمر الوطني، الذي بمقتضاه تقوم هذه الشركة بالتصريح للمستثمر الوطني (قطاع عام أو خاص)، باستخدام ابتكار التكنولوجيا مسجل أو علامة تجارية أو غير ذلك من صنوف الاحتكار التكنولوجي في مقابل ربح نقدي معين.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه التراخيص يمنح وفقا لطريقين:

النوع الأول يسمى الترخيص الاضطراري ويسود هذا النوع في البلدان الاشتراكية وبعض الدول النائية، حيث يصعب على الشركات متعددة الجنسيات الحصول على التملك العامل للاستثمار.

النوع الثاني هي التراخيص الاختيارية، وفي مثل هذه الحالة فان الشركات متعددة الجنسيات تفضل منح تراخيص الإنتاج او التسويق كأسلوب غير مباشر[1].

[1] عبد الرزاق حمد حسين الحبوري، مرجع سبق ذكره، ص44-45-48.

2 عمليات تسليم المفتاح:

وهي عبارة عن اتفاق او عقد يتم بين الطرف الوطني والطرف الأجنبي يقوم الطرف الثاني بإنشاء مشروع استثماري واكماله حتى بداية التشغيل، بعد ذلك يتم تسليم المشروع إلى الطرف الأول، ويتميز هذا النوع من الاستثمار بان البلد المضيف يتحمل تكاليف الطرف الأجنبي، مقابل تقديمه للتنظيمات الخاصة بالمشروع وطرف تشغيله وادارة توصياته.

3 عقـــود الإدارة:

عبارة عن عقد بين البلد المضيف والشركات معينة يتم بموجبها منح البلد المضيف (جهات ادارية او ادارة شركات معينة مشهود لها بالكفاءة الادارية)، ادارة كل او جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع معين في البلد المضيف لقاء عائد مادي منصوص عليه في العقد في شكل اتعاب للجهة الادارية او الشركة متعددة الجنسيات[1].

المطلب الثالث: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من الخصائص ندكر من بينها:

1- الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال الأمثل لما يستعمله من موارد حيث لا يقوم المستثمر الأجنبي على استثمار امواله في الدول، الا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله التكتيكية والفنية المتاحة.
2- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الوفرات الاقتصادية، والمنافع الاجتماعية التي تحقق نتيجة واحدة.
3- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لخلق مناصب الشغل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية، ومن جهة اخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى المضيق، إضافة إلى انه يدعم مبادلات لتجارة التصدير الخاصة، فتلك التي يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبة مقارنة بالبلد المنشأ، يتحقق خاصة في تلك التي يتمتع فيها البلد المضيف بميزة بتحركاته جريا وراء الريح والفائدة، وبذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له اعلى الارباح، أين توجد تسهيلات وإعفاءات، واليد العاملة الرخيصة.

[1] خالد أحمد فرحان المشهداني، مرجع سبق ذكره، ص152.

4- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من القروض التجارية والمساعدات الائتمانية الرسمية التي اصبحت شديدة المشروطة في ان تحويل الارباح المترتبة عليه ويرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار بينما لا يوجد اي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه[1].

5- الاستثمار الأجنبي المباشر ليس مجرد تدفق لرأس المال الأجنبي فقط، ولكنه أيضا فنون إنتاجية متقدمة ومنتجات حديثة ومهارات إدارية وتنظيمية وخبرات فنية وتكنولوجيا عالية تفتقر إليها الدول النامية[2].

6- الحق في اتخاذ القرار والرقابة على المشروعات وبالتالي يساهم في نقص المخاطر[3].

7- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير، وذلك لتحركاته الجزئية وراء الربح والفائدة فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح وتتيح له تسهيلات أفضل واليد العاملة الرخيصة[4].

ومن مميزات الاستثمار:

أولا ـ تكاليف الاستثمار:

وهي كل المبالغ التي يتم انفاقها للحصول على الاستثمار، وتشمل كافة المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع الاستثماري، حيث تنقسم إلى نوعين:

1- **التكاليف الاستثمارية:** وهي تلك المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع والتي تنفق مع بداية المشروع، إلى ان تحقق هذا الاخير تدفقات نقدية او تتمثل في تكاليف الاصول الثابتة، اي كل النفقات المتعلقة بشراء الاصول الثابتة من اراضي، معدات، مباني، الات، والتي تمثل الجزء الاكبر من تكلفة المشروع، بالإضافة إلى تكاليف متعلقة بالدراسات التمهيدية، اي كل النفقات التي تتدفق قبل انطلاق المشروع مثل المصاريف، التصميمات، الرسوم الهندسية، وهذا إلى جانب مجموعة من التكاليف مثل: التكاليف التجارية وتكاليف إجراء الدورات التدريبية.

---

[1] ماجد أحمد عطا الله، مرجع سبق ذكره، ص104.

[2] - إيمان مودع، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج النمو الداخلي خلال الفترة (1991-2007)**، رسالة ماجيستير (غير منشورة)، تخصص العلوم المالية والمصرفية في جامعة اليرموك، الأردن، 2010، ص16.

[3] - أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، مصر 2004، ص 18.

[4] - ضياء مجيد الموسدي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 128.

2- **تكاليف التشغيل:** تندمج تكاليف التشغيل في المرحلة الثابتة للاستثمار، وهي مرحلة التشغيل وذلك بعد إقامته ووضعه في حالة صالحة لمباشرة العمل، فتظهر مجموعة جديدة من التكاليف اللازمة لاستغلال طاقات المشروع المتاحة في العملية الإنتاجية، ومن جملة هذه التكاليف نذكر: النقل، التامين، مصاريف المستخدمين والأجور، مصاريف المواد اللازمة للعملية الإنتاجية.

ثانيا ـ التدفقات النقديــة:

هي كل المبالغ المالية المنتظر تحقيقها على مدى حياة الاستثمار، ولا تتوقف هذه التدفقات إلا بعد خضع كل المستحقات على الاستثمار مثل الضرائب والرسوم، والمستحقات الأخرى.

ثالثا ـ مدة حياة المشروع:

وهي المدة المقدرة لبقاء الاستثمار في حالة إعطاء تدفق نقدي موجب، ويمكن الاستناد في تحديد مدة حياة الاستثمار على مدى الحياة المادية لمختلف الوسائل أو التركيز على دورة حياة المنتوج وبالتالي على مدى الحياة الاقتصادية للمشروع.

رابـعا ـ القيمة المتبقية

عند نهاية مدة الحياة المتوقعة للاستثمار، نقوم بتقدير القيمة المتبقية له، بحيث يمثل الجزء الذي لم يستهلك من التكلفة الأولية، وتعتبر هذه القيمة المتبقية إيرادا إضافيا بالنسبة للمؤسسة، وبالتالي يضاف إلى تدفقات الدخل لسنة الأخيرة للاستغلال[1].

المطلب الرابع: أهميـــة الاستثمار الأجنبي المباشر.

للاستثمار دور كبير في تحريك النشاط الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى إستراتيجية الاستثمار التي لها إبعاد اقتصادية على المدى الطويل، ويمكننا ان نحدد أهميته حسب بوسريوشارتوا كما يلي[2]:

يكون دور للاستثمار على مدى طويل، فالاستثمار هو المحرك الرئيسي للنمو، فهو ذو بعد في المستقبل وله منفعة شبه دائمة، إما النقطة الثانية التي تخص الاستثمار فهي أهمية في استغلال المصادر النامية والطاقات والقدرات الجامدة للنشاط.

[1] د. منصوري الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الإقتصادية، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، 2013، ص20-21.
[2] د. منصوري الزين، مرجع سبق ذكره، ص41.

إضافة إلى ذلك فالاستثمار يشترط صورة لعلامة المؤسسة بالنظر إلى تأثير المحيط الاقتصادي والمالي، وبالتالي يزيد في تنويع الإنتاجية، ويفتح باب المنافسة في السوق التجارية، والمؤسسة التي لا تستثمر محكوم عليها بالزوال والتوقف عن النشاط لأنها لا تقوى على المنافسة ومسايرة التطورات التي تمس نوعية المنتجات ومدى جودتها.

والاستثمار هو العامل من بين العوامل المحركة للتنمية والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل، فقد ساهمت الاستثمارات في الوصول إلى المستوى المعيشي المرتفع في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية. فالاستثمار يخلق أساسيات التنمية، كذلك يؤثر على عوامل الإنتاج الأخرى، وللإسراع في التنمية لابد إن تواكبه زيادة الاستثمارات واستغلال الطاقات للإمكانيات المتتالية لمجتمع أحسن استغلال[1]، ويساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين ميزان المدفوعات، عن طريق توفير رؤوس الأموال، والتكنولوجيا إلى البلد المضيف، وهما العنصران الضروريان لتنمية اقتصادية في الدول النامية.

- يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص العمل كثير مما يساهم في حل مشكلة البطالة[2].
- الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر الأسلوب الناجح والأنجع لعولمة حقيقية مفيدة لكلا الطرفين، اي المستثمر الأجنبي والبلد المضيف.
- ينظر للاستثمار الأجنبي المباشر على انه مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجي لبعض الدول النامية وبالذات الدول ذات الدخل المتوسط، حيث من المتوقع إن تحصل هذه الدول من خلاله وتستفيد مما تمتلكه الشركات الأجنبية من تكنولوجيا ومعرفة فنية وإدارية.
- تبرز أهمية تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية من كونه لا يشكل عبئا على الاقتصاد المضيف، كالمدفوعات التي تدفعها الدولة عبر القروض الخارجية، فلقد اثبت الاستثمار الأجنبي المباشر مرونته خلال الأزمات العالمية في فترة 1998/97 في دول شرق أسيا.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية واكتسابها المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام احدث أساليب العمل والتدريب، ويقوم العاملون بهذه الفروع بنقل استخدام مهارتهم ومعارفهم العلمية والفنية والإدارية إلى الشركات الوطنية عندما يلتحقن بالعمل بها.

[1] د. منصوري الزين، مرجع سبق ذكره، ص42.

[2] مسعود مجيبطة، مرجع سبق ذكره، ص146.

- يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قيام المنافسة بين فروع الشركات متعددة الجنسيات والشركات الوطنية، مما يدفع تلك الأخيرة نحو محاولة الحصول على احدث النظم الفنية والإدارية وتطويرها، وتزداد قدرة الشركات الوطنية على اكتساب النظم الحديثة مع تطوير قدرتها الفنية والتكنولوجية والبشرية.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في سد أربع فجوات رئيسية في اقتصاد الدول النامية وهي:

1ـ فجوة المدخرات المحلية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية الطموحة.

2ـ فجوة النقد الأجنبي اللازم لاستزاد الآلات والمعدات والخبرات الفنية التي تحتاجها عملية التنمية.

3ـ الفجوة التكنولوجية حيث تقوم فروع الشركات متعددة الجنسيات بتوفير احتياجات الشركات الوطنية من الآلات والمعدات والمساعدات الفنية بشروط ميسرة في السوق المحلي، مما يساعد في تحويل الاقتصاد النامي إلى الإنتاج الصناعي.

4ـ الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث تؤدي الاستثمارات الأجنبية إلى حصول الدولة المضيفة على إيرادات جديدة في صورة ضرائب جمركية، وضرائب على الأرباح، والتي تزيد من إمكانياتها على الإنفاق، ومن تم سد فجوة الإيرادات التي تعاني منها[1].

المبحث الثاني: نظريات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن الاختلاف في النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر وتعدد أشكاله، دليل على الصعوبة التي واجهناها في تحديد مفهومه ونظرا لتأثير المزدوج لهذه الظاهرة الاقتصادية على الدولة الأم والدولة المضيفة فإن العديد من المدارس تناولت هذا الموضوع وكل مدرسة كان لها تفسيرا يتماشى والفرضيات التي تقوم عليها.

المطلب الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.

يتم تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الشركات غير الوطنية MNC لكونها تستطيع تحسين الربحية وتعظيم ثروة جملة الأسهم، وهناك دوافع عديدة بموجبها يستطيع الاستثمار الأجنبي المباشر من تعزيز العوائد وخفض التكاليف.

[1] أشرف السيد حامد قبال، مرجع سبق ذكره، ص28-29.

1 ـ زيادة المبيعات والأرباح:

يتطلع المستثمر أينما وجد لزيادة مبيعاته وأرباحه وينظر للأسواق الخارجية عندما يجد ان السلع التي ينتجها في بلاده وصلت إلى مرحلة التشبع والنضج، فيتجه للبلدان التي تعاني ندرة في السلع التي ينتجها، ففي الدول الحديثة النمو والتي تمتلك صناعات تحويلية محدودة، يجد المستثمر فرصا لإنتاج السلع الاستهلاكية منها: إنتاج سلع استهلاكية محليا، حيث إن هذه السلع تعتمد على التكنولوجيا، ويحقق المستثمر الأجنبي أرباحا وفيرة، نتيجة الإعفاءات والمميزات التي تمنحها الدولة المضيفة بالاستثمارات اليها[1].

2 ـ الفوائد الكلية من وفورات الحجم:

الشركة التي تحاول ان تبيع منتوجها الأساسي في أسواق جديدة، وربما تزيد من إيراداتها وملكية أصحاب الأسهم بسبب وفورات الحجم (معدل كلفة منخفضة للوحدة الواحدة ناتج من زيادة الإنتاج).

أدت الوحدة الأوربية إلى رفع الحواجز التجارية، وبذلك فقد سمحت للشركات المتعددة الجنسيات بانجاز أكبر وفورات الحجم.

3 ـ استخدام عوامل انتاج أجنبية:

تختلف تكاليف العمالة والاراضي بشكل كبير عبر الأقطار، وغالبا ما تحاول الشركات المتعددة الجنسيات إن تنمي استثمارها في مناطق توفير العمالة وقربها من المواقع الأولية.

4 ـ استخدام المواد الخام الأجنبية:

تحول الشركة بسبب تكاليف النقل، تحسين استيراد المواد الأولية من قطر معين خصوصا عندما تخطط لبيع المنتجات تامة الصنع للمستهلك في ذلك القطر الأجنبي وتحت هذه الظروف هناك حلول ممكنة مثل إنتاج القطر الأجنبي، وتحت هذه الظروف هناك حلول ممكنة مثل إنتاج المنتج في ذلك البلد الأجنبي، حيث تكاليف الإنتاج منخفضة.

5 ـ استخدام التكنولوجيا الأجنبية:

تهدف الشركات في بناء مشاريعها الاستثمارية في الدولة الأجنبية التعلم من التكنولوجيا في تلك الأقطار الأجنبية، مما يساعدها على تطوير عمليات الإنتاج لكل المصانع التابعة لشركة المنتشرة في العالم.

6 ـ الاستثمار فوائد الاحتكار:

تنص المنظمة الصناعية بأن الشركات قد تصبح دولية إذ انحازت على الموارد والمهارات، غير المتاحة للشركات المنافسة، فإذا انحازت شركة معينة على تكنولوجيا متطورة واستثمرت هذه الميزة بنجاح في

[1] طاهر مورسي عطية، إدارة الأعمال الدولية، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، ص185-187.

الأسواق المحلية فقد تحاول استثمارها عالميا، كما تعتبر التكنولوجيا غير مقيدة في تصميم منتج جديد، فقد تمثل كفاءة إنتاجية، أو تسويقية، أو مالية، إلى الحد الذي تستطيع الشركة فيه من الحصول على ميزة التنافس، فهي تكون قادرة على الاستفادة من أنها تصبح دولية.

7 ـ الاستجابة لتحركات أسعار الصرف:

عندما تلاحظ الشركة ان العملة الأجنبية منخفضة القيمة فقد تتخذ قرار الاستثمار الأجنبي المباشر في ذلك البلد باعتبار الإنفاق الأولي إن تحول عملة أوروبا إلى اليورو في 1999 أين خفضت تأثيرات أسعار الصرف في اختيار دول أوروبا للاستثمار الأجنبي المباشر لان تأثيرات سعر الصرف المستقبلي ستكون متماثلة لكل الأقطار الأوروبي، التي تستخدم عملة اليورو، مثلا قرار من قبل الولايات المتحدة بالشركات المتعددة الجنسيات ببناء مصنع في ألمانيا بدل ايطاليا أو اسبانيا، سوف لا يكون مبنيا على تأثيرات أسعار الصرف ذات أهمية بالنسبة للأقطار التي لم تطبق اليورو، تستخدم الـ MNC الاستثمار الأجنبي المباشر فيخص الحالات كإستراتيجية دفاع بدلا من الهجوم، ومثالا لذلك اليابانيون أنشأوا مصانع سيارات والولايات المتحدة الأمريكية توقعا منهم بأن صادراتهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية سوف تخضع لتقييمات تجارية، الشركات اليابانية حملت الحواجز التجارية مطروحة على استيراد السيارات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

8 ـ التنويع العالمي:

بما أن اقتصاديات البلدان لا تتحرك بترادف تام عبر الزمن وبأن التدقيق النقدي لمبيعات المنتجات عبر الأقطار، يجب أن يكون مستقرا قياسيا بالمبيعات وأن يتم بيعها في قطر واحد، فمن خلال تنويع المبيعات دوليا تستطيع الشركة أن تحصل على صافي التدفق النقدي اقل تقلبا وهكذا فاحتمالية نقص السيولة تكون قليلة، وبالإضافة إلى ذلك فإن الشركة قد تتحمل أقل لرأس المال لأن المالكين والناتجين يدركون أن مخاطره الشركات متعددة الجنسيات تكون أقل نتيجة للتدفقات النقدية الأكثر استقرارا والفوائد المحتملة إلى الشركات غير الوطنية MNCS[1].

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي.

يقصد بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر، العوامل التي يسعى دراستها لتحديد إمكانية القيام بالاستثمار في بلد ما، حيث يوجد على نطاق عبر اتفاق على أن الاستثمار الأجنبي لمباشر يحدث عندما

[1] د. محمد العماري، الإدارة المالية الدولية، ط1، الأردن-عمان، 2013، ص426-427-428

تتوفر مجموعة من العوامل أهمها أن تكون لدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمر مثل انخفاض الأجور والضرائب[1].

تعتبر محددات الاستثمار الأجنبي مجمل الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وكذلك الإجراءات التي يمكن أن تؤثر في فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة معينة وتجدر الإشارة إلى ن درجة تأثير هذه العوامل المذكورة تظهر بصورة جلية في المقارنة بين الدول المتقدمة والدول النامية[2].

[1] باسم حمادي الحسن، الاستثمار الأجنبي المباشر، (FDI)، ط1، 2014، ص32.

[2] عبد الرزاق محمد حسين الحبوري، مرجع سبق ذكره، ص67.

شكل رقم 01: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة.

المصدر: جبار عبد الرزاق محمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، ط1، دار النشر والتوزيع، الأردن-عمان-، ص34.

الشكل رقم 02: جدول يوضح محددات الاستثمار الأجنبي في البلدان النامية.

محددات الاستثمار الأجنبي للبلدان النامية	محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس محفزات الشركات المتعددة الجنسيات	
1 ـ أطر سياسات التعامل مع الاستثمار الأجنبي: •الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. •الفوائد المتعلقة بدخول المستثمر والعمليات التشاركية. •معايير التعامل مع فروع شركات الأجنبية. •هيكل السوق (خصوصا السياسات المنافسة والاندماج والتملك). •اتفاقيات الاستثمار والتجارة الدولية, •سياسة الخصخصة. •السياسة الضريبية. 2 ـ المحددات الاقتصادية: •البحث عن السوق. •البحث عن الموارد. •البحث عن الكفاءة. •البحث عن الخدمات. 3 ـ التسهيلات التجارية لقطاعات الأعمال: •ترويج الاستثمار (كتقديم خدمات للمستثمر). •محفزات الاستثمار. •تكاليف الخلافات القانونية المتمثلة في الفساد والكفاءة الإدارية.	1 ـ البحث عن السوق. 2 ـ البحث عن الموارد. 3 ـ البحث عن الكفاءة.	•حجم السوق ودخل الفرد. •نمو السوق. •إمكانية الدخول إلى الأسواق الإقليمية والدولية. •تفضيلات المستهلك في البلد المضيف. •هيكل السوق. •الموارد الأولية. •العمالة ذات الكلفة المنخفضة. •الموجودات التقنية كالإبداع وغيرها. •البنية التحتية (موانئ، طرق، مصادر الطاقة الكهربائية والاتصالات). •كلف الموارد والموجودات كالزيادة الإنتاجية. •كلف المخلات الأخرى. •كلف النقل والاتصالات. •عضو البلد المضيف في اتفاقيات التكامل الاقليمي التي

•الانفتاح الاجتماعي كالمدارس التي تقدم التعلم بالتبني.		تقضي إلى تأسيس اتحادات والشبكات مشتركة للتجارة.

المصدر: جبار عبد الرزاق محمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، ط1، دار النشر والتوزيع، الأردن-عمان-، ص35.

أولا: المحددات الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

تعتبر هذه المحددات إلزامية لجذب الاستثمارات الأجنبي، والتي في حالة عدم توفرها لا يمكن انتظار قدوم مستثمرين وطنيين كانوا أو أجانب، وهي:

1 ـ توفير الاستقرار السياسي: يعتبر شرطا أساسيا لا يمكن الاستغناء عنه، ويتوقف عليه الاستثمار، فحتى إذا كانت المر دودية المتوقعة للإستثمار كبيرة، لا يمكن الاستثمار في ظل غياب الاستقرار السياسي.

2 ـ الاستقرار الإقتصادي: ويتمثل في تحقيق توازنات الإقتصاد الكلي، وتوفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار ومن اهم المؤشرات الاقتصادية المعتمدة في الحكم على المناخ الاقتصادي للإستثمار مايلي:

- عناصر الإستقرار الكلي: توازن الميزانية العامة، توازن ميزان المدفوعات، التحكم في معدل التضخم، استقرار سعر الصرف، معدل الفائدة ...الخ.
- السياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف الدول المضيفة: السياسات الاستثمارية، سياسة التجارة الخارجية، السياسة الضريبية، سياسة الخوصصة، السياسة التمويلية.
- الحوافز المالية لجذب الاستثمار: حرية تحويل الأموال (الأرباح خاصة الحواجز السياسية والجمركية للاستثمار، القوانين الاجتماعية الخاصة بتنظيم العمل، الإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمار.

ثانيا: المحددات التكاملية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- الرشوة والبيروقراطية والفساد الإداري: وجود شفافية في مجال المعاملات وعدم وجود الرشوة، يعدان عنصرين هامين بالنسبة إلى الشركات المستثمرة والدول المضيفة لذلك كانتشار من الوباء

يؤدي إلى القضاء على التنافسية والمعاملة العادية، ويؤدي أيضا إلى نفور المستثمر الأجنبي. كما تؤثر ظاهرة البيروقراطية إلى كافة الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال تعدد وطول الإجراءات الإدارية، مما لا يسمح بتسهيل عملية سير الإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمارات.

- حجم السوق ومعدل النمو: إن ما يدفع الشركات إلى الاستثمار في بلد ما يرتبط بحجم السوق، لكن لا يهم حجم السوق بحد ذاته بقدر ما يهم تطور ونمو السوق في المستقبل، فالمستثمرين الأجانب يكونون أكثر انجذابا إلى المناطق التي تشهد ديناميكية كبيرة وتوسعا في أسواقها، والتي توفر فرصا جديدة للاستثمار.
- توفير الموارد البشرية المؤهلة: تستعمل الشركات العالمية تقنيات إنتاج عالية ومتطورة ذات قيمة مضافة عالية، وبالتالي توفر عرض عمل منخفض التكلفة وبتأهيل ضعيف لا يعتبر عنصرا جذابا للاستثمار.
- توفير فائدة متطورة لوسائل الاتصال والمواصلات: فطبيعة المنشأة الدولية تفرض عليها ان تضمن الاتصال الدائم والجيد بين كل فروعها[1].

المطلب الثالث: النظريات المفسرة الإستثمار الأجنبي:

أولا: النظرية الكلاسيكية: ينطلق العديد من المفكرين الاقتصاديين الكلاسيكي في تحليلهم للاستثمار الأجنبي المباشر من المنافسة التامة، السوق الكاملة، لا وجود لتدخل الدولة ولا وجود لعرقلة الحدود الجغرافية ضد حركة رأس المال وعناصر الإنتاج[2].

يعتبر لكاسيك الاستثمارات الأجنبية أنها بمثابة مباراة من طرف واحدا الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات، بمعنى آخر أن الشركات المتعددة الجنسيات تأخذها أكثر مما تعطي وتستند وجهة نظر لكاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات يمكن تلخيصها في الآتي:

- صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة.
- قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتوافق مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية بالدول المضيفة.

[1] مفتاح صالح بن دلال، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية، بحوث اقتصادية عربية. ص44.

[2] فيصل حبيب، **دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية**، رسالة ماجيستر (غير منشورة)، كلية علوم التسيير فرع إدارة الأعمال، 2012، ص20.

- إن ما تنتجه الشركات المتعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم ومتطلبات التنمية الشاملة في الدول[1].
- تركيز معظم الاستثمارات الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات في الصناعات الإستراتيجية بدرجة أكبر من التحويلية أو غيرها من الأنشطة الإنتاجية الأخرى، قد يزيد من الشعور بنوايا الاستقلالية لهذه الشركات .
- خلق التبعية الاقتصادية.
- خلق التبعية السياسية[2].
- يرى بيليجا(Biliga) من واقع تحليله لأنشطة وممارسات الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات في الدول النامية إلى إن وجهة النظر الاستعمارية تفترض أن الدول المضيفة هي بمثابة مصدر رئيسي للمواد الخام والمواد الأولية، ومن ثم فان الاستثمارات الأجنبية هناك تستهدف استخراج أو الحصول على هذه المواد لاستخدامها في الدول الأمم أو الدول المتقدمة الأخرى، كما إن الأسعار التي تدفع كمقابل لهذه الخدمات تكون منخفضة أو يجب إن تكون كذلك فضلا عن هذا، فإن الشركات متعددة الجنسيات يجب إن تكون مسؤولة كاملة عن تحديد واختيار أماكن ومواقع الاستثمارات وحجم ونوع هذه الاستثمارات على إن يتم اتخاذ القرار في هذا الخصوص، في حالة ملائمة يرى مؤيدو هذا الرأي إن الدول المضيفة ليس لها قدرة على اقتناء وإدارة التكنولوجيا المتقدمة، أو إدارة منشاة الأعمال فيها، ومن ثم فان الشركات متعددة الجنسيات هي الأقدر على ذلك.

ان وجهة نظر المستثمر الأجنبي تفترض إن الدول المضيفة بما تحتويه من فرص متعددة للاستثمار، وإنتاج وتسويق السلع مثل: أسواقا مريحة ولكي يتم الاستغلال مثل هذه الفرص يجب إن يشترك مستثمرين وطنيين في مشروعات الاستثمار على إن تحتفظ الشركة الأجنبية بحق الإدارة والرقابة بالإضافة إلى قيامها بتحديد ما سييتم تنفيذ المشروع الاستثماري[3].

لقد اهتم الكلاسيك بدور رأس المال والتكنولوجيا في تحضير النمو الاقتصادي، وأظهرت أرائهم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي، وأظهرت أرائهم دور الاستثمار الأجنبي المباشر، في نمو

[1] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، ط1، مصر، 2001، ص411، ص367.

[2] سلمان حسن، **الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية**، رسالة ماجيستر(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، 2014، ص15.

[3] عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص415.

الاقتصاديات النامية، من خلال تحقيق من فجوة الادخار والاستثمار، واعتبر لكاسيك إن النمو الاقتصادي يعتمد على عوامل، مثل عنصر العامل ورأس المال، والبرامج التعليمية، رغم إشارتهم إلى الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل واضح، ولم يستطع رواد هذه الاتجاه تفسير الكيفية التي يؤثر بها التقدم التكنولوجي في النمو الاقتصادي[1].

ثانيا: نظرية عدم كمال الاسواق.

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية بالإضافة إلى نقص المعروض من السلع فيها[2].

تقوم هذه النظريات على افتراض أن الأسواق في البلدان النامية هي أسواق ناقصة، لا تسود فيها المنافسة التامة، وان الاستثمار غير المباشر لا يقوم فقط للحصول على عوائد عالية، وإلا لعار الاستثمار غير المباشر، ولذا ظهرت نظريات تطرح الموضوع من ناحية الخصائص الداخلية لشركات متعددة الجنسيات لأجل تفسير أسباب ودافع قيام الاستثمار الأجنبي المباشر ونذكر منها:

1 ـ نظرية الميزة الاحتكارية:

قدم نموذج الاحتكاري الاقتصادي هايمر 1960 ، ويفترض هذا النموذج ان الهدف الأساسي للاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركات متعددة الجنسية في السيطرة على الأسواق الخارجية، وذلك لامتلاكها ميزات تنافسية تمكنها من العمل في الخارج لا تمتلكها الشركات المحلية في الدول المضيفة، بالإضافة إلى وجود عوائق (عدم كمال الأسواق)، تمنع الشركات المحلية من الحصول على تلك الميزات التنافسية التي تتمتع بها الشركات الأجنبية، وهذه الميزات تمكن الشركات الأجنبية في السوق الخارجي، ومن تلك العوائق فجوة المعلومات المتعلقة بالعلامة التجارية، انخفاض تكلفة الوحدة بسبب نمط الإنتاج الكبير للوحدة، وبسبب نمط الإنتاج الكبير لميزات الإدارية، وغيرها، آد تساعد هذه الميزات الشركات الأجنبية من المنافسة والحصول على عائدات اكبر، وما إن تحصل الشركات الأجنبية على تلك الميزات في الدول الأم، حتى يكون هناك حافز لتوسيع نشاطها لأسواق خارجية عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر[3].

---

[1] رفيق نزاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي**، رسالة ماجيستر (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية 2008/2007.

[2] كريمة قديدري، **الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي**، رسالة ماجيستر (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية، سنة 2011.

[3] د. عبد الرزاق حمد حسين الحبوري، مرجع سبق ذكره ص53-54.

2 ـ نظرية الموقع:

يرجع الفضل في تقديم هذه النظرية إلى روبوكسيموندس الذي اقترح أن الأعمال والاستثمارات الدولية، تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل، تشمل المجموعة الأولى المتغيرات الشرطية (خصائص المنتج)، خصائص الميزة لدول المضيفة كطلب السوق المحلي ومدى توافر الموارد البشرية والطبيعية، والعلاقات الدولية لدول المضيفة مع الدول الأخرى، والثانية تشمل العوامل الدافعة (خصائص الميزة للشركة والمسرى التنافسي)، أما المجوعة الثالثة فتمثل في بعض المتغيرات الحاكمة أو الضابطة (خصائص المميزة لدول المضيفة كالحواجز خاصة بالاستثمارات الأجنبية، الخصائص المميزة لدول الأم، كاللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، العوامل الدولية كالاتفاقيات المبرمة بين الدول المضيفة ودول الأم)، تتميز هذه النظرية عن غيرها بإشارتها إلى العوامل الدافعة للاستثمارات الأجنبية، التي ترجع إلى دول الأم مثل الضمانات والحوافز التي تقدمها الدولة الحكومة أو الحكومات الأم لتشجيع شركاتها الوطنية المحلية، لإقامة مشروعات استثمارية وممارسة أنشطة إنتاجية خارج حدودها[1].

3 ـ النظرية الانتقائية:

تعتبر نظرية (دننج)نظرية شاملة للاستثمار الأجنبي المباشر، استفادت نظرية (دننج) من دراسات ونظريات المنظمة الصناعية، مميزات الملكية، وتحليل تكاليف النقل (مميزات تدويل الإنتاج)، وبعض المفاهيم المرتبطة بالاقتصاد السياسي المقارن والعلوم الاجتماعية الأخرى العوامل المعتمدة على المواقع.

وطبقا للنظرية الانتقائية فإنه هناك 3 عوامل أساسية لابد من توفرها لاتخاذ القرار بالاستثمار الأجنبي المباشر:

أ ـ امتلاك الشركة لمزايا احتكارية (مزايا الملكية) في الخارج، بالمقارنة مع الشركات المحلية في البلد المضيف، مثل تملكها أصول ملموسة وغير ملموسة تعطيها ميزة تنافسية مقابل الشركات المحلية مثل التسويق، التمويل، التقنية المتطورة بالإضافة إلى مزايا الحجم والقدرة على تنويع المنتج، البحث والتطوير وسهولة الدخول إلى أسواق الإنتاج وتحقيق اقتصاديات الحجم الكبير.

[1] ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي- دراسة مقارنة تونس الجزائر المغرب، جامعة الحاج لخضر ـ باتنة ـ ، 2008، ص 32.

ب ـ مزايا الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج، أفضل وانفع لشركة من الاستخدام الداخلي للميزة عن طريق البيع والإيجار أو الترخيص.

ج ـ مزايا الموقع أو المزايا المكانية للبلد المضيف والتي يجب إن تتقف على شركات البلد الأم مثل الاستقرار السياسي، اتساع الأسواق، انخفاض ادوار العمال.

بموجب هذه النظرية فان الاستثمار الأجنبي المباشر يفسر استناد بموجب هذه النظرية، فان الاستثمار الأجنبي المباشر يفسر استنادا، إلى مزايا الملكية والاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية لشركات المستثمرة في البلد المضيف والمزايا المكانية للبلد المضيف، وهذه العوامل لا يمكن ان توزع بشكل منتظم على الشركات وهي مزايا ديناميكية قابلة لتغير عبر الزمن، فمزايا الموقع قد تدفع إلى الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية، وهذا قد يؤدي بدوره إلى المزيد من المزايا الملكية[1].

ثالثا: النظرية الحديثة

تفترض النظرية الحديثة أن الاستثمارات الأجنبية تحكمها مصالح مشتركة بين طرفي الاستثمار (الدول المضيفة والشركات متعددة الجنسيات)، فهي ليست بمثابة مباراة بين طرف واحد، وإنما هي مباراة من طابع خاص يحصل كل طرف فيها على عدد وأنواع معينة من الفوائد، غير ان حجم ونوع وعدد الفوائد التي يتحصل عليها كل طرف دائما يتوقف إلى حد كبير على سياسات وممارسات الطرف الآخر بشأن نوع وطبيعة الاستثمار الذي يمثل محور أوجه العلاقة بين طرفي المباراة[2].

أهم النظريات التي تناولت هذا الموضوع مايلي:

1 ـ نظرية دورة حياة المنتج:

ربطت بعض نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر القيام به كمرحلة معينة من مراحل نمو الشركات الاستثمارية، ونظرية دورة حياة المنتج كما وضعها فيرنون 1977 هي بكل بساطة عبارة عن مناقشة للتغيرات المتعلقة بالعوامل الراجعة إلى موقع النشاط عبر الزمن، فدورة حياة المنتج تقوم على افتراض أساسي، وهو انه مثل الإنسان، فان المنتجات يتم تصورها تبدأ بفكرة (جمل) ثم تنتج (ميلاد)، ثم تنضج، ثم تبدأ مرحلة المنتج النمطي فالانحراف، أخير تموت، لهذا فان المنتج له دوة حياة من خلال سلسة من المراحل فالنظرية

[1] رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية، 2003، ص345-346.

[2] عبد السلام ابو قحف، مرجع سبق ذكره، ص622.

تتميز بين ثلاث مراحل أساسية، فدورة حياة المنتج، مرحلة المنتج الجديد، مرحلة المنتج الناضج، وأخيرا مرحلة المنتج النمطي.

أ- مرحلة المنتج الجديد:

تتميز هذه المرحلة بالإنفاق الكبير، وأحيانا بالخسائر المالية التي قد لا يمكن معها تحقيق الربح، حيث تقاد حملات إعلانية مكثفة خلال مرحلة إدخال المنتج الجديد إلى السوق، وذلك بهدف خلق حالة من الوعي والولاء للعلامة التجارية الجديدة، إن عملية تطوير منتج جديد ما يتم إنتاج المنتج الجديد في الدول التي نشأ فيها المنتج ومن مراحله في حالة عدم اليقين خلال تلك المرحلة، ومن ثم يكون من المرغوب أن تكون البداية بالقرب من السوق الأم حتى يسهل إجراء التغييرات المطلوبة، كما أن هناك احتمالان تكون مرونة الطلب بالنسبة لثمن عالية خلال تلك المرحلة، ونظرا لغياب المنافسة في تلك المرحلة، وكون المنتج جديد، فان الشركة صاحبة المنتج الجديد لن تحول أهمية كبرى لتكلفة الإنتاج وأثرها على الأسعار التي تعرض بها السلع، كما انه في تلك المرحلة لا تواجه الشركة الجديدة أو صاحبة المنتج الجديد فقط للقيام بالإنتاج في دول أخرى بغرض تخفيض العمالة أو أي من تكاليف الإنتاج الأخرى.

بما يتم تعريف وبيع معظم منتجات المنتج الجديد في السوق الداخلي للدولة الأم خلال تلك المرحلة، فان الشركة المبتكرة للمنتج الجديد سوف تسعى للبحث عن فرص تقديرية[1].

ب- مرحلة المنتج الناضج:

تبدأ هذه المرحلة عندما تبدأ المنافسة بالظهور، ويشمل المنتج عملية نمو سريع، والطلب على المنتوج يعتبر أكثر حساسية لعامل الأسعار، وبذلك لا تستطيع الشركة زيادة انتاجها في البلد الأم فتعتمد الشركة المنتجة على نقل نشاطها إلى الخارج، حيث تنخفض التكاليف وتصل الإيرادات إلى أعلى مستوياتها، وتبدأ بالتصدير من هناك إلى البلد الأم والأسواق العالمية.

ج- مرحلة أصول المنتج:

في هذه المرحلة يعتبر المنتج نمطي لا يمكن تمييزه عن المنتجين الآخرين وتبلغ المنافسة أشدها، وتصبح التكنولوجيا نمطية، والعمليات الإنتاجية كثيفة العمل، وتحدد التكاليف موقع الإنتاج بشكل

[1] عبد الرزاق حمد حسين الحبوري، مرجع سبق ذكره، ص61-62.

كبير، وبذلك تبدأ الشركة بتحويل استثماراتها الأجنبية المباشرة إلى البلدان الأقل نموا، (حيث تكلفة العمل المنخفضة)، وتعتبر هذه البلدان قاعدة لتصدير المنتج إلى البلد الأم وإلى البلدان المتقدمة الأخرى[1].

نظرية نظام الاقتصاد العالمي:

يعتبر charlesmicholit من رواد هذه النظرية والتي ترتبط بتصدير رؤوس الاموال بالتركيز الاقتصادي، فحسب رأيه تعتبر المؤسسات متعددة الجنسيات مؤسسات وطنية ذات امكانيات كبيرة انبثقت من القطاع المركزي وتقوم هذه المؤسسات بتوسيع نشاطها في الخارج لسببين رئيسيين:

على مستوى مخطط الإنتاج تحاول المؤسسات متعددة الجنسيات جلب المنفعة من خلال الفوارق الموجودة في تكاليف الإنتاج من بلد لأخر، حيث تحاول المؤسسات متعددة الجنسيات اجتياز مختلف تكاليف النقل والاستغلال الأحسن للأماكن من اجل مجابهة المنافسين المحليين والأجانب.

ونجد أن الفوارق في الأجور لها جانب مهم للمؤسسات التي تستثمر في الخارج، ولكن يبقى هدفها الأساسي هو البحث عن اكبر حصة ممكنة من المشاريع الاستثمارية[2].

نظرية احتكار القلة:

ترى هذه النظرية أن الدوافع وراء الاستثمار الأجنبي المباشر يكمن في طبيعة السوق احتكار القلة، التي تقسم بين قلة من الشركات الكبرى، وهذا ما حصل، ومن الصعب على أي شركة تنمو بواسطة المضاربة السعرية، فشركات الاستثمار الأجنبي تعمل على تعزيز فرص نموها عن طريق الاستيلاء على الأسواق الخارجية للإنتاج فيها، وبما يساعد على زيادة مستوى الرغبة لديها، ففي حالة تحرك إحدى الشركات للاستغلال ميزة احتكارية لديها، تعمل سائر الشركات الأجنبية المنافسة للقيام برد فعل معاكس وان لم تفعل ذلك فإنها تتعرض لخطر فقدان موقعها ومكانتها في السوق الدولي أو خطر تنامي وتزايد الميزة الاحتكارية لدى الشركات الأولى.

[1] رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص352.

[2] سلمان حسن، **الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية** (غير منشورة)، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد الكلي، 2014، ص17-18.

وبذلك فان الاستثمار الأجنبي المباشر ليس سلوكا دفاعيا، يهدف إلى المحافظة على أسواق تصديرية قائمة، بل سلوكا هجوميا يرتبط بضغط السوق الاحتكاري والحرص على الفلاة منه، إذن الاستثمار الأجنبي المباشر يحصل عندما تتهيأ لشركة مستمرة لاستغلال مزايا شبه احتكارية تتميز بها، وقد تكون هذه المزايا على شكل تقديم التكنولوجيا أو في قدرتها على الوصول إلى رأس المال أو في إنتاج منتوج يعتمد على وسائل الدعاية والإعلان، أو في تقديم الإدارة والأساليب التنظيمية الحديثة[1].

المطلب الرابع: شركات متعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا تعريف شركات متعددة الجنسيات.

توجد العديد من التسميات التي تطلق على هذه الشركات نتيجة اختلاف وجهات النظر بخصوصها، وكذلك بخصوص تعريف هذه الشركات، حيث يطلق عليها بالشركات غير الوطنية التي تتجاوز الحدود الوطنية، وكذلك عبارة القارات العابرة أي التي تعبر القارات، وكذلك الشركات دولية النشاط والشركات متعددة الجنسيات[2].

ـ من أكثر التعاريف شيوعا وقبولا للشركة متعددة الجنسيات ما قدمه فرنونvernon في هذا الخصوص، يعرف فرنون الشركة متعددة الجنسيات بأنها المنظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن 100 مليون دولار والتي تمتلك تسهيلات أو فروعا إنتاجية في ست دول أجنبية أو أكثر[3].

ـ تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات بمثابة القاطرة التي تجري ورائها الاستثمار الأجنبي نحو أقاليم العالم المختلفة حيث أنها مسؤولة 100 % من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم ككل، وقد تعددت التعاريف الخاصة بالشركات المتعددة الجنسيات نظرا لتعدد المصطلحات الأجنبية لها فالبعض يطلق عليها الشركات الأجنبية foreigngirmo أو شركات الدولة International enterprisesأو الشركات غير الوطنية Multinationel corporation MNCS أو الشركات غير الوطنية Transnational TNCS.

ـ في ظل التصنيفات والأنماط العديدة للشركات متعددة الجنسيات يبرز تصنيف يرتكز بشكل أساسي على ثلاثة محاور رئيسية هي: درجة ال

[1] عبد الرزاق حمد حسين الحبوري، مرجع سبق ذكره، ص61.

[2] د. فليح حسن خلف، التمويل الدولي، ط1، 2014، ص201.

[3] عبد السلام ابو قحف، مرجع سبق ذكره، ص160.

تكامل، وطبيعة النشاط، ونوعية التكنولوجيا المنقولة، المحور الأول تكون الشركات متعددة الجنسيات متكاملة رأسيا ويكون المستوى التكنولوجي مرتفع جدا فيها، وينحصر نشاطها في الصناعات الإستخراجية كالبترول مثلا وأقل عرضة لتأميم من قبل الدول المضيفة وتشمل تلك الصناعات، المشروبات الغازية، المنظفات وغيرها، وينطوي المحور الثالث على الشركات تقوم بنقل الاستثمار الأجنبي المباشر، وهنا تقوم الشركات بإنشاء فروع إنتاجية الإنتاج، إحدى السلع التي تدهور الطلب عليها في الوطن الأم لأسباب بديلة لها في السوق المحلي.

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات القاطرة التي تجر ورائها الاستثمار الأجنبي[1]، حيث تعمل هذه الشركات على الاستثمار في المناطق التي ترتفع فيها معدلات الربح مع تنوع وتغيير نشاطها ومراكز إنتاجها بما يتلائم وتحقيق ذلك الهدف، وتستغل هذه الشركات العديدة من المزايا التي تتمتع بها ومن أهم التقدم التقني، والأساليب الإدارية والتنظيمية المتطورة، فضلا عن القدرة على الوصول إلى الأسواق العالمية بما تملكه من وسائل الدعاية والإعلان والتحكم بالأسعار انخفاضا وارتفاعا وقد أصبح لهذه الشركات في الدول المضيفة السيطرة الكاملة في بعض الصناعات، وخاصة التي تحتاج إلى تقنية متقدمة مثل الحسابات الالكترونية، والآلات والأجهزة الصناعية، كما تعمل هذه الشركات في الدول النامية في مجال إنتاج المواد الأولية الاستخراجية والزراعة، في قطاع الخدمات وبالذات فالمعارف والتأمين والسياحة، والوجبات السريعة والمشروبات الغازية، وتنفيد بعض مشروعات والأشغال العامة (الطرق والجسور، ومحطات المياه والكهرباء)[2].

الشركة المتعددة الجنسيات هي شركة تمارس نشاطها في عدة دول من خلال فروعها أو الشركات التابعة لها، وتقوم بإدارتها ومراقبة نشاطاتها بفعالية، وتسمى أحيانا بالشركات الدولية أو الشركات العابرة الجنسية Trans National corporation وفي يومنا الحاضر يقدر إنتاج الشركات متعددة الجنسيات بـ 25 % من مجموع الإنتاج العالمي أما التجارة بين شركة الأم وفروعها في الخارج فتقدر بثلث التجارة العالمية الإجمالية لسلع المصنفة. ان بعض الشركات المتعددة الجنسيات العملاقة مثل شركة جنيرال موتورز واكسون، والتي تقدر المبيعات السنوية لكل منها بعشرات البليونات من الدولار والتي تفوق الدخل القومي للعديد من الدول، وعلاوة على ذلك تتولى الشركات متعددة الجنسيات القيام بمعظم الاستثمارات الأجنبية

[1] Hussein Alassrog, forging direct investment development plaice in the Arab countries : mpra peper n02230, parted, 13 march 2007, p09.

[2] أشرف السيد حامد قبال، مرجع سبق ذكره، ص41-42.

المباشرة، وفي خلال عملية الاستثمار تزود الشركة الأم فروعها الخارجية بالخبرات الإدارية والتكنولوجية والتسويق، وذلك مقابل الحصول على إنتاج الفروع وتحقيق الكسب، ومع أن الشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية كانت أكثر انتشارا ما بين عام 1950و 1960، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد استعاد كل من الاقتصاد الياباني واقتصاديات الدول الأوروبية عافيتهم، قامت الشركات المتعددة الجنسيات في هذه الدول بتوسع نشاطها في العديد من البلدان، إذ أن إحصائيات الأمم المتحدة تشير إلى ان حصة الولايات المتحدة الأمريكية في الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي قد انخفضت من 50 % إلى عام 1967 إلى 25% في عام 1970، ولكن في عام 1970 بدأت الشركات المتعدد الجنسيات من الدول النامية في الظهور، في عام 1975 بلغت نسبة مشاركة هذه الشركات 8% من أصل الاستثمار الأجنبي، فقد أصبح مميزا بالتدفقات المالية ذات الاتجاهين two – wayflows بين دول صناعية[1].

ثانيا: أهداف شركات متعددة الجنسيات

إن الهدف الأكثر قبولا للشركات متعددة الجنسيات هو تعظيم ثروة حملة الأسهم، إن تطوير "تحديد "الصرف يعتبر أمرا ضروريا، حيث أن كل القرارات يجب أن تساهم في تحقيقه وهكذا إذا كان الهدف تعظيم الأرباح في المدى القصير، فان سياسات الشركة ستكون مختلفة كما لو كان الهدف تعظيم ثروة المالكين أو جملة الأسهم، إن الشركات المثالية التي سيتم التركيز عليها في هذا البحث سيكون الشركات متعدد الجنسيات الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية.

إن الشركة المتعددة الجنسيات التي تمتلك الشركة الأم Parent فيها كل الفروع، وهذه الفروع هي الأكثر انتشارا في الشركات الأمريكية، وهي تمكن المدراء العاملين في هذه الشركات من امتلاك هدف واحد وهو تعظيم قيمة الشركة العليا بدلا من تعظيم قيمة أي فرع أجنبي مستقل للشركة.

أن قيمة كلفة الوكالة يمكن آن تختلف وفقا لنمط الإدارة في الشركات متعددة الجنسيات، فنمط الإدارة المركزية يمكن آن يقلل من تكاليف الوكالة، وذلك لأنه يسمح للمدراء في الشركة الأم بالسيطرة على الفروع، وبذلك لا يمتلكون نفس المعلومات والمعرفة التي يمتلكها مدراء بخصوص الحقائق المالية للفرع. وهو ما يتضح في الشكل التالي:

[1] علي عبد الفتاح ابو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2007، ص256-257.

الشكل رقم 03: الإدارة المالية المركزية للشركة متعددة الجنسيات "مركزية الإدارة العامة".

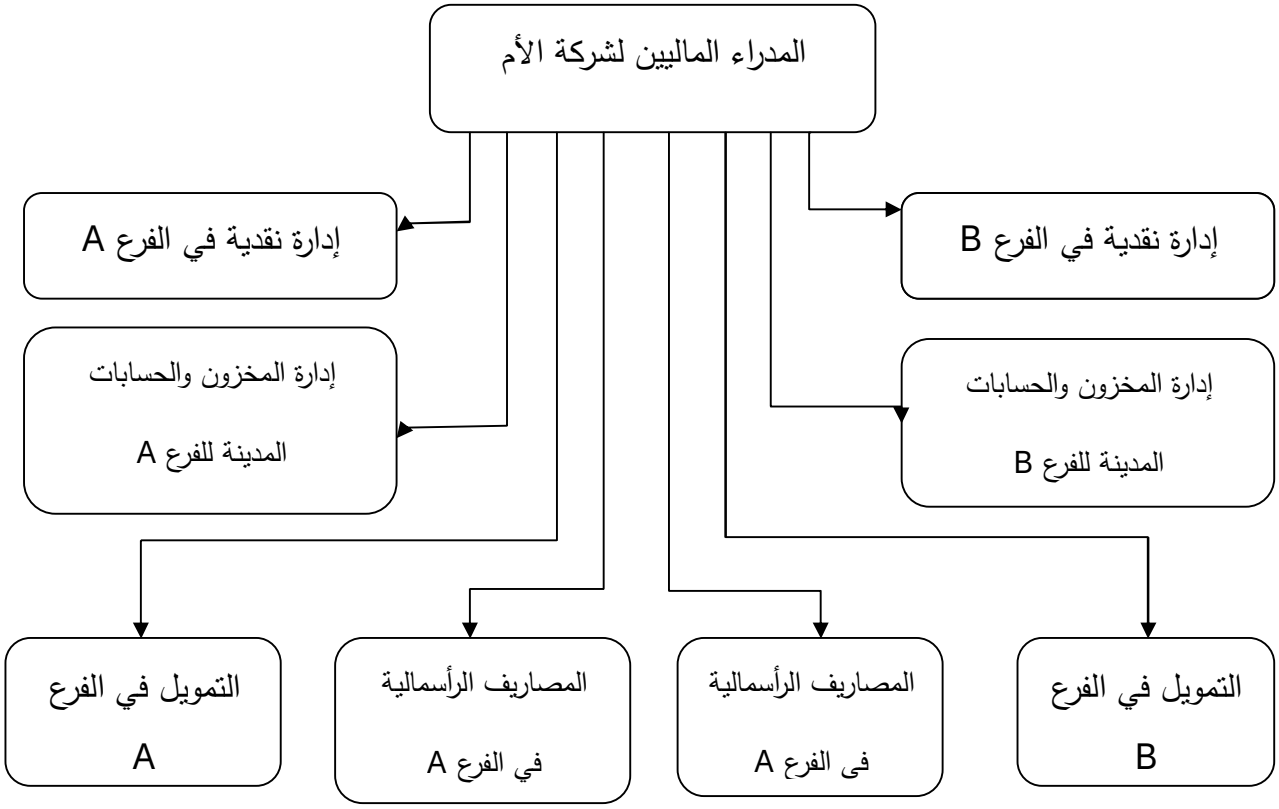

المصدر: علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، ط1، دار المسيرة للنشر والطباعة، 2007، ص258.

إن النمط البديل لتنظيم الشركات متعددة الجنسيات هو نمط الإدارة غير المركزية، كما يتضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 04: لامركزية الإدارة المالية للشركة متعددة الجنسيات.

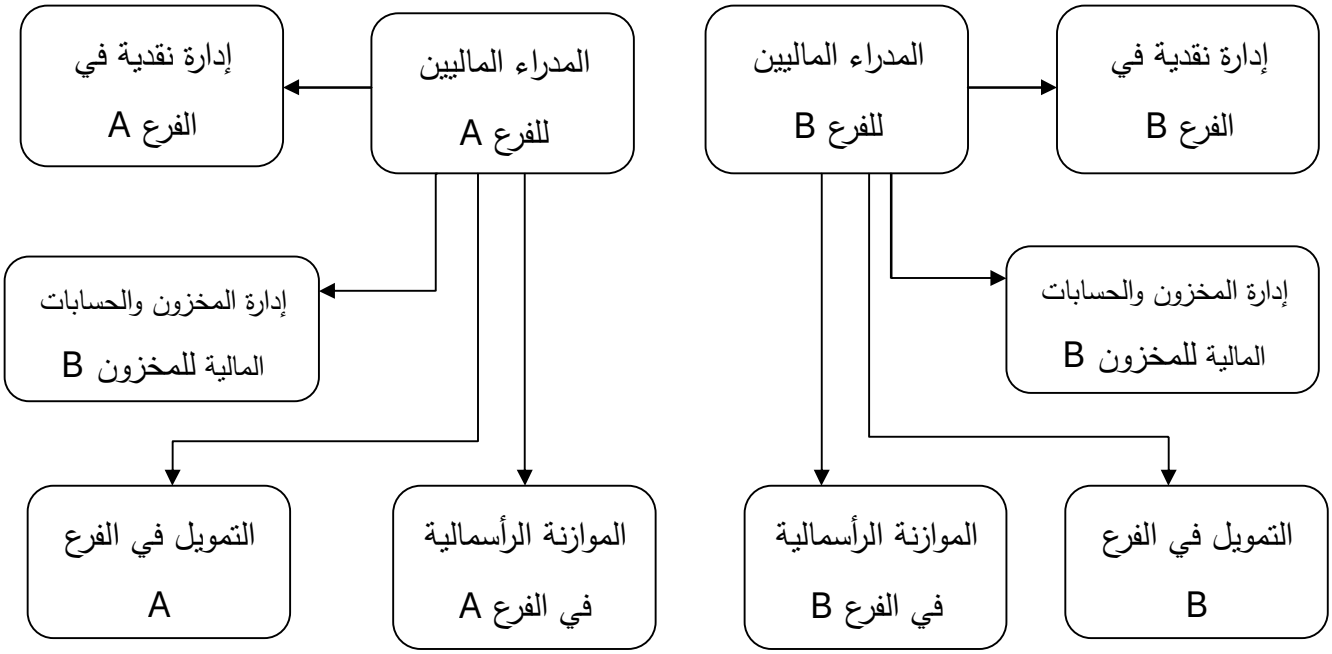

المصدر: المصدر: علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، ط1، دار المسيرة للنشر والطباعة، 2007، ص259.

تخضع الشركة متعددة الجنسيات إلى صيغ مختلفة من الرقابة للشركات في المستوى لاعلى او العام corporant control التي يمكن أن تخضع لتخفيض من تكاليف الوكالة، فأولا يمكن أن تقوم الشركة متعددة الجنسيات بتعويض أعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين جزئيا باستخدام الأسهم والذي يمكن أن يشجعهم على اتخاد القرارات التي تعظم من أسعار أسهم الشركة متعددة الجنسيات، ولكن هذه الطريقة يمكن ان تكون فعالة فقط لرقابة أو السيطرة على القرارات المتخدة من قبل المدراء وأعضاء مجلس الإدارة الذي يستلمون الأسهم كجزء من التعويضات. وثانيا من سيطرة او رقابة الشركة في تصريحات الهجوم المعادي، استيلاء المنافسين على الشركة، إذا كانت لا تدار بصورة كفوءة، ومن الناحية النظرية يؤدي هذا التعديد إلى تشجيع المدراء على اتخاد القرارات التي تحسن من قيمة الشركة المتعددة الجنسيات. وثالثا: من سيطرة الشركات الأم من الرقابة أو السيطرة بواسطة صناديق الاستثمار والصناديق التقاعدية، وذلك لان نسبة كبيرة

من أسهمها المصدرة يتم مسكها من قبل هذه المؤسسات، وان رقابة هذه المؤسسات تتجه نحو التركيز على المواضيع العامة لضمان استخدام الشركة متعددة الجنسيات.

ولقد ازدادت الرقابة في الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية، وفي بعض الأحيان اعتبرت هذه الرقابة من السبب في الارتفاع القوي لأسعار الأسهم في بعض الشركات الأمريكية، خلال التسعينات، حيث ان سياسات الشركة تتخذ الآن بوعي اكبر لمدى تأثيرها على أسعار الأسهم، لقد تبنت الشركة الأخرى من الأقطار الممارسات الرقابية للشركات الأمريكية كأسلوب لدفع الشركات الشركات المحلية على اتخاذ القرارات التي ترضي جملة الأسهم[1].

ثالثا: دوافع الشركات للاستثمار الأجنبي المباشر.

هناك أربعة دوافع رئيسية تدفع الشركات إلى الاستثمار الأجنبي المباشر:

1 ـ استثمار أجنبي يبحث عن الموارد:

ويعد هذا الاستثمار من أكثر الأنواع انتشارا في الدول النامية، وقد يعد هذا الشكل من الاستثمار كأقدم أشكال الاستثمار، كالتنقيب على النفط وغيره من المواد الخام.

2 ـ استثمار يبحث عن الكفاءة:

ففي العصر الحديث أصبحت عمليات البحث عن العمالة الماهرة والكفوءة إحدى أهم الدوافع التي قادت الشركات لدخول في اقتصاديات أخرى.

3 ـ استثمار يبحث عن الخدمات:

في السنوات الأخيرة أصبح هذا الشكل من أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر بعد انتهاج العديد من البلدان النامية برامج الإصلاح الاقتصادي، فأصبحت الخدمات مهمة جدا للمستثمر الأجنبي، ولاسيما المالية كالتامين والتمويل فضلا عن الخدمات التقليدية كالمواصلات والكهرباء وغيرها.

[1] د. محمد العماري، مرجع سبق ذكره، ص23-24.

4 ـ استثمار يبحث عن الأسواق:

يتجه هذا النوع من الاستثمار إلى الدول النامية، نتيجة لأسواقها الكبيرة، وهذا يعد بديلا عن التصدير من قبل القطر المستمر، وان لم يتعامل حجم السوق مع عوامل مهمة أخرى كالعمالة الماهرة، وترتبط دوافع شركات الاستثمار الأجنبي المباشر بالمحددات التي تضعها البلدان المضيفة[1].

المبحث الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر.

يرى مؤيدو الاستثمارات الأجنبية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل من حزمة من رؤوس الأموال نقدية ومعدات وتكنولوجيا أما المعرضون للاستثمارات الأجنبية، هم أنصار الفكر المار كيسي فيرون أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة وسيلة استعمارية جديدة لمواصلة استنزاف الدول النامية..الخ ونحاول هنا أن نستعرض مختلف الآثار الإيجابية أو المنافع المترتبة التي تمثل وجهت نظر المؤيدة لهذه الاستثمارات وكذلك مختلف الآثار السلبية الممثلة لوجهت نظر معارضة.

المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر وخلق فرص العمل.

لاشك ان البطالة تعد احد أهم الدوافع والأسباب التي تجعل الدول تتنافس فيما بينها على خدمة الاستثمارات الأجنبية، التي ترى أنها تمثل قارب الحياة الذي يمكن أن يساعدها في التخلص من البطالة أو على الأقل الحد منها ومن تفاقمها،[2] البطالة هي التي تنطبق على الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون، وهناك من يرون أن البطالة تتمثل في نقص فرص العمل في مجتمع ما[3].

وتعتبر البطالة مشكلة عالمية، حيث توجد بنسب متفاوتة في كل دول العالم المتقدمة منها والنامية، وان خطورتها تبقى فقط **وعدم** الاستغلال الأمثل لقوة العمل القادرة على الإنتاج والعطاء، وما يتضمنه ذلك من تبديد للإنتاج، كان يمكن تخصيصه واستخدامه وتوفر إشباع أفضل للمجتمع، ولكي تكمن خطورتها أيضا فيما يترتب عليها من آثار سلبية بانتشارها واتساعها، وازدياد التدهور بالإحباط، واللامبالات[4].

[1] سليمان عمر الهادي، مرجع سبق ذكره، ص27-28.

[2] عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص 48.

[3] د. علي عبد الوهاب، مشكلة البطالة، 2005، ص2.

[4] خالد محمد الزاوي، البطالة في الوطن العربي، ط1، ناشر مجموعة النيل العربية، 2004، ص15.

ولقد تصاعدت البطالة خاصة مند أوائل الثمانينات في الدول المتقدمة وفي الدول النامية على حد سواء، وذلك بعد تنامي النمو الاقتصادي، والدخول الاقتصادي العالمي مرحلة كساد طويلة، وهذا ما زاد من مشكل البطالة في الدول النامية.

تفجرت مشكلة المديونية الخارجية لتلك الدول بعد أزمة ديون المكسيك، وان كانت توجد في الدول المتقدمة، ولكنها مؤقتة، يمكن إيجاد حل لها نتيجة مرونة الجهاز الإنتاجي والتوسع في حجم الاستثمارات في أوقات الرواج من الدورة الاقتصادية، إما في البلدان النامية تكون البطالة فيها مزمنة نتيجة لجمود الجهاز الإنتاجي فيها فضلا عن انخفاض معدل الاستثمار في هذه البلدان النامية.

ونظرا لأن البلدان النامية تبنى على الاستثمارات الأجنبية أملا كبيرة في خلق فرص للعمل بها، وبالتالي المساهمة في حل مشكلة البطالة، فإنها عادة ما تشترط في قوانينها على الشركات الاستثمارية حتى تتمتع بالضمانات القانونية، والحوافز الضريبة المنصوص عليها وقوانينها التي تستخدم معينة من العمالة الوظيفية وتستفيد الدراسات التي اقرها مكتب العمل الدولي في مساهمة الاستثمارات الأجنبية التي تتم بواسطة الشركات عابرة القارات في خلق فرص عمل جديدة في البلدان النامية، وفد زادت بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة في السبعينات، حيث بلغ عدد العمالة التي وفرتها في إفريقيا سنة 1970 ، 107 آلاف عامل وزاد العدد إلى270 ألف عامل سنة 1977، وبلغ عدد العمالة التي وفرتها في آسيا سنة 1970ـ 281 ألف عامل، وازداد العدد إلى 722 ألف عامل سنة 1977، وبلغ عدد العمالة التي وفرتها دول أمريكا اللاتينية سنة 1970 ـ 290 آلف عامل، وازداد العدد إلى 279 ألف عامل سنة 1977.

وأشار التقرير الذي أعدته منظمة العمل الدولية ILO في عام 1981 إلى أن الشركات عابرة القارات، التي تقوم بالاستثمار المباشر في البلدان النامية، قامت بتوظيف 4 مليون مواطن في هذه البلدان في عام 1980، أي ما يساوي 5% من إجمالي القوى العاملة على مستوى العالم، وأشار هذا التقرير أيضا إلى ان معدل نمو العمالة بالبلدان النامية يبلغ 40% في الفترة 1940 إلى 1947، وأشار تقرير منظمة العمل الدولية إلى أن وجود العمالة التي وفرتها الشركات الأجنبية التي تستثمر أموالها في البلدان النامية كان على النحو الآتي[1] :

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص419.

تراوحت نسبة إسهام الشركات عابرة القارات وخلق فرص العمل بقطاع الصناعة فيما بين 30% إلى 35% عام 1947.

وفي موريتانيا تراوحت النسبة من 40% إلى 50% في القطاع الصناعي، وذلك في منتصف السبعينات.

وفي خلال الفترة من يناير حتى يونيو عام 1978 بلغت نسبة مساهمة الشركات عابرة القارات في خلق فرص العمل في مجال أجهزة التسجيل حوالي 80%، وفي مجال صناعة إطارات السيارات حوالي 74%، وفي صناعة البطاريات حوالي 70% إما في مجال إنتاج الصناعة الكيماوية فقد بلغت النسبة حوالي 55%.

وعلى الرغم من قلة حجم فرص العمل التي وفرتها الشركات الاستثمارية الأجنبية في الدول المستقبلة، وخاصة النامية منها بالمقارنة بالعدد الكلي للأيدي العاملة في تلك الدول وبالمقارنة بالآمال التي كانت تعقدها هذه الدول على العمليات الاقتصادية وأنشطة الشركات الاستثمارية الأجنبية فيها، إلا أنه مع ذلك لا يمكن إهمال هذا الحجم أو التقليل من شأنه في المساهمة في الحد من مشاكل البطالة التي تعاني منها هذه الدول[1].

المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين ميزان المدفوعات.

يعرف ميزان المدفوعات على أنه "كشف ملخص بين المعاملات المختلفة التي تمت مابين المواطنين المحليين، وبين المواطنين الأجانب لبلد معين خلال مدة زمنية معينة، وأنه بذلك يمثل نظاما محاسبيا للمعاملات الدولية لدولة لمدة زمنية محددة، والتي قد تكون ربع سنوية أو سنوية عادة، وانه يتضمن الحسابات المتعلقة بالمعاملات التي تمت من قبل كل أفراد المنشآت والحكومة"[2].

يعكس ميزان المدفوعات للدولة كل العلاقات التجارية والمالية، بينها وبين دول العالم الأخرى، فعندما نصدر سلعا أو نستورد سلعا، وعندما تأخذ قرضا ماليا أو نعطيها لدول أخرى فإن كل ذلك لابد أن يظهر في ميزان المدفوعات[3].

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص420.

[2] عدنان تابه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، ط1، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، 2012، ص54.

[3] عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص75.

وينقسم ميزان المدفوعات إلى عدة موازين فرعية، أهمها الميزان التجاري الذي يسجل المعاملات بين المقيمين وغي المقيمين في مجال تبادل السلع، أي الصادرات والواردات السلعية أو المنظورة، ويكون الميزان التجاري في صالح الدولة التي كانت قيمة الصادرات السلعية أكبر من قيمة الواردات السلعية، وعلى العكس يكون الميزان التجاري في غير صالح الدولة إدا كانت قيمة الواردات السلعية تفوق قيمة الصادرات السلعية.

ونظرا لأن البلدان النامية تعاني من عجز مزمن في موازين مدفوعاتها، نظرا لزيادة وارداتها على قيمة صادراتها، ورغبة منها في علاج هذا العجز وتحسين موازين مدفوعاتها، اتجهت إلى فتح أبوابها أمام الاستثمارات الأجنبية كأحد بدائل العلاج التي ظهرت نجاحا في بعض الدول الأخرى المناظرة، خاصة وأن تمويل هذا العجز الإفتراضي من الخارج يؤدي بمرور الوقت إلى تراكم الديون الخارجية،كما هو الوضع في العديد من الدول النامية، وتتجاوز نسبة الدين الخارجي إلى الناتج القومي 100% وعدد من الدول النامية، وتشكل مدفوعات خدمة الدين في صورة أقساط وفوائد نسبة عالية من حصيلة الصادرات في العديد من الدول.

الجدول رقم01: دور الاستثمارات الأجنبية في زيادة حجم الصادرات السلعية في عدد من البلدان النامية المضيفة لها 1980-1998[1].

الدولـــــة	1980	1983	1996	1998
دول أمريكا اللاتينية:				
الأرجنتين	8019	7836	23810	25227
أوروغواي	1059	1045	2391	2848
باراغواي	310	269	1043	1021
البرازيل	20132	21899	47164	50998
بيرو	3266	3015	5226	5550
تشيلي	4584	3830	14979	14895
المكسيك	15442	25559	95199	117505
دول آسيا:				
اندونيسيا	21909	21152	49727	48840
تايلاند	6369	6368	55789	53575
الصين	18136	22151	151047	183757
ماليزيا	12939	14130	78151	73275
دول إفريقيا:				
جنوب إفريقيا	25539	18508	18132	26322
زمبابوي	433	1135	2094	2508
السنغال	447	618	655	924
غانا	942	1158	1284	1550
الكاميرون	1321	976	1758	1860
نيجيريا	25057	10357	15610	10360
دول عربية:				
الأردن	402	580	1466	1750
تونس	2234	1850	5518	5746
الجزائر	15624	12480	16785	9380
المغرب	2403	2006	4732	7295
سوريا	2108	1923	3980	3916

1- **المصدر:** نزيه عبد المقصود ، محمد مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دراسة مقارنة، دار الفكري الجامعي، الإسكندرية،2013، ص52.

[1] د. نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سبق ذكره، ص440.

من هذا الجدول يتضح أن نسبة الدين الخارجي إلى الناتج القومي الإجمالي تجاوزت 100% في عدد من الدول النامية في عام 1991 كما هو الحال في اندونيسيا وزامبيا و كوتي فوار، والكاميرون والاردن، والسودان، واليمن بل تجاوزت 200%في زامبيا، وشكلت مدفوعات خدمة الدين في صورة أقساط وفوائد نسبة كبيرة من حصيلة الصادرات من السلع والخدمات، حيث تجاوزت 50% في عدد من الدول مثل الأرجنتين، والبرازيل، ومن ثم لا يمكن الإعتماد على الإقتراض الخارجي لتمويل العجز في ميزان المدفوعات.

ونظرا للعجز المستمر في ميزان المدفوعات في البلدان النامية، ونظرا لخطورة تمويل هذا العجز عن طريق الاقتراض من الخارج، كان لابد من اللجوء إلى الاستثمارات الأجنبية، التي يمكن أن تسهم في زيادة الاستثمار الإجمالي وبالتالي نمو الناتج المحلي، ويمكن أن يكون لها أثرا ايجابيا في تحسين ميزان المدفوعات طالما كان حجم انسيابها إلى البلدان النامية يزيد حجم تصدير الفوائد والأرباح في الخارج، وهذا ما تحقق للبلدان النامية في غضون القرن التاسع عشر، حينما كانت هذه الدول حديثة العهد بالاستقلال وأرضا خصبة مستحصلة حديثا لنمو الاستثمارات الأجنبية فيها. وللحكم على أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات في البلدان المضيفة لهذه الاستثمارات، حيث يستلزم إجراء تحليل ودراسة شاملة لكل المتغيرات التي تؤثر عليه.

تلعب الشركات الدولية النشاط التي تقوم بالاستثمار المباشر في البلدان النامية دورا كبيرا في رفع كفاءة قطاع التصدير في هذه البلدان، وهناك دوافع لهذه الشركات العملاقة لنقل وتوطين بعض الصناعات في الدول النامية، ومن أهمها الانخفاض النسبي في تكلفة النقل واختصار الوقت اللازم لنقل وترجع أهمية ذلك إلى أن تكلفة النقل تمثل نسبة عالية من تكلفة المنتج النهائي في الدول الصناعية، وهناك منتجات لا يمكن إنتاجها في البلدان النامية بدون نشاط الشركات دولية كما يساهم وجود هذه الشركات في فتح الأسواق العالمية لمنتجات الصناعات التي تقييمها في الدول النامية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الصادرات وبالتالي المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات[1].

[1] د. نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سبق ذكره، ص441-442.

المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر والدعم التكنولوجي.

يشير لفظ التكنولوجيا في كثير من الأحيان إلى حقائق متنوعة، كحقيقة تحويل الصناعة اليدوية إلى آلة، وتحقق طرق الإنتاج مجموعة الفنون المستخدمة في النشاط الإقتصادي، وعرفت بطرق مختلفة منها ما يرتبط بالعلم وتطبيقاته في الصناعة والاستعمال، ومنها ما يرتبط بالطرق المستعملة في العمليات الاقتصادية، وهناك ما يضاف لدى الأفراد وهو ما يرتبط بالرأسمال البشري.

ويعرف" جين بيرن "التكنولوجيا في أنها المعرفة المنظمة المشكلة لتقنيات، وتتحد حسب التكنولوجيا بمجموعة من التقنيات. كذلك من بين التعاريف نجد تعريف روت حيث عرفها على أنها مجموعة المعارف التي يمكن أن تستعمل في إنتاج السلع وفي إنشاء سلع جديدة[1].

التكنولوجيا لها آثار ايجابية وسلبية، ويتوقف ذلك على طريقة استخدامه بالنسبة للمنظمات، فان التكنولوجيا تؤثر على الطالب كما قد تؤثر على العمليات الإنتاجية بها[2].

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة أصبحت وسيلة هامة لنق تكنولوجيا الإنتاج والمهارات، والقدرات الإبتكارية، والأساليب التنظيمية والإدارية، الأمر الذي يسمح بتحسين الصناعة، وتحقيق تقدم في طرق التصنيع، وزيادة الإنتاج، واكتساب الخبرة الإدارية فضلا عن تدريب العمالة المحلية، وذلك أن الشركات والمؤسسات التي تنشئها الاستثمارات الأجنبية تصبح مركز لتدريب العمالة الوطنية، وبخاصة في الأسهم والأمور الفنية ووظائف الإدارة العليا.

فإدا كان الاستثمار الأجنبي قد ساهم في سد الفجوة الإدخارية لتمويل الاستثمارات اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، فإنه ساهم أيضا في سد الفجوة التكنولوجية بين البلدان النامية والبلدان الصناعية المتقدمة، واستطاعت بعض البلدان النامية بفضل الاستثمار الأجنبي المباشر إن تقييم مشروعات ضخمة ذات مستوى تقني متقدم مثل مشروعات بتروكيماوية، وتمكنت أيضا من تصميم وتنفيد بعض مشروعات البنية الأساسية المتقدمة، مثل الطرق والموانئ والمطارات، وشبكات الكهرباء، ومحطات تحليلية للمياه وغيرها[3].

[1] ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، ط2، دار المحمدية العامة، الجزائر، ص130.

[2] عبد السلام أبو قحف، مرجع سبق ذكره، ص70.

[3] نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سبق ذكره، ص448.

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعتبر مصدرا جيدا وفعالا لنقل التقنيات التكنولوجية الحديثة إلى البلدان النامية المضيفة، وبالرغم من وجود طرق أو قنوات أخرى غير الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن للدول المضيفة الحصول على التقنيات التكنولوجية الحديثة من خلالها. مثل العقود الإدارية، والتراخيص، وكذلك البحوث المنشورة والشراء المباشر، إلا ان الاستثمارات المباشرة تمثل أكثر الطرق جدوى في الحصول على التكنولوجيا بصفة خاصة بالنسبة لبعض أنواع الصناعات مثل الإستخراجية، وتستفيد البلدان النامية مما تقوم به الشركات عابرة القارات، وذلك عن طريق الفروع التابعة لهذه البلدان النامية، من نقل مباشر للتكنولوجيا المتقدمة، كما تستفيد من البحوث العلمية في معامل هذه الفروع التابعة لها في البلدان النامية، وتشمل المنفعة المتحققة في تدريب الأخصائيين اللازمين للعمل بها، أو أن بعض هذه الشركات قد توزع بحوثها على معامل فروعها في الدول الأخرى، ومن بينها الدول النامية.

فالاستثمار الأجنبي المباشر يتضمن نقل التكنولوجيا وفي نفس الوقت يساهم في تنمية أنشطة البحوث والتطوير في الدول المضيفة، وبالتالي يساهم في رفع كفاءة العمال في الدولة المضيفة، حيث تتميز الألات والمعدات التي يستخدمها المستثمر الأجنبي بدرجة عالية من التكنولوجيا، ويقوم المستثمر الأجنبي بتدريب العمال على استخدام هذه الآلات والمعدات، مما يزيد من مستوى مهارتهم وكفائتهم، وينعكس ذلك ايجابيا على إنتاجيتهم واكتسابهم لعدة مهارات.

إن الشركات عابرة القارات عندما تقوم باستثماراتها المباشرة في الدول أو البلدان النامية، فإنها تجلب معها معداتها كاملة لإقامة مشاريعها بما في ذلك الحزمة التكنولوجيا التي تحتاج إليها، والتي تشمل دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروع المزمع إقامته، والقيام بالتصميمات الهندسية المطلوبة، وإحضار الفنيين والإداريين، المعدات والآلات، والإشراف على انجاز المشروع وعلى مباشرته في الإنتاج والتسويق، حيث تعتبر هذه الشركات أكثر قدرة عن غيرها من الشركات الأخرى سواء بالنسبة لتطبيق التكنولوجيا في الأنشطة الإنتاجية لزيادة الكفاية الإنتاجية للعمل أو الآلات[1].

[1] نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سبق ذكره، ص449-450.

المطلب الرابع: الآثار الإيجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي.

ينطوي على تنفيد المشاريع الاستثمارية المباشرة عدة مزايا وعيوب:

أولا: الآثار الإيجابية للإستثمار الأجنبي المباشر.

من بين الآثار الإيجابية التي تنتج عن الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر منها مايلي:

1) خلق علاقات تكامل بين أوجه النشاط الإقتصادي في الدولة، من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة أو المواد الخام للشركات الأجنبية، وسوف يؤدي إلى زيادة عدد المشروعات الوطنية ومن ثم خلق فرص عمل جديدة[1].
2) وسيلة لنشر تقنيات جديدة، وعن الأصول غير المادية كالمهارات التنظيمية التي تتميز بها.
3) يعمل على تطوير الصادرات وتخفيض حجم الواردات من السلع والخدمات، وبالتالي تحسين الميزان التجاري.
4) يساهم في سد ثلاث فجوات رئيسية في اقتصاد الدول النامية:

أ ـ فجوة المدخرات المحلية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية الطموحة.

ب ـ فجوة النقد الأجنبي اللازمة لاستراد الآلات والمعدات، والمصاريف الفنية والتنظيمية، والتسويقية، الأمر الذي يساعد في تحول الإقتصاد النامي إلى الإنتاج الصناعي.

ج ـ الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث تؤدي الاستثمارات الأجنبية إلى حصول الدولة المضيفة على الإيرادات جديدة، في صورة ضرائب جمركية وضرائب على الأرباح، تزيد من إمكانياتها على الإنفاق، ومن ثم في سد فجوة الإيرادات التي تعاني منها.

5) يساهم في الاستغلال الأمثل لموارد الدولة المضيفة، وهذا لا يتحقق لمصادر التمويل الأجنبي مثل منح القروض.
6) تحسين ميزان المدفوعات، عن طريق توفير رؤوس الأموال والتكنولوجيا إلى البلد المضيف، وهما العنصران الضروريان للتنمية الاقتصادية في الدول النامية[2].
7) خلق مجموعة من الوفرات الخارجية والمنافع الاجتماعية لاقتصاد الدول المصنفة، ومن أمثلة ذلك:

[1] محمد عبد العزيز، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة، مصر، 2000، ص244.

[2] نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سبق ذكره، ص419.

أ ـ زيادة رأس المال الإجتماعي من خلال ما يقوم به المستثمر الأجنبي، من إصلاح الطرق المؤدية إلى المشروع الاستثماري وتوصيل شبكات المياه والكهرباء...الخ.

ب ـ يؤدي الاستثمار الأجنبي بما لديه من مدخرات إعلانية وتسويقية، واتصالات مسبقة بالأسواق العالمية إلى فتح أسواق جديدة أمام صادرات الدول المضيفة، التمتع بمزايا اقتصاديات الحجم الكبير.

ج ـ خلق فرص عمل كثيرة، مما يساهم جذريا في حل مشكلة البطالة.

هـ ـ إيجاد مجموعة من علاقات الترابط الأمامي والخلفي في القطاع الذي يعمل فيه، الأمر الذي يترتب عليه زيادة القيمة المضافة، ورفع معدلات التشغيل والاقتصاد المضيف[1].

ثانيا: الآثار السلبية للإستثمار الأجنبي المباشر:

1) صعوبة توافق إستراتيجية المستثمر الأجنبي مع إستراتيجية التنمية في الدول النامي نحو القطاعات الهامشية، ولا تجسد عملية التنمية على الوجه المطلوب، مثل النشاطات السياحية والتجارية، والمعرفية.
2) يؤدي احتلال توازن علاقات القوى بين أي شركة دولية عملاقة، ودول نامية، أي مساومة غير متكافئة بينهم، حيث أن المستثمر الأجنبي المباشر يمتلك من القوى الإحتكارية والقدرات المالية والتكنولوجية ما يفوق قوة معظم الدول النامية.
3) قد يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر سلبا على موازين مدفوعات الدول النامية، نتيجة تحويل أرباحها كلها أو معظمها إلى الخارج[2].
4) التدخل في الشؤون الداخلية، وكذا المساس بالسيادة الوطنية، وذلك من خلال السيطرة على القطاعات الإستراتيجية، بالإضافة إلى ما ينجر عن ذلك من آثار سياسية سلبية، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.
5) زيادة البطالة بسبب اعتماد الشركات متعددة الجنسيات على تقنيات إنتاج متطورة وقليلة العمالة[3].

[1] نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سبق ذكره، ص418.

[2] مجاد احمد عطا الله، إدارة الاستثمار، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص108-109.

[3] علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص248.

6) قد ينتج عن الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة في الدخل ولكن ليس من المؤكد أن تتجه هذه الزيادة أو الجزء الأكبر منها إلى الإدخار، وإنما تتجه إلى الإستهلاك، حيث تتجه لارتفاع الميول الاستهلاكية في الدول النامية.

7) إن حرية الشركات متعددة الجنسيات في اتخاد القرار حول مواقع استثمارها، يعتبر عامل ضغط على الحكومات، والذي قد يجبرها على دخول منافسات فيما بينها لجذب هذه الشركات، وبالتالي منح المزيد من الإعفاءات، مما ينجر عنه تحمل تكاليف أعلى للدول المضيفة[1].

8) قد تسبب أنشطة الشركات متعددة الجنسيات التي تتوطن في الدول النامية، إلى تفاقم مشكلة البيئة خاصة في الصناعات الاستخراجية النفطية التعدينية، والصناعات البتر وكيماوية وصناعات الاسمنت، ذلك أنها تستند إلى تقنيات ومصانع متقادمة ، محظورة في مواطنها الأصلية بسبب تزايد الإهتمام الرسمي والشعبي بالمعايير البيئية، والصحية فيها، في حين لا يوجد اهتمام بنفس الدرجة في الدول النامية، كما هو الحال اليوم في الصين التي أصبح يطلق عليها بورشة العالم[2].

[1] عصام عمر مندور محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية العربية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2011، ص95.

[2] نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سبق ذكره، ص501.

خلاصة الفصل

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى على مدى طويل وتعطي صاحبها حق التملك والإدارة للمشروع الاستثماري مما يجعله مقصد للعديد من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء وبما أن الكثير من الدول النامية كانت ولا زالت تعاني من مشكل المديونية والعجز في تمويل استثماراتها فإنها قد اتخذته كوسيلة بديلة لإنعاش اقتصادها على المستوى المحلي في مناخها الاستثماري الذي يمتلك دور كبير في جذب الأنماط المناسبة من الاستثمارات الأجنبية.

كما أن العمل على تعظيم المنافع وتقليص الأخطار التي قد تنجم عن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر من الأمور الأساسية التي يجب مراعاتها قبل اتخاذ أي قرار بحيث أنه مثلما يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابيا على البلد المضيف يمكن أن يؤثر سلبا إن لم يحسن التعامل معه.

الفصـــل الثاني:

فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من التبعية للمحروقات

المبـحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الثاني: دور القطاعات خارج المحروقات في النمو الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الثالث: سياسة تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خارج قطاع المحروقات.

الفصــل الثاني:

فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من التبعية للمحروقات

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الثاني: دور القطاعات خارج المحروقات في النمو الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الثالث: سياسة تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خارج قطاع المحروقات.

تمهيـــــد

تعتبر الجزائر دولة نفطية يرتبط اقتصادها بشكل مباشر بعائدات المحروقات، ونتيجة لذلك فقد حرصت الحكومة من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي إلى تفعيل القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية كالصناعة، الزراعة والخدمات من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، وقد تعزز من خلالها الاستثمار العمومي بهدف توفير بيئة ملائمة لتحفيز الاستثمارات الأجنبية عن طريق الفرص الاستثمارية الكبيرة التي تم استحداثها، وعلى هذا الأساس تم تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثاني: مساهمة قطاعات خارج المحروقات في نمو الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثالث: سياسة تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خارج قطاع المحروقات.

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي بالجزائر.

أصدرت الجزائر مند الإستقلال مجموعة من القوانين والتشريعات المتعاقبة لخلق مناخ استثماري ملائم يعمل على جذب الاستثمارات المحلية منها والأجنبية، وصاحب صدور هذه القوانين إنشاء عدة هيئات عمومية، من أجل تسهيل عمليات الاستثمار الأجنبي.

أولا: قانون النقد والقرض 90 – 10.

تم إصدار هذا القانون المؤرخ في 14 أفريل 1990، ليساير مرحلة التحول التي بدأت مع نهاية الثمانينات، حيث شكل خلالها أحد أهم أدوات تنمية وترفيه الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي في الجزائر، ويشتمل هذا القانون على مايلي[1]:

- حرية تحويل رؤوس الأموال وذلك بتقديم طلب إلى بنك الجزائر لتأشيره عليه، وذلك بعد مرور 60 يوما.
- تبسيط عملية قبول الاستثمار ويخضع ذلك إلى الرأي بالمطابقة، حيث يقدم الطلب إلى مجلس النقد والقرض لينظر في ملفه خلال شهرين من تقديمه، مع إمكانية الطعن في حالة الرفض أمام الغرفة الإدارية للمحكمة العليا.
- تحديد الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الجزائر.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي وكذا الخاص، وعدم التفرقة بينه وبين القطاع العام، وإزالة العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي خصوصا.

ثانيا: قانون الاستثمار 93 – 12:

أصدر هذا القانون وفقا للمرسوم المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، حيث يهدف إلى إتمام رغبة الجزائر في ترقية الاستثمار، والتي بدأت مند سنة 1988، وتوفير البيئة القانونية والتنظيمية المواتية، واستقطاب الاستثمار الخاص.

[1] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص196.

خاصة منه الأجنبي إلى الجزائر، وأهم النقاط التي جاء بها هذا القانون ما يلي[1]:

- مبدأ المساواة، وعدم التمييز بين المستثمرين عموميين أو خواص، محليين أو أجانب.
- إنشاء وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها.
- مبدأ حرية المستثمر الخاصة سواء كان محلي أو أجنبي لممارسة أي مشروع استثماري، هذا باستثناء بعض القطاعات الإستراتيجية الخاصة بالدولة أو أحد فروعها.
- تخفيض من إطار تدخل الدولة بمنح بعض الامتيازات الجمركية والجبائية والمالية.
- ضمان تحويل رؤوس الأموال القابلة للاستثمار والفوائد الناجمة عنها.
- في حالة حدوث النزاعات بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية لتسوية هذه النزاعات[2].

ثالثا: قانون تطوير الاستثمار لـ 2001 (الأمر 01 -03):

صدر هذا الأمر في 20 أوت 2001، ويتعلق بتطوير الاستثمار ومناخه وآلية عمله على المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب، وإلغاء التميز بين القطاع العام والخاص، ولقد تضمن هذا الأمر مفهوما جديد للاستثمار على أنه :

- اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل والهيكلة.
- المساهمة في رأس مال المؤسسة بغض النظر عن طبيعتها.
- استعادة النشاطات في إطار خصخصة جزئية أو كلية[3].

رابعا: الأمر رقم 06 – 08 المؤرخ في 15 جويلية 2006.

جاء الأمر رقم 06 – 08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، يعدل ويتمم الأمر رقم 01 -03 المؤرخ في 20 أوت 2001، والمتعلق بتطوير الاستثمار.

[1] سعيدي يحيا، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر**، رسالة ماجيستر (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2007، ص179-180.

[2] المادة 41- المرسوم التشريعي رقم 93-12، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64.

[3] المادة 20 من الأمر (01-03)، المؤرخ في 20 أوت 2001، الجريدة الرسمية، العدد 47.

ويتضمن هذا الأمر مجموعة من التعديلات يمكننا ذكر أهمها فيما يلي[1]:

- تنجز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التشريعات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة، وتستفيد هذه الاستثمارات بقوة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها. وتخضع الاستثمارات التي تستفيد من مزايا هذا الأمر قبل انجازها إلى التصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
- تستفيد الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني من مزايا تعد عن طريق التفاوض بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة، تحت إشراف الوزير المكلف بترقية الاستثمار، وتحدد الاستثمارات ذات الأهمية للاقتصاد الوطني حسب معايير تضبط عن طريق التنظيم بعد رأي من المجلس الوطني للاستثمار[2].

خامسا: القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 25 يونيو 2008:

القرار الوزاري المشترك صادر عن وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات، وذلك في 25 يونيو 2008، المتعلق بمعاينة الدخول في الاستغلال للاستثمارات المصرح بها بموجب الأمر رقم 01 – 03 وأهم ما ورد فيه:[3]

- تحديد كيفيات إعداد المصالح الجبائية محضر معاينة الدخول في الاستغلال قصد الاستفادة من مزايا الاستغلال ، وهذا لإثبات أن المشروع المصرح به لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، والمستفيد من مقرر منح مزايا الانجاز قد تم انجازه وقد تم الدخول في استغلاله[4].

سادسا: الأمر رقم 09 – 03 المؤرخ في 22 جويلية 2009.

تضمن هذا الأمر قانون المالية التكميلي لسنة 2009، وأهم ما ورد فيه مايلي:

[1] الأمر رقم 06 – 08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، المعدل والمتمم لامر 01 – 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.

[2] حناش إلياس، **أثر تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم التنمية الاقتصادية في البلدان العربية**، رسالة الماجيستر (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تبسة، 201، ص 128.

[3] قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 يونيو 2008، الجريدة الرسمية، العدد 57 الصادر في 5 أكتوبر 2008.

[4] المادة 02 من نفس القرار.

- يمكن للاستثمارات الأجنبية أ تحقق في الجزائر بشرط أن تكون المساهمة الوطنية المقيمة بـ 51 % من رأس مال الشركة، و 49 % للأجانب، كما يمكن للمساهمة الوطنية أن تكون من عدة شركاء.
- يمكن للاستثمارات المحققة من طرف أشخاص مقيمين داخل الوطن بالشراكة مع مؤسسة عمومية واقتصادية، أن تنفد في إطار مساهمة هذه المؤسسة تفوق أو تساوي 34 % من رأس مال الشركة.
- تعرض مشاريع الشراكة على مجالس مساهمات الدولة، ويتم عرضها على مجلس الاستثمار عند انقضاء مدتها لمنحها امتيازات.
- في إطار الاستثمار مع شريك أجنبي تكون حصته من رأس مال الشركة مقدمة بالعملة الصعبة[1].

ـ الأمر رقم 10 – 01 المؤرخ في 26 أوت 2010:

جاء قانون المالية التكميلي لسنة 2010 بعدة إجراءات تعدل وتتمم الأمر 01 -03 المتعلق بتطوير الاستثمار، وقد نص هذا القانون على ما يلي:

- تتمتع الدولة وكذا المؤسسات العمومية بحق الشفعة عن كل عملية تنازل عن حصص المساهمين الأجانب أو لفائدة المساهمين الأجانب.
- يخضع كل تنازل تحت طائلة البطلان إلى تقديم شهادة التخلي عن ممارسة حق الشفعة المسلمة من طرف المصالح المختصة التابعة للوزير المكلف بالاستثمار بعد استشارة مجلس المساهمة الدولية.
- يقدم الموثق المكلف بتحرير عقد التنازل طلب الشهادة إلى مصالح المختصة ويحدد فيه سعر التنازل وشروطه، وهذا السعر يحدد على أساس الخبرة.
- يجب على الأشخاص الطبيعيين الخاضعين للقانون الأجنبي المالكين لأسهم في شركات مستقرة في الجزائر أن يبلغوا سنويا قائمة مساهمهم التي تصادق عليها مصالح مكلفة بتسيير السجل التجاري.
- يمكن رفع الإعفاء من 3 إلى 5 سنوات بالنسبة للاستثمارات التي تنشأ أكثر من مئة منصب عمل عند انطلاق النشاط، كما تطبق هذه الأحكام على الاستثمارات المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات ابتداءا من 26 جويلية 2009[2].

[1] الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009، المتضمن قانون المالية التكميلي، الجريدة الرسمية، العدد 44، المؤرخ في 26 جويلية 2009.

[2] الأمر رقم 10-03 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010، الجريدة الرسمية العدد 50، سبتمبر 2010.

ـ قانون رقم 17 لسنة 2015:

بشأن تعديل بعض الأحكام ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم 11 لسنة 1991، وقانون ضمانات وحوافز الاستثمار والقانون8- الصادر سنة 1997، وقانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم 91 لسنة 2005.

بعد إطلاع رئيس الجمهورية على الدستور وعلى قانون العقوبات وعلى القانون المدني، وعلى قانون الإجراءات الجنائية، وقانون رقم 84 لسنة 1949 بشأن حجر الإداري وعلى القانون رقم 13 لسنة1958 في شأن التعيين في الوظائف شركات المساهمة والمؤسسات العامة وعلى قانون رقم 173 لسنة 1958 باشتراط الحصول على إذن قبل العمل بالهيئات الأجنبية، وعلى القانون رقم 12 لسنة 1946 وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية رقم 47 لسنة 1972 وعلى قانون رقم 73 لسنة 1973 بشأن تحديد شروط وإجراءات انتخاب ممثلي العمال في مجالس إدارة وحدات القطاع العام وشركات المساهمة والجمعيات، والمؤسسات الخاصة[1].

ـ قانون رقم 16 – 9:

نذكر بعض المـواد منها:

- المادة 35: يحتفظ المستثمر بالحقوق المكتسبة فيما يخص المزايا والحقوق الأخرى التي استفاد منها بموجب التشريعات السابقة لهذا القانون، والتي أنشأت تدابير لتشجيع الاستثمارات. تبقى الاستثمارات المستفيدة من المزايا المنصوص عليها في القوانين المتعلقة بترقية وتطوير الاستثمار السابقة لهذا القانون، وكذا مجموع النصوص اللاحقة الخاضعة لهذه القوانين إلى غاية انقضاء مدة هذه المزايا.
- المادة 36: يتكفل الشباك الوحيد اللامركزي للوكالة المنشأ بموجب الأمر رقم31 المؤرخ في أول جمادي الثانية عام 1422 الموافق لـ 20 غشت 2006، والمتعلق بتطوير الاستثمار المعدل بتطبيق أحكام هذا القانون، وكذا الآثار المترتبة على القدرة الانتقالية في انتظار تنصيب المراكز المذكورة في المادة 27.

[1] الجريدة الرسمية، العدد 11 رقم 17 لسنة 2015.

- المادة 38: دون الإخلال بأحكام المادة 35 تبقى النصوص التنظيمية للأمر رقم 01 – 03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق لـ 20 غشت 2001، والمتعلق بتطوير الاستثمار، المعدل والمتمم سارية المفعول إلى غاية صدور النصوص التنظيمية المتخذة لتطبيق هذا القانون.
- المادة 39: ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية[1].

المطلب الثاني: مناخ الاستثمار في الجزائر.

تتميز البيئة الاستثمارية في الجزائر بعدد من المواصفات حيث يتم عرض وتحليل ملامحها للطبقة بالاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ما يلي:

أولا: البيئة الاقتصادية.

سيتم التركيز على بعض المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التي تعكس التوازن الاقتصادي الكلي والتي تتمثل أساسا.

أ ـ **معدل النمو الاقتصادي**: يعتبر معدل النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي يستند عليها المستثمرون في عملية اتخاد قراراتهم الاستثمارية، ويقاس النمو الاقتصادي عادة من خلال الزيادة الحقيقية في الناتج الداخلي الخام PIB

الجدول رقم02: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 2000-2015.

السنوات	2000	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل النمو الاقتصادي %	2.5	6.8	5.2	5.1	2.7	3.1	2.4	2.4	3.4	2.9	3.3	2.7	4.3	3.6

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، العدد03، الكويت، 2013، ص 68.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46.

الشكل رقم 05: تطور معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2015)

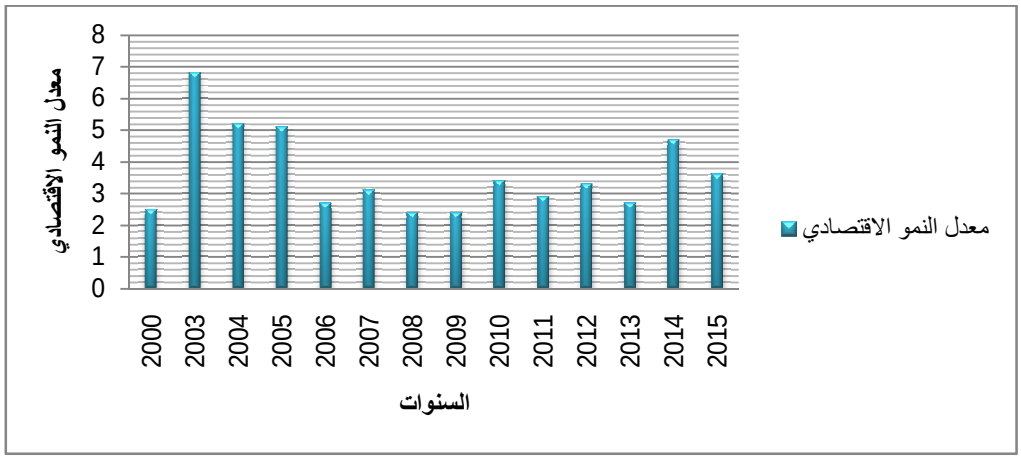

المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 02.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ معدلات النمو الاقتصادي متذبذبة من سنة إلى أخرى، حيث قدرت سنة 2000 2.5% لترتفع سنة 2003، إلى 6.8 بسبب ارتفاع أسعار البترول وبداية تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي، ففي عام 2006 – 2009 انخفض بسبب التأثير بالأزمة المالية العالمية التي أدت إلى تراجع الصادرات النفطية، وارتفع النمو عام 2015 إلى 3.9 نتيجة الزيادة الأولى في إنتاج الهيدروكربونات مند 10 سنوات واستقرار النمو النفطي، وخلال العام 2016 احتلت معدل نمو قوي نوعا ما أي بنسبة انتاج3.6% .

ب ـ معدل التضخم: لقد عرفت معدلات الضخم في الجزائر وبعد تخفيض سعر الصرف سنتي 1990 و1991 ارتفاعا قياسيا تجاوز 28% سنويا ووصل معدل التضخم سنة 1994 إلى 3 % وهو ما انعكس سلبا على تدهور القدرة الشرائية وارتفاع أسعار الفائدة في البنوك، وكل هذه الظروف يمكن اعتبارها عوامل معيقة للإستثمار، ولكن مع تطبيق الحكومات الجزائرية لسياسة مالية ونقدية بين 1994 و 1996 أين تراجعت معدلات التضخم الى 15% سنة 1996 والى 6 % سنة 1997، وتقلص في السنوات الاخيرة ليصل الى 3% سنة 2000 و 3.7 سنة 2007[1].

[1] ناجي بن حسين، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، 2009، ص64.

الجدول رقم 03 يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر خلال فترة (2000 – 2015).

السنوات	2000	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدل التضخم %	0.3	2.6	3.6	1.6	2.5	3.7	4.8	5.7	4.62	4.5	6.9	3.3	4	3.42

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، العدد03، الكويت، 2013، ص69.

يتضح من الجدول التدبدب المسجل في معدلات التضخم، حيث شهد ارتفاعا قدر بنسبة 3.6 سنة 2004، بالمقابل كان 2.6 % سنة 2003، وهو ما انعكس سلبا على تدهور القدرة الشرائية وارتفاع أسعار الفائدة في البنوك، هذه كلها عوامل معيقة للاستثمار ليستقر سنة 2005 في حدود 1.6%، فيما وصل معدل التضخم سنة 2011 إلى 4.5 %، بينما كان سنة 2010 يقدر بحوالي 4.62 % أي انخفض بنسبة 0.86% وهذا التراجع بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية والأولية المستوردة وذلك لارتفاع هذه الأخيرة في الأسواق العالمية بسبب الأزمة المالية العالمية، وفي سنتي 2010 و2012 شهد ارتفاعا ليصل الى أعلى قيمة له سنة 2012 بنسبة قدرها 6.9% لتعاود الانخفاض سنة 2013 بنسبة 3.3%، وارتفعت سنة 2014 و2016 إلى نسبة 4.8%.

ج ـ الديون الخارجية: عانت الجزائر من تبعات عبئ المديونية الخارجية، خاصة بعد الأزمة البترولية لسنة 1986، ولمعرفة حجم المديونية الخارجية خلال الفترة من 2000 إلى 2015 نقدم الجدول الآتي:

الجدول رقم 04: يوضح تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال فترة 2000 – 2014.

السنوات	2000	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
حجم المديونية %	25.5	23.5	21.8	17.1	5.6	5.61	5.68	5.41	5.5	4.4	3.6	3.3	3.9

Source : banqu d’algerie evolution de la dettexterieur d’algerie sur sit.
www.bank of algerie.dz
www.elkhabar.com

نلاحظ أن المديونية الخارجية في انخفاض مستمر، حيث قدرت سنة 2000 بحوالي 25.5 مليار دولار، لتنخفض سنة 2005 إلى حوالي 17.4 مليار دولار، وهذا راجع إلى التحسن في الإيرادات الجبائية نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية. لتنخفض سنة 2006 إلى حوالي 5.61 مليار دولار، وهذا راجع إلى الدفع المسبق لديون المعاد جدولتها سنتي 1994 – 1995 والتي كان يفترض تسديدها في الفترة الممتدة من 30 نوفمبر 2001 إلى 30 نوفمبر 2011، إلا أنها ارتفعت بشكل طفيف سنة 2008 الى 5.686 مليار دولار، لكن سرعان ما عاودت الانخفاض في السنوات الموالية وذلك بفضل اتباع الجزائر لسياسة تقليص الاقتراض من الخارج التي انطلقت سنة 2004، ولارتفاع فوائد أسعار المحروقات من جهة أخرى.

د ـ الميزان التجاري:

جدول رقم 05: يوضح وضعية الميزان التجاري خلال الفترة 2000 –2015 الوحدة مليار دولار.

السنوات	2000	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات	22.6	24.4	32.2	46.3	52.8	60.6	78.6	45.2	62	72.8	71.7	64.3
الواردات	14.7	13.2	17.9	19.8	21	28.3	36	37.4	40.4	46.4	51.5	54.9
الميزان التجاري	10.9	11.1	11.1	14.2	26.4	34.2	32.2	40.6	7.8	18.7	27.1	9.3
ميزان المدفوعات	7.6	7.4	9.2	16.9	17.7	29.5	37	3.9	15.3	20.1	13.5	0.13

Source: cnis rapport période année 2011 du source extérieur d’algerier ministere finance direction general des dounes.

نلاحظ أن وضعية الميزان التجاري في تحسن ملحوظ من سنة لأخرى، حيث بلغ سنة 2000 حوالي 10.9 مليار دولار ليصل سنة 2008 إلى 40.6 مليار دولار، وذلك بسبب ارتفاع الصادرات النفطية وارتفاع أسعار البترول، إلا أنه سنة 2009 انخفض إلى 7.8 مليار دولار، وذلك بسبب تأثره بالأزمة المالية العالمية، وانخفاض الصادرات النفطية، ليرتفع سنة 2011 إلى حوالي 27.19 مليار دولار، ثم انخفض سنة 2012 و2013 ب 3.9 مليار دولار.

ثانيا: البيئة السياسية والتشريعية.

يعتبر العامل السياسي أكثر العوامل أهمية في مسار مختلف القرارات الاستثمارية الخاصة بل والعامة، فبالنسبة للجزائر وبعد أحداث العشرية السوداء صنفت من بين الدول ذات الخطر السياسي، وقلت جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنه حسب تقارير هيئات دولية فإن درجة العنف السياسي لا تزال تراجع. خاصة خلال الانتخابات الرئاسية في أفريل 2004، وان المقاربة استثنائية للحكومة من أجل الحد من التهديد الإرهابي، وذلك من طريق المشاركة العسكرية وكذا مخطط المصالحة الوطنية، التي قد أعطت نتائج معتبرة مما أدى الى تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر.

كما يحتاج النشاط الاستثماري إلى وجود مؤسسات مستقرة وأحكام واضحة، ليتسنى له أن يعمل بكفاءة، وذلك يتطلب تشريعات ملائمة، تنظيم عملية الاستثمار، ولكي يكون الإطار التشريعي جذابا للاستثمار فلابد من توفره على عدة مقومات أهمها:

- وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والشفافية والاستقرار، وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الارتباط، وأن يكون متوافقا مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة لحماية الاستثمار.
- وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من مختلف المخاطر مثل التأميم، المصادرة، نزع الملكية.
- وجود نظام قضائي قادر على تنفيد القوانين والتعاقدات وحل المنازعات التي تحدث بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

ثالثا: البيئة الاجتماعية.

أ ـ تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي[1]:

الجدول رقم 06: يوضح تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال 2000-2013.

السنوات	2000	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
نصيب الفرد من الناتج %	1.8	3.1	3.5	3.9	4.9	3.4	4.4	4.5	5.5	4.4	3.6	3.3

[1] ناجي بن حسين، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، 2009، ص225.

المحلي												

Source : world économifroum the global compétitive rapport 2013 p94.

الشكل رقم 06: تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي.

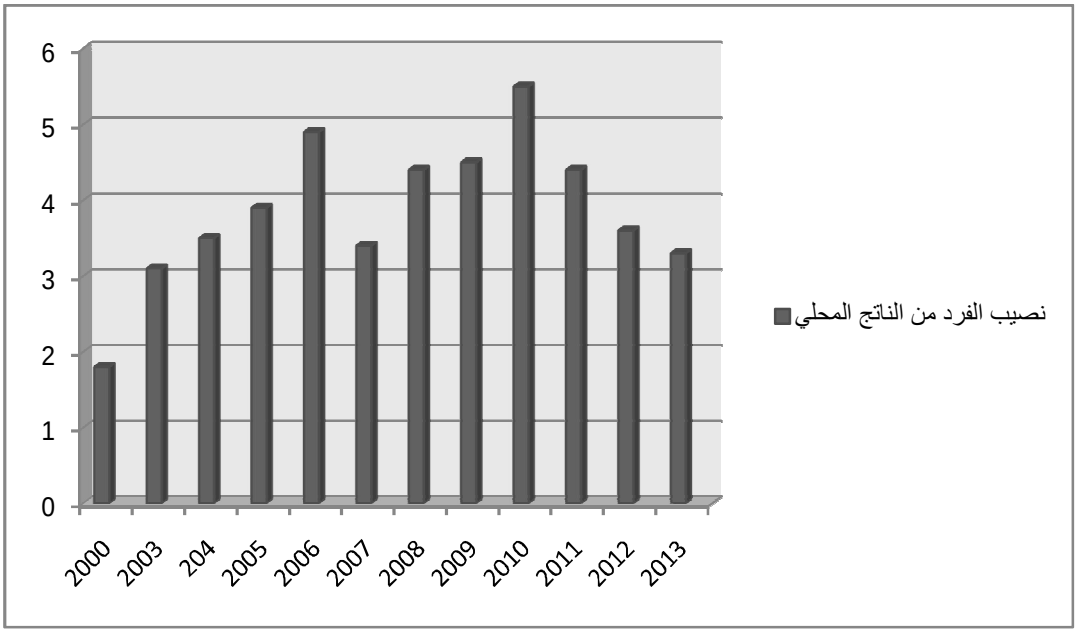

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 06

من خلال ماسبق نلاحظ أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر يتزايد من سنة لأخرى، إذ بلغ سنة 2000 حوالي 3.801 دولار، ليرتفع الى 4.91 دولار سنة 2008، ثم انخفض سنة 2009 إلى 4.5 دولار، وهذا بسبب صادرات الجزائر، ومنه انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، أما في سنة 2010 فقد ارتفع إلى 5.62 دولار، لينخفض مرة أخرى ليصل الى 3.39 دولار سنة 2013.

ب ـ البطالة:

إن البلد الذي يمتلك يد عاملة مؤهلة وبتكلفة أقل يصبح لديه قدرة أكبر على استقطاب الاستثمار الأجنبي، والجدول الموالي يبين تطور معدلات البطالة خلال الفترة الممتدة من 2000 – 2016.

الجدول رقم07: يوضح مؤشرات البطالة في الجزائر خلال 2000 – 2016.

السنوات	2000	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل% البطالة	29	23.7	17.7	15.3	12.3	13.6	11.3	10.2	10	9.8	9.5	9.8	9.4	6.1	11.6

.Source : www.ons.dz/emploi 2016

نلاحظ أنه بداية من سنة 2000 شهد معدل البطالة انخفاضا مستمرا، وهذا راجع الى إعداد مجموعة من برامج الإنعاش الاقتصادية التي اعتمدتها الدولة في هذه الفترة مما نتج عنها مناصب شغل ساهمت في تقليص حجم البطالة.

ورأى خبراء اقتصاديون جزائريون أن الأرقام التي قدمتها الحكومة بشأن نسب البطالة في البلاد لا تعكس الأبعاد الحقيقية للمشكلة التي تفاقمت في الفترة الأخيرة مع اتجاه الدولة إلى خفض الإنفاق العام بسبب انكماش عائدات النفط والغاز.

وذكر التقرير أن نسبة البطالة في الجزائر بلغت 11.6% سنة2016 مقابل 10.6% في عام 2014، مما يعني أن هناك أكثر من مليون ونصف مليون عاطل عن العمل، 80% منهم شباب.

وفي تحليل لأسباب ارتفاع نسبة البطالة يقول أنها تعود إلى ضعف أجور القطاع العام وأجور القطاع الخاص، الذي لم يتجاوب مع القوانين التي تحمي العمال، بالإضافة إلى طغيان العقود المؤقتة عكس ما كانت عليه الأوضاع في مراحل سابقة.

المطلب الثالث: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر تحسنا ملحوظا، حيث أصبحت الجزائر مند سنة 2000 تستقطب رؤوس أموال أجنبية أكبر، لاسيما بعد تحسن الوضعية السياسية والأمنية، وتحسن الصورة الخارجية للجزائر، بالإضافة الى تحسين الوضعية الاقتصادية فقد طبقت الجزائر برامج التعديل الهيكلي بجدية، وقد صادف ذلك ارتفاع أسعار البترول، مما سمح بتسديد نسبة كبيرة من الديون الخارجية، كما قامت الدولة ببرامج تنمية كبيرة تشمل استثمارات البنية التحتية وتطوير الاقتصاد، إضافة إلى تهيئة مناخ الاستثمار من خلال قانون 2001،[1] مما ساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية وهو إنشاء هيئات مكلفة باستقبال وتوجيه المستثمرين الأجانب والمحليين، بالإضافة إلى تسهيل عملية الاستفادة من المزايا والحوافز المختلفة عبر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، ومختلف شبابيكها المنتشرة...الخ.

[1] عبد القادر ناصور، **إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**(غيرمنشورة)، رسالة دوكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014، ص 261.

أولا: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2000 – 2015.

جدول رقم 08: يوضح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2000 – 2015.

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
حجم التدفقات	280.1	1107.9	1065	633.7	881.9	1081	1795.4	1661	2593	2746.4	2301	2581	1499	1691

Source : world investement repport 2015.

الشكل رقم 07: يوضح تطور تدفقات الاستثمارية

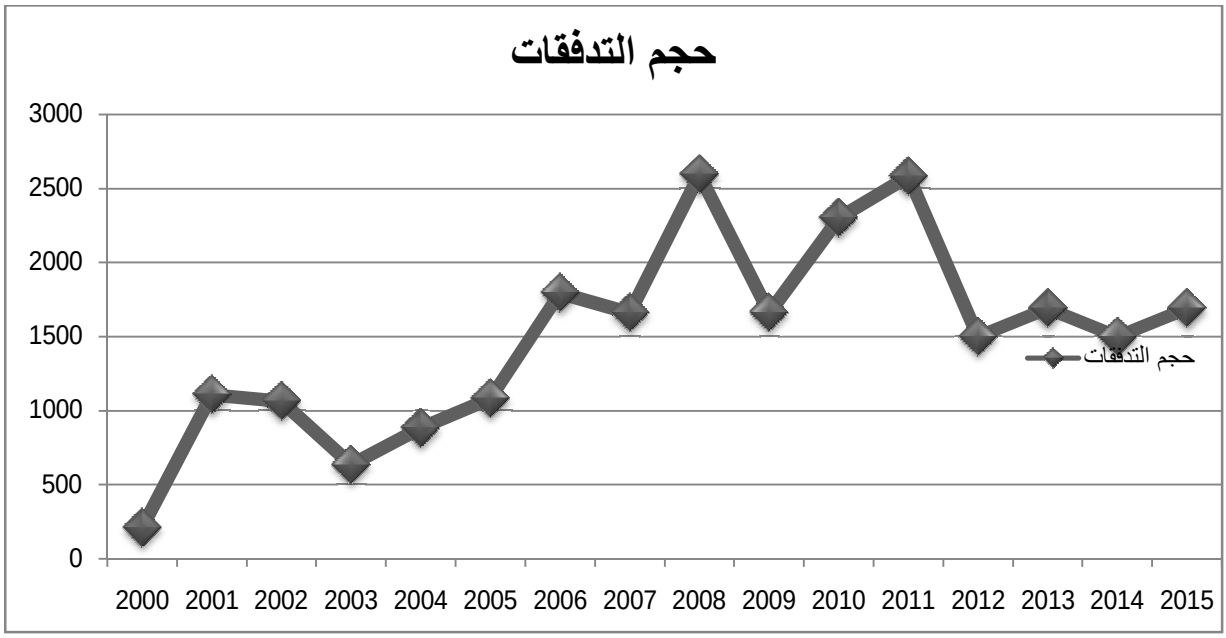

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم08

نلاحظ من خلال الجدول من المنحنى ان الفترة ما بعد 2000 تميزت بارتفاع ملحوظ في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قدر حجم الاستثمار الأجنبي الوارد الى الجزائر بـ 1107.9 مليون دولار سنة 2001، وهي السنة التي توافق إصدار الأمر 63/01، وما ينطوي عليه من حوافز ضريبية، وكذلك التدفق المحقق في سنة 2002 والمقدر بـ 1065 مليون دولار، الذي تحقق بفضل بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية إلى اتفاق الشركة التي مست الصناعات الجديدة لمركب الحجار مع الشريك

الهندي، وهكذا فإن هذا الارتفاع ليس نابع من تحسين مناخ الاستثمار الذي تعتبر الحوافز الضريبية جزءا منه والدليل على ذلك انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2003 إلى مستوى 633.7 مليون دولار، ثم ارتفع إلى مستوى 881.9 مليون دولار سنة 2004 بفضل بيع الرخص الثالثة للشركة الوطنية للاتصالات الكويتية، وفي 2005 بلغت 1081 مليون دولار ثم قفزت الى 1795.4 مليون دولار سنة 2006، وذلك بنسبة تطور بلغت 66 % كما واصلت هذه التدفقات ارتفاعها لاسيما سنة 2008، أين بلغت مستوى 2593 مليون دولار وهذا في وقت عرفت فيه وتيرة الاستثمارات العالمية تراجعا بفضل الأزمة المالية العالمية، ثم ارتفعت وتيرة الاستثمارات في سنة 2009 لتصل الى 2746 مليون دولار لتكون بذلك أحسن سنة سجلت بها الجزائر أكبر حجم لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

أما سنة 2010 فقد سجلت فيه التدفقات تراجعا محسوسا وهو ما يدل على التأثير المتأخر لتدفقات الاستثمارات الدولية المتجهة نحو الجزائر، في حين عادة ارتفاع تدفق الاستثمار الأجنبي سنة 2011 الى 2581 مليون دولار، نظرا للأوضاع الأمنية للدول العربية وهو ما دفع بالمستثمرين الأجانب الى التوجه الى الاقتصاد الجزائري، كما يتوفر عليه من مناخ استثمار خصب وتوفر الاستقرار[1]، أما سنتي 2012 و2013 فقد عرفنا انخفاضا محسوسا في حجم التدفقات الواردة مقارنة بسنة 2011، لتبلغ على التوالي 1499 و1691 مليون دولار.

ثانيا: المشاريع المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

جدول رقم09 يوضح المشاريع المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2000-2014.

السنوات	عدد المشاريع	%	القيمة	%	مناصب الشغل	%
2002/2005	958.75	1.62	233845.5	2.25	30278.75	3.14
2006	2102	3.57	486038	4.69	47265	4.91
2007	4257	7.23	664782	6.41	86733	9.31
2008	6538	11.1	1327946	12.8	81594	6.6
2009	6932	11.77	439577	4.24	63488	6.15
2010	5564	9.45	379834	3.66	59134	12.89

[1] محمد طالبي، اثر الحوافز الضريبية وسبيل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 06 الجزائر، 2006، ص08.

2011	5688	9.66	1331711	12.84	124004	7.94
2012	6077	10.32	754025	7.24	76443	14.91
2013	7991	13.57	1861048	17.64	143446	15.62
2014	58888	100	10372871	100	962181	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.

www.andi.dz/index.php/an/declaration d'investissement.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن حجم مشاريع الاستثمار المصرح بها في الجزائر عرفت عدة تطورات خلال فترة 2002 – 2014، حيث عرفت خلال سنوات 2002 الى 2005 تذبذب في حجم المشاريع الاستثمارية التي تعادل في المتوسط 1.62 % من إجمالي قيمة الاستثمارات المصرح بها، وهي أرقام ضعيفة جدا بالنسبة للاقتصاد الجزائري، لكن خلال الفترة من 2006 إلى 2014 شهدت ارتفاعا مضطربا في حجم المشاريع الاستثمارية المصرح بها، مما يفسر جهود الدولة لزيادة الاستثمارات المحلية في ظل البرامج المعلن عنها لدعم النمو والإنعاش الاقتصادي.

المطلب الرابع: عوائق الاستثمار في الجزائر.

سوف نتطرق الى أهم العوائق التي تقف دون تطور تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الجزائر فيما يلي:

أولا: العراقيل السياسية والقانونية والإدارية.

- تذبذب الأوضاع الأمنية وانعكاساتها على الاستثمارات الداخلية.
- غياب تنسيق بين أجهزة الاستثمار، وعدم استقرار قوانين الاستثمار وغموضها.
- تفشي الرشوة والبيروقراطية والروتين في انجاز الملفات التي تتطلب تعدد الوثائق وطول الوقت للحصول عليها.
- عدم شفافية المصالح الجمركية، فهي تعتبر من الأجهزة الفعالة في استقبال المستثمرين الأجانب.
- عدم قدرة النظام القضائي على تنفيذ القوانين والتعاقدات خاصة فيما يتعلق بحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.
- عدم وضوح النصوص القانونية والتشريعية الخاصة بالاستثمار وغياب اللوائح التفسيرية والتنفيذية التي تفصل في مضمونها، وكذلك عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع

تشريعات القطاعات الأخرى، لاسيما عدد من القطاعات التي لا تزال تعاني نسبة جمود في مجال الاصلاح على غرار المنظومة المصرفية وحتى بعض القطاعات الصناعية.

ثانيا: العراقيل الاقتصادية والمالية.

من بين المعوقات الاقتصادية والمالية التي ساهمت في ضعف الاستثمارات الأجنبية الواردة في الجزائر ما يلي:

- عدم وجود سوق المنافسة وذلك راجع إلى العوامل التالية:
- حداثة التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق وهذا نظرا لصعوبة الانتقال من اقتصاد مخطط الى اقتصاد رأسمالي كما أن الآليات التي يسربها الاقتصاد الجزائري تعد متواضعة مقارنة مع الدول الأخرى التي تتنافس في مثل هذا الجانب[1].
- ضعف تطبيق عملية الخوصصة نظرا لتعقيد هذا الموضوع وتأثيراته السلبية المتوقعة على الاقتصاد.

إضافة إلى النقاط السابقة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن لا يمكن له المجازفة في عملية الاستثمار.

- ضعف السياسات الاقتصادية التي أدت الى نشوء أسواق موازية.
- صعوبة الحصول على العقار الصناعي: وهذا راجع الى:
  - طول مدة ردة الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي.
  - عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط.
  - ارتفاع تكاليف الحصول على هذه الأراضي (كتكاليف التهيئة).
- تعرض العقار السياحي للعديد من المشاكل أهمها:
  - تقلص مساحات مناطق التوسيع السياسي بسبب التدهور المستمر للمواقع السياحية.
  - الشغل العشوائي لمناطق التوسع السياحي وانتشار البناءات الفوضوية بهذه المناطق.
  - تدهور المحيط الطبيعي مثل: التلوث وغياب قواعد العمران.

[1] قويدري محمد فرحي محمد، أهمية الاستثمارات العربية، البنية في تقرير التكامل العربي، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي، التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2005، ص 282.

ثالثا: العراقيل الاجتماعية والبنى التحتية أهمها.

- التناقض بين البرامج التعليمية والتكوينية المنتهجة ومتطلبات السوق المستخدمة في القطاعات الاقتصادية الصناعية، الزراعية والخدماتية.

النقص في الهياكل والبنى التحتية التي من شأنها مضاعفة تكلفة المستثمر ومنه على الدولة توفير هذه البنى من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: دور قطاعات خارج قطاع المحروقات في النمو الاقتصادي في الجزائر

تحظى القطاعات خارج المحروقات مقارنة بقطاعات المحروقات بدعم النمو الاقتصادي، وذلك من خلال إبراز دورها في كل من الناتج الداخلي وتوفير فرص العمل وكذلك دورها في الميزان التجاري.

المطلب الأول: مساهمة إجمالي قطاعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي

الجدول رقم10: مساهمة قطاعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي الإجمالي

الوحدة: مليار دج

البيان / السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي ناتج القطاعات خارج المحروقات	6140.29	7063.05	8343.2	9563.7	1036.8	11336.4	12209.24	13037.7
ناتج قطاع المحروقات	3090.08	4161.09	5279.22	5543.7	4937.7	4651.7	3139.10	3028.8
إجمالي الناتج الداخلي	9968	11991.6	14384.8	16209.6	16569.3	17228.6	16702.1	17406.8
نسبة ناتج قطاع خرج المحروقات %	61.6	58.9	58	59	62.6	65.8	73.1	74.9

نسبة ناتج قطاع المحروقات%	31.0	34.7	36.7	34.2	29.8	27.0	18.8	17.4

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير الإحصائية بنك الجزائر 2011، 2013، 2016.

من خلال استقرائنا للجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة قطاعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي الإجمالي في الارتفاع المستمر على طول الفترة من 2009- 2016 ويعود هذا التطور إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي 2010- 2014 الذي يهدف إلى تنويع الاقتصاد حيث أن قطاع المحروقات يعيش مرحلة ركود بينما حققت باقي القطاعات الأخرى نموا إيجابيا حيث أن في سنة 2016 سجل النشاط الاقتصادي الوطني تحسنا نسبيا، مقارنة بالنمو المعتبر لقطاع المحروقات حيث بلغ إجمالي الناتج الداخلي 17406.8 مليار دينار حيث هناك تراجع طفيف مقارنة بنسبة 2015 [1].

وبالرغم من جهود المبذولة لجعل الاقتصاد الجزائري مرن جراء الصدمات فالواقع أن الاقتصاد الجزائري يزداد تباعية أكثر لقطاع المحروقات الذي يساهم لوحده بواقع 44.5 % في نمو الناتج المحلي في حين أن جميع القطاعات خرج المحروقات تساهم بحوالي 57% من إجمالي الناتج الداخلي وهذا ما يفسر الاعتماد الكبير للدولة على الإيرادات النفطية.

الشكل رقم 08: نسبة قطاعات خارج المحروقات في الناتج الداخلي (2009- 2016)

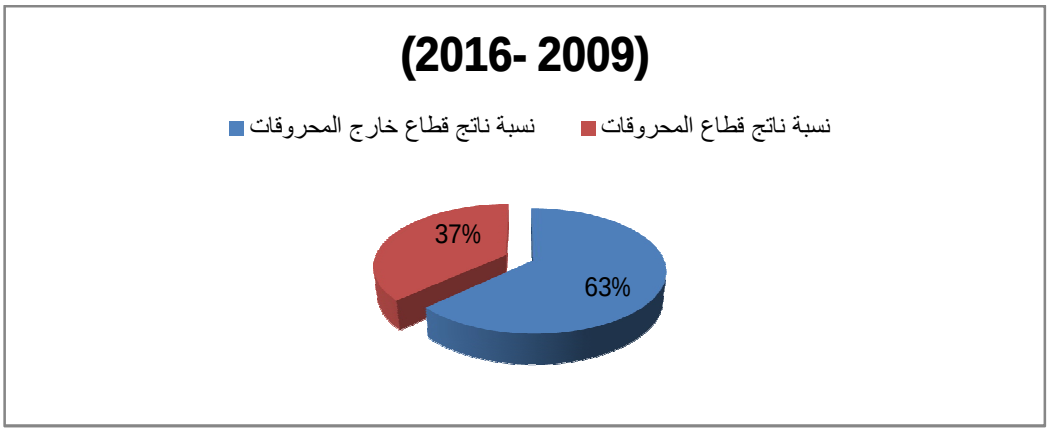

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على جدول رقم 10

[1] تقرير بنك الجزائر 2016، ص21.

أولا : قطاع الصناعة

الجدول رقم 11: مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة (2009 - 2016)

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
قطاع الصناعة	570.7	617.4	663.8	729.5	771.8	837.7	904.6	975.7
النسبة من الناتج الداخلي الإجمالي %	5.7	5	4.6	4.5	4.6	4.9	5.4	5.6

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بنك الجزائر التقارير الإحصائية 2011، 2013، 2016.

الشكل رقم 09: تطور قطاع الصناعة خلال الفترة (2009 - 2016)

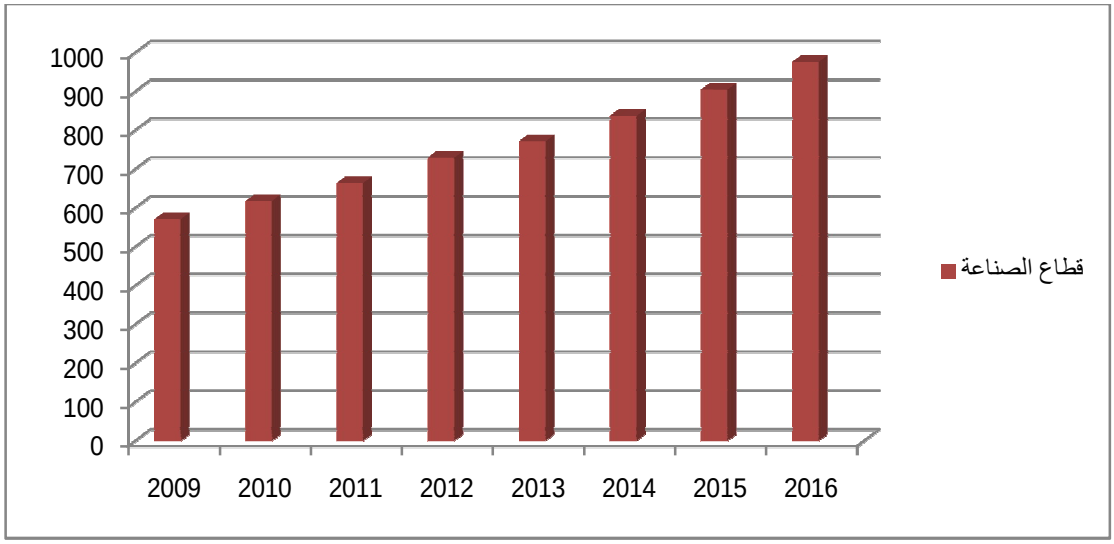

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على الجدول رقم11

من خلال الجدول و شكل نلاحظ أن هذا القطاع يعاني من إختلالات هيكلية ومالية أثرت كثيرا على أدائه، وهذا ما يدل على عدم تجاوب هذا القطاع مع برامج الإنعاش الاقتصادي، إذ لا يزال هذا القطاع يعاني مند سنوات من عدم وضوح معالمه الإستراتيجية الخاصة به، من العجز الاستثماري خاصة من ناحية التمويل والعقار والإجراءات الإدارية المعقدة الشيء الذي أدى إلى عجز الجهاز الإنتاجي، وبالتالي ضعف آداء المؤسسات الاقتصادية ويمثل النشاط الصناعي 5.6% فقط من إجمالي الناتج الداخلي، بعيدا وراء قطاعات النشاط الأخرى.

ثانيا: قطاع الفلاحة

الجدول رقم 12 مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة (2009- 2016)

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
قطاع الفلاحة	931.3	1015.3	1183.2	1421.7	1627.8	1774.5	1937.4	2104.1
النسبة من الناتج المحلي%	9.3	8.5	8.1	8.8	9.8	10.3	11.6	12.3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بنك الجزائر التقارير الإحصائية 2011، 2013، 2016.

الشكل رقم 10: تطور قطاع الفلاحة خلال الفترة (2009- 2016)

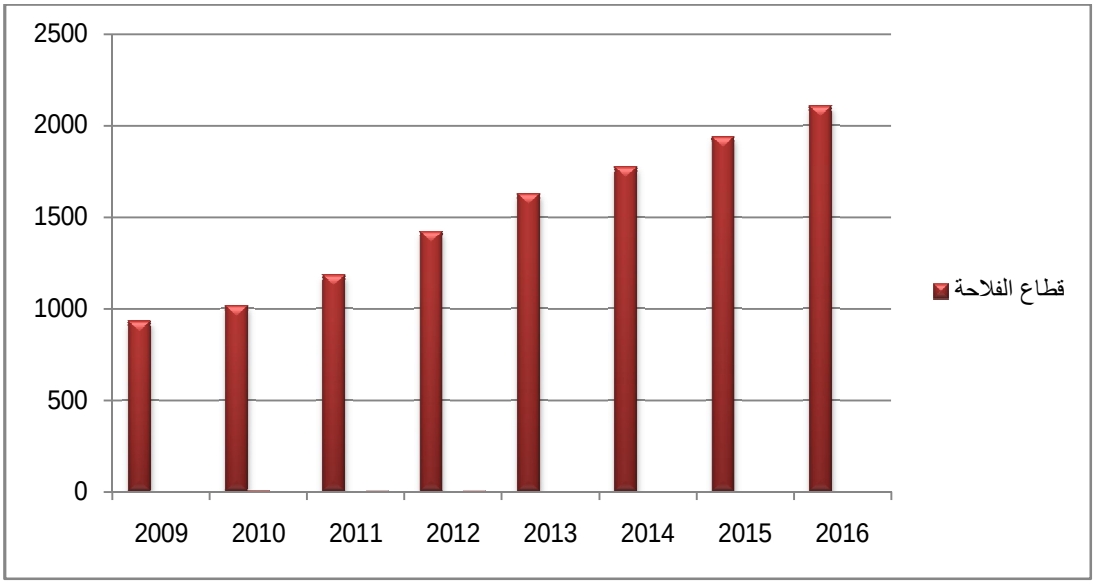

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم12

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تحسن طفيف في مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج الداخلي الخام، خاصة خلال الفترة من 2013 إلى غاية 2016، إذ سجل سنة 2009 9.3 %، ليرتفع بشكل تدريجي ليصل سنة 2016 إلى 12.3% حيث بلغت الكميات المنتجة 133 مليون قنطار في 2016 مقابل 124.7 مليون قنطار في 2015 حسب المحصول، بلغ إنتاج البطاطا 47.8 مليون قنطارا، مقابل 45.4 مليون قنطارا في سنة 2015 وأي زيادة تقارب 5.3% بعد الانخفاض في الإنتاج المسجل في سنة 2015

(-2.9%)، أما فيما يخص إنتاج الطماطم والبصل فقد احتفظا تقريبا بنفس وتيرتي التوسع، مع زيادات بـ6.3 % و10.0% على التوالي مقابل 7.1%و9.2% في 2015 [1]

ثالثا: قطاع البناء والأشغال العمومية.

الجدول رقم 13: مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في الناتج الداخلي الإجمالي

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
البناء والأشغال العمومية	1094.8	1297.4	1333.3	1491.2	1620.2	1791.7	1920.7	2071.3
النسبة من الناتج المحلي%	11	10.5	9.2	9.3	9.8	10.4	11.5	11.9

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بنك الجزائر التقارير الإحصائية 2011، 2013، 2016.

الشكل رقم 11: تطور قطاع البناء والأشغال العمومية خلال الفترة (2009- 2016)

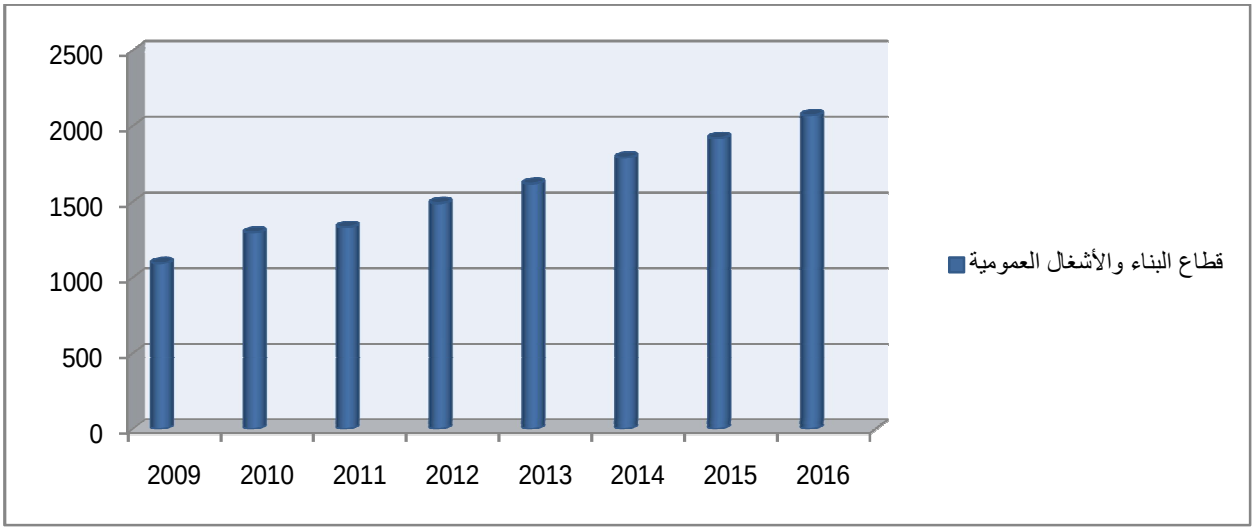

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على الجدول رقم13

[1] تقرير بنك الجزائر 2016، ص24

حسب الجدول والشكل أعلاه يواصل هذا النشاط تحقيق نتائج شبه ثابتة حيث بلغت نسبته سنة 2009 11% من الناتج المحلي الإجمالي، ليحافظ عليها ويتحسن بشكل طفيف سنة 2016، بزيادة قدرها 0.9%، أي بنسبة مساهمة 11.9%[1].

رابعا: قطاع الخدمات

الجدول رقم 14 مساهمة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة (2009- 2016).

الوحدة: مليون دولار

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إنتاج قطاع الخدمات	4546.3	4173.4	5249.2	5860	6351.9	6924.8	7457.3	7856.7
النسبة من الناتج المحلي%	35.57	34.80	36.13	36.7	38.4	40.2	44.6	45.1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بنك الجزائر التقارير الإحصائية 2011، 2013، 2016.

الشكل رقم 12: تطور قطاع الخدمات خلال الفترة (2009- 2016)

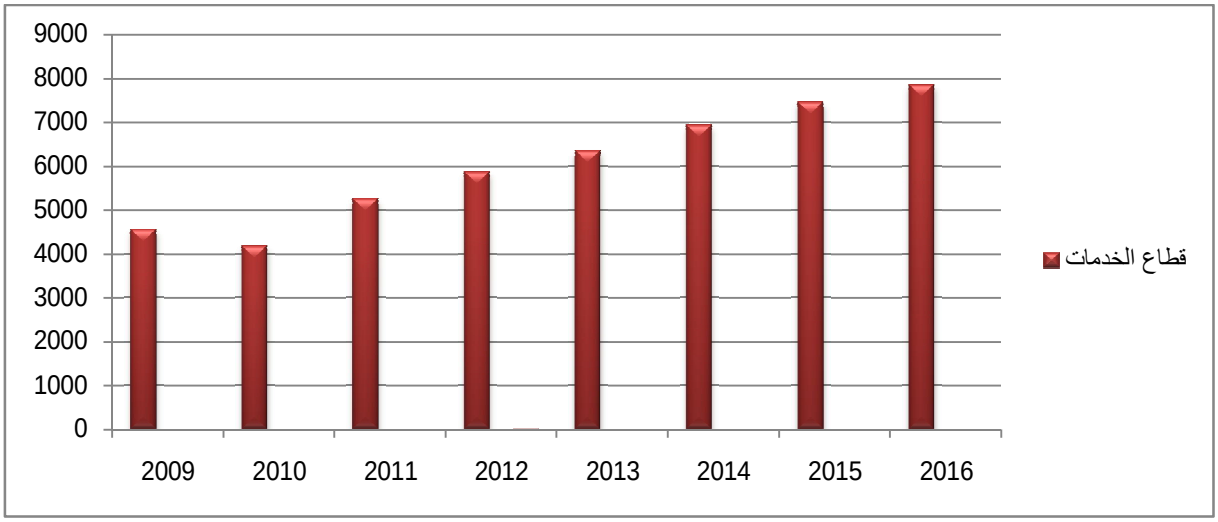

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على الجدول رقم14

[1] تقرير بنك الجزائر 2016، ص25.

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تحسن ملحوظ في مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، إذ سجل سنة 2009 ما نسبة 35.75%، ليرتفع بشكل تدريجي ليصل سنة2016 ما نسبة 45.1% وهذا راجع إلى الأهمية الكبيرة التي يحققها قطاع الخدمات في دفع باقي القطاعات الأخرى.

المطلب الثاني: مساهمة القطاعات خارج المحروقات في الميزان التجاري

تبقى الجزائر من الدول التي تعاني من عدم تنويع صادراتها وانحصارها في مادة الطاقة والمحروقات، وهذا بالرغم من إنتاجها برامج من الإصلاحات الاقتصادية والسعي لتحرير التجارة الخارجية التي كانت من أهم أهدافها تنويع الاقتصاد والبحث عن مصادر جديدة للعملة الصعبة،

الجدول رقم 15: يوضح أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات مابين 2009 إلى 2015.

الوحدة: مليون دولار

السنوات	مواد غذائية		مواد أولية		مواد نصف مصنعة		تجهيزات فلاحية		تجهيزات صناعية		سلع إستهلاكية	
	القيمة	نسبة %	القيمة	نسبة %	القيمة	نسبة %	القيمة	نسبة %	القيمة	نسبة %	القيمة	نسبة %
2009	113	14.75	169	22.06	393	51.31	0	0.00	42	5.48	49	6.40
2010	315	32.54	94	9.71	498	51.45	1	0.10	30	3.10	30	3.10
2011	355	28.93	161	13.12	660	53.79	0	0.00	35	2.85	16	1.30
2012	315	27.34	168	14.58	618	53.65	0	0.00	32	2.78	19	1.65
2013	404	38.48	109	10.38	492	46.86	0	0.00	29	2.76	16	1.52
2014	323	19.77	110	6.73	1173	71.79	1	0.06	16	0.98	11	0.67
2015	239	11.62	105	5.10	1685	81.92	0	0.00	17	0.83	11	0.53

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر 2012، 2016.

نلاحظ من الجدول بأن المنتجات نصف مصنعة تحتل المرتبة الأولى من حيث المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات، وذلك بنسبة 81.92% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2009- 2015 تتمثل هذه المنتجات أساس في الزيتون ومشتقات الأخرى، وهو الأمر طبيعي بحكم اعتماد الجزائر على المحروقات، وقد عرفت المنتجات النصف المصنعة انتعاشا، حيث قفزت من 393 مليون دولار

سنة 2009 بنسبة 51.31% إلى 1685 مليون دولار أمريكي سنة 2015، والسبب في ذلك أن نمو هذه المنتجات متعلق بنمو صادرات المحروقات، حيث تزداد كلما ازداد هذه الأخيرة، تليها في المرتبة الثانية المنتجات الغذائية، وذلك بنسبة 11.62% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات خلال فترة الدراسة، حيث تتمثل أساسا في التمور والخضر، وقد سجلت سنة 2013 أعلى مستوى لها حيث قدرت بـ: 404 مليون دولار أمريكي بنسبة 38.48% وهذا يعود إلى المجهودات التي تبدلها الدولة للارتقاء بالنشاط الفلاحي، وتأتي في الرتبة الثالثة المواد الأولية مسجلة أعلى نسبة لها سنة 2012 حيث بلغت 14.58% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2005- 2015 حيث تتمثل الفوسفات ، ونفايات الحديدية والزنك والنحاس، سبب احتلالها لهذه المرتبة راجع إلى الثروة المعدنية التي تزخر بها الجزائر والتي لم تستغل حتى الآن استغلالا حقيقيا، وقد عرفت هذه المنتجات تطورا ملحوظا.

يتميز هيكل الميزان التجاري بهيمنة قطاع المحروقات على الصادرات الجزائر بنسبة تفوق 96% في حين تشكل القطاعات الأخرى ما دون 4% والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 16: تطور الصادرات الإجمالية للجزائر خلال الفترة 2009- 2016.

الوحدة: مليار

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات الإجمالية	45181	57089	72888	71736	64713	59996	34566	29311
صادرات المحروقات	44415.1	56121.6	71661.8	70583.7	63326.2	58462	33081	27917.5
صادرات خارج قطاع المحروقات	766	967	1227	1153	1050	1634	1485	1393
%	1.7	1.7	1.7	1.7	1.7	2.7	4.3	4.75

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على تقارير بنك الجزائر 2013- 2016.

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن الصادرات خارج قطاع لم تتعدى نسبة 5% خلال الفترة 2009- 2016 ونلاحظ كذلك أنها في زيادة مستمرة وإن كانت بنسبة قليلة خاصة من سنة 2014 إلى غاية 2016

وذلك بسبب تعافي الاقتصاد العالمي من آثار الأزمة العالمية 2008، وكذا توجه الحكومة الجزائرية لتنويع مدا خيل الدولة من العملة الصعبة من جراء تأثرها من انخفاض أسعار البترول.

ومن جهة فإن مساهمة قطاع خارج المحروقات في إجمالي الصادرات مازالت بنسب ضعيفة لا تتعدى 4% وذلك بسبب ضعف الإنتاج وعدم توافقه مع الأسواق العالمية وكذلك غياب المنافسة في الأسواق العالمية وتعود المساهمة الأكبر في إجمالي الصادرات على قطاع المحروقات بنسبة تفوق 97%

المطلب الثالث: مساهمة قطاع خارج المحروقات في إيرادات الميزانية للدولة 2009- 2016

لقد عرفت إيرادات الميزانية ارتفاعا معتبرا وقد ساعد على ارتفاع إيرادات الميزانية إيرادات مداخيل المحروقات المعتبرة التي تمثل أكثر من 70% ثم تليها القطاعات الأخرى التي لا تتعدى نسبتها 40% والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم17: تطور إيرادات الميزانية خلال الفترة (2009-2016).

الوحدة: مليون دولار.

	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إيرادات المحروقات	2412.7	2905	3979.7	4184.3	3678.1	3388.4	2373.5	1781.1
إيرادات خارج المحروقات	1263.3	1487.8	1810.4	2155	2279.4	2349.9	2729.6	3261.1
الإيرادات الكلية	3676	4398.9	5790.1	6393.3	5940.9	5738.3	5103.1	5042.2
نسبة إيرادات المحروقات من الإيرادات الكلية%	65.64	66.14	68	66.3	61.92	59	46.5	35.3
نسبة إيرادات خارج المحروقات من الإيرادات الكلية	34.36	33.86	31.26	34	38.08	41	53.5	64.7

المصدر: بنك الجزائر التقارير الإحصائية 2012، 2016.

من الجدول نلاحظ أن هناك تطور إيجابي في إيرادات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2009-2016 حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2016 المقدرة بـ 3261.1 مليار دج وبالرغم في مساهمتها في إيرادات الميزانية وارتفاعها بنسب قليلة، حيث انحصرت في حدود 30% فقط مقارنة بقطاع المحروقات الذي يحتل النسبة الأكبر من إيرادات الميزانية حيث شهد قطاع المحروقات تطور ملحوظا بحيث تقدر نسبة مساهمتها بأكثر من 65% مليون دولار.

المطلب الرابع: مساهمة القطاعات خارج المحروقات في خلق مناصب التشغيل

الجدول رقم 18: يوضح تطور مناصب التشغيل حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2009-2016). الوحدة بالمليون نسمة.

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
قطاع الفلاحة	1.136	1.034	0.912	1.141	0.899	0.917	0.865
قطاع الصناعة	1.337	1.367	1.335	1.407	1.209	1.377	1.465
قطاع البناء والأشغال	1.886	1.595	1.663	1.791	1.826	1.776	1.895
قطاع الخدمات	5.377	5.603	6.260	6.449	6.224	6.524	6.620
العاطلين عن العمل	1.076	1.063	1.253	1.175	1.214	1.338	1.272

المصدر: بنك الجزائر التقارير السنوية 2012، 2016.

يتضح لنا من خلال الجدول أن هناك زيادة طفيفة في عدد العاطلين عن العمل من سنة 2010 إلى غاية سنة 2016، حيث يحتل قطاع الخدمات أكبر مساهم في مناصب الشغل، حيث بلغت سنة 2010 5.377 مليون نسمة، وترتفع ارتفاع طفيف 6.620 مليون نسمة.

المبحث الثالث: سياسة تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خارج قطاع المحروقات.

المطلب الأول: المقومات التي تمتلكها الجزائر والمحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات

أولا : قطاع الفلاحة

تعتبر الجزائر من بين أكبر الدول الغنية بالأراضي الفلاحية وهذا راجع للطبيعة الجيولوجية والجغرافية والمناخية لهذه الدول مما يجعل للقطاع الفلاحي أهمية ودورا في تطوير الاقتصاد الوطني وتنميته وعليه فقد قامت الدولة بعدة إصلاحات مست القطاع الفلاحي خلال آلية الدعم التي تهدف في مفهومها الداخلي الرفع من الإنتاج وزيادة الناتج المحلي وتحسين مستوى المعيشة.

1- أهم السياسات وأهم القوانين التي قامت بها الجزائر لدعم القطاع الزراعي

إن السياسة التنموية التي انتهجتها الدولة الجزائرية لإنعاش القطاع الفلاحي بداية بالمخطط الوطني للتنمية سنة 2000 ثم التوجه نحو تجسيد برنامج جديد يتمثل في برنامج التجديد الفلاحي والريفي وذلك خلال سنة 2008 يعد وسيلة لتغطية النقائص والسلبيات الموجودة في السياسة التنموية الأولى، وكذا مواكبة مختلف التطورات والإصلاحات التي مست القطاع الاقتصادي والسياسي وهذا من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي الذي يعد مادة أولية لتطوير الاقتصاد الوطني التي تساعد على خروج الدولة من الأزمة الغذائية التي تعاني منها.

أ- **مختلف مناهج التخطيط الفلاحي :** إن مناهج السياسة الوطنية للتنمية الفلاحية مرت بمرحلتين أساسيتين من خلالهما نتمكن من توضيح أنواع السياسات التنموية الفلاحية المتبعة في الجزائر.

1- مرحلة تجسيد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PNDA :

–المخطط الوطني للتنمية الريفية : لقد أقر المشروع الجزائري في المادة 07 من القانون رقم 08-16 المؤرخ في 03 أوت 2008 المتضمن التوجيه الفلاحي أن المخططات والبرامج الوطنية للتنمية الفلاحية والريفية من أدوات التوجيه الفلاحي وهي في الحقيقة أنشأت لتحقيق مجموعة من الأهداف تعد حافزا لتشجيع الاستثمار الفلاحي والمستثمرين والتي نص عليها المنشور الوزاري 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000 تتمثل في :

- تحسين مستوى الأمن الغذائي.
- إعادة تهيئة المساحة الفلاحة وتأهيلها من جديد.
- ترقية تشجيع الاستثمار الفلاحي الخاص.
- تحسين المنتجات ذات المزايا التعاضدية والموجهة للتصدير.
- تحسين مستوى المنافسة في الميدان الفلاحي.

كما يتمحور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول تحفيز وتدعيم المستثمرين الفلاحيين من أجل :

- تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية.
- تكثيف أنظمة، استغلال الأراضي في المناطق الجافة.
- تطوير الإنتاج الزراعي والحيواني كافة.
- الحفاظ على العمالة الزراعية وزيادة طاقة الإنتاج الفلاحي بزيادة حجم العمالة الزراعية وزيادة طاقة الإنتاج الفلاحي بزيادة حجم العمالة لتشجيع الاستثمار الفلاحي.
- تحسين الميزان التجاري الفلاحي والتحفيز لاندماج الفلاحة الجزائرية في المحيط العالمي (الوحدة الأوروبية OMC ..) وزيادة معدل نمو الصناعة الزراعية كما يهدف إلى المحافظة على الأراضي الزراعية التابعة لأملاك الدولة الخاصة عن طريق النظام القانوني المطبق حاليا وهو عقد الامتياز الفلاحي وفقا للقانون رقم 03-10 بمختلف المراسيم التنفيذية له، وهذا للمقاربة الاقتصادية للقطاع مع العلم أن هذه الأراضي ستبقى ملكا للدولة هدفها تحقيق الاكتفاء الذاتي بل تسعى إلى المنافسة العالمية وذلك بتعزيز المنتجات الفلاحية [1].

2- مرحلة تجسيد برنامج التجديد الفلاحي والريفي : في عام 2008 استحدثت الدولة مخطط وطني مشابه إلى أن هذا الأخير حمل في مضمونه فكرتين رئيسيتين :

- تجديد الاقتصاد الفلاحي (REA).
- تجديد الاقتصاد الريفي (RR).
- برنامج تكثيف التنمية البشرية والمشرفين التقنيين.

[1] شعابنة إيمان، مدى فعالية الدعم مدى فعالية الدعم في إيطاليا سياسة التجديد الفلاحي، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ،العدد16 جانفي 2016، جامعة قسنطينة، ص 308-309.

2-1- مبادئ تجديد الاقتصاد الفلاحي: إن حث الفلاحين والمربيين والعاملين في مجال الصناعات الغذائية على الاستثمار وتحديث نشاطهم من جهة، وحماية المنتوج الفلاحي والقدرة الشرائية للمستهلك من جهة أخرى تتطلب ضرورة وضع آليات تمويل مستحدثة ومعاصرة تتماشى والمتطلبات العالمية.

الملاحظ أنه منذ بداية تنفيذ البرامج الوطنية للتنمية الفلاحية والريفية إلى غاية 2008 خاصة، توسعت دائرة تمويل المستثمرين وتنوعت الصناديق لتلبية الاحتياجات الخاصة :

- الصندوق الوطني لتنمية الاستثمارات الفلاحية.
- الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي.
- صندوق الضمان ضد الكوارث الفلاحية.
- صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.
- الصندوق الخاص لدعم مربى الماشية وصغار المستغلين الفلاحيين.

شرع في تجسيد برامج التجديد الفلاحي والريفي عام 2008 من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السيادة الوطنية والتماسك الاقتصادي والاجتماعي ويستند هذا البرنامج الجديد نحو تحرير الطاقات والمبادرات وعصرنة جهاز الإنتاج.

ترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على قانون التوجيه الفلاحي 08-16 المؤرخ في شهر أوت 2008 حيث وضحت فيه المبادئ الأساسية لهذه السياسة وإطارها العام. وكما نلاحظ أن هذا البرنامج الجديد ينقسم إلى محورين رئيسيين :

أ- **محور التجديد الفلاحي:** يهدف هذا المحور إلى تعزيز قدرات الإنتاج، وزيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الاستراتيجية وتوسيع الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع وهو يرتكز في ذلك على ثلاث برامج رئيسية، تنفيد عن طريق الأدوات التالية :

- وحدات الاستبيان الحقلية.
- مراكز الامتياز المتكاملة المستثمرات الفلاحية الرائدة.
- المهارات والبنيات التحتية.
- التكوين.

ب-**محور التجديد الريفي :**يهدف هذا المحور إلى حماية الموارد الطبيعية والرعوية والموارد النباتية والمائية عن طريق أربعة برامج تستند على الأدوات التالية :

- نظام المعلومات لبرنامج دعم التجديد الفلاحي.
- النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة لأغراض التشخيص والبرمجة لتنمية مختلف المناطق.
- إنشاء مشاريع جوارية للتنمية الريفية ومشاريع مكافحة التصحر من أجل حماية الموارد الطبيعية.

ج- برنامج الدعم الفلاحي الجديد : من أجل تجسيد كل الأهداف الرامية إلى عصرنة الفلاحة سعت الدولة الجزائرية إلى توفير موارد مالية متنوعة تهتم بدعم وتمويل مختلف المشاريع الفلاحية للمستثمرين الفلاحيين، وذلك في إطار برنامج التجديد الفلاحي الذي يتضمن مجموعة من برامج الدعم المتنوعة بحسب الشعب الفلاحية لدى سنحاول أن نتبين أهمها في هذا القطاع والمتمثلة في [1]:

- برنامج تطوير الإنتاج والإنتاجية.
- برنامج تطوير زراعة الحمضيات.
- برنامج تطوير زراعة الزيتون.
- برنامج شعبة تربية النحل.
- برنامج تطوير وتربية الحيوانات الصغيرة.
- برنامج تطوير إنتاج الحليب.

2-2 الموارد الطبيعية في الجزائر

أولا : الأراضي الزراعية : تعتبر الأرض العنصر الأساسي لأي إنتاج زراعي وعلى أساس نوعيتها تتحدد نوعية وحجم الإنتاج الزراعي، حيث تقدر المساحة الجغرافية لحماية الجزائر 238174100 هكتار وهي تحتوي على رصيد هام من الأراضي الزراعية الكلية، يقدر بحوالي 42.4 مليون هكتار، تعتبر كلها صالحة للزراعة إذا ما استغلت جيدا، فالأراضي الزراعية صالحة لمعظم المنتجات الفلاحية، خاصة وأنها تشكل أكبر

[1] مرجع سبق ذكره، ص 314.

فضاء متوسطي زراعي، هذا إضافة للمنخفضات الصحراوية التي تعتبر أراضيها من الأراضي الممتازة، مما يسمح بالنمو البيولوجي النباتي طول السنة، وهذا يوفر أحسن نوعية للمنتجات الزراعية[1].

شكل رقم 13: يوضح تحليل تطور المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر.

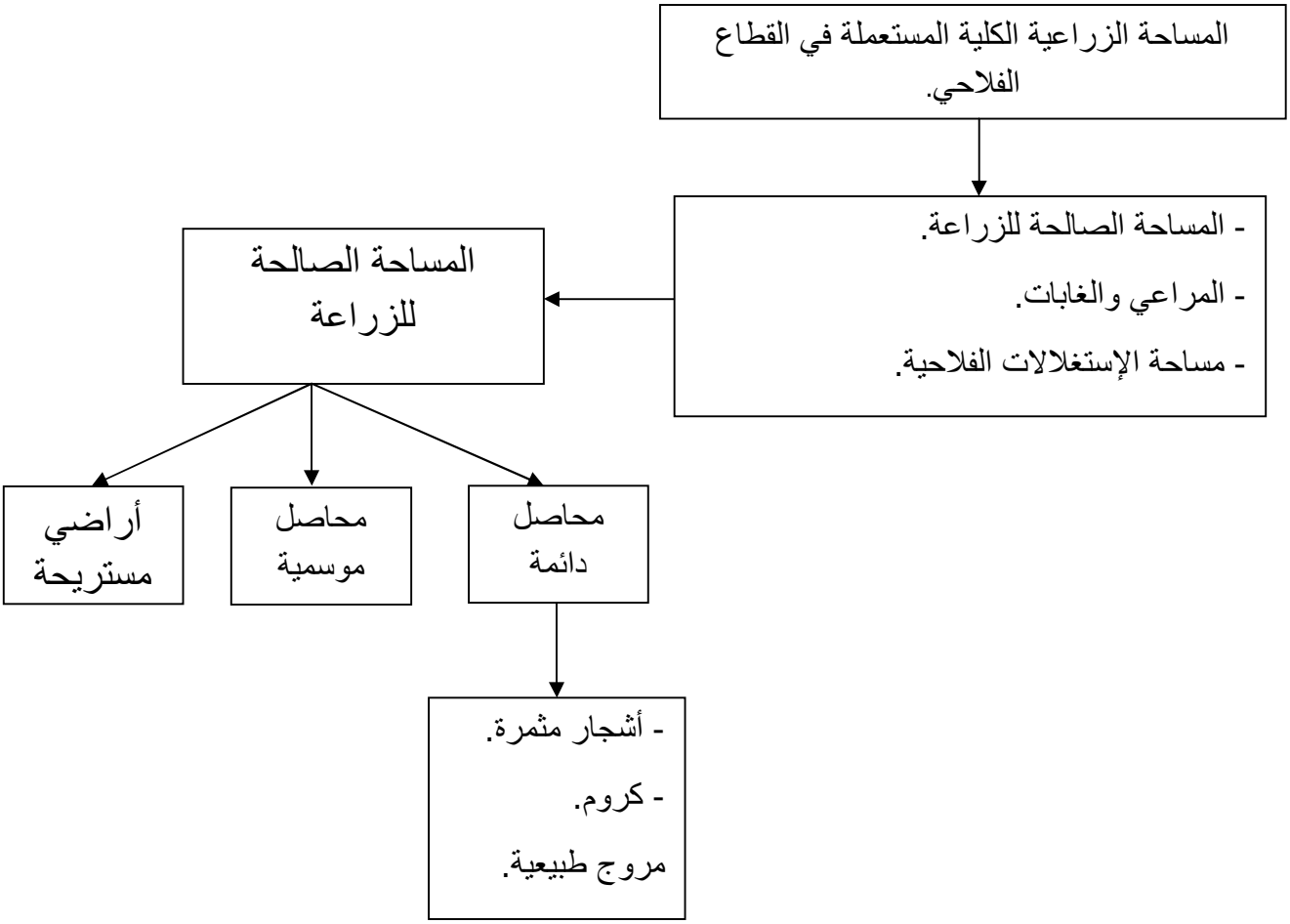

المصدر: مجدولين دهينة، **إستراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الإنظمام للمنظمة العالمية للتجارة**(غير منشورة)، أطروحة دكتوراه، سنة 2016-2017، ص212.

يتكون إجمالي المساحة الزراعية المستغلة في القطاع الزراعي في الجزائر من الأراضي الزراعية المستغلة فعلا (أراضي المحاصيل الدائمة والموسمية مضاف إليها الأراضي المستريحة) بالإضافة إلى المراعي والغابات وأراضي الاستغلالات الفلاحية غير المنتجة وهو ما وضحناه في الشكل أعلاه.

والجدول التالي يوضح تطور توزيع الأراضي الزراعية في الجزائر :

[1] مجدولين دهينة، **إستراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الإنظمام للمنظمة العالمية للتجارة**(غير منشورة)، أطروحة دكتوراه،تخصص نقود وتمويل جامعة محمد خيضر بسكرة سنة 2016-2017، ص ص 210-212.

جدول رقم 19: تطور توزيع الأراضي الصالحة الزراعية خلال الفترة 2015.

الوحدة: هكتار

	2012-2011	2013-2012	2014-2013	2015-2014
الأراضي الصالحة للحرث	7506570	7496678	7469481	7462081
مزروعات عشبية	4354242	4453225	4403937	4368414
مروج طبيعية	24335	26626	25777	25468
الكروم	74338	73430	70852	70664
حقول أشجار الفواكه	849387	865146	898930	929641
الأراضي المستعملة	42499430	42889410	42888555	43395254

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات ص37.

تشكل الأراضي الزراعية القاعدة الأساسية للإنتاج وهي تتوفر في الجزائر بنسبة وفيرة من إجمالي المساحة الجغرافية الإجمالية حسب الموسم 2011-2015 حيث يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن مساحة الأراضي المستعملة في القطاع الزراعي خلال الفترة 2011-2015 حيث ارتفعت مساحتها من 42499430 ألف هكتار إلى 43395254 وتعود هذه الزيادة إلى الارتفاع في مساحة الأراضي أشجار الفواكه حيث شهدت هذه الأخيرة ارتفاعها طفيفا حيث انتقلت من 849387 سنة 2011 إلى 929641 سنة 2015، ويعود ذلك أيضا إلى تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي أعطى اهتماما كبيرا لغرس الأشجار المثمرة.

من معطيات الجدول نستنتج أن الجزائر تزخر بأراضي صالحة للزراعة تمكنها من تحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المواد الغذائية وإحداث تنمية زراعية.

ثانيا : الموارد المائية

تتنوع مصادر المياه في الجزائر نظرا لتنوع المناخ وشاسعة المساحة الجغرافية الإجمالية، حيث تقسم الموارد المائية فيها بحسب مصادرها إلى ثلاث موارد رئيسية : موارد مطرية، وموارد

سطحية، وموارد جوفية، إضافة لكونها بلدا متوسطا يمتد على شريط ساحلي طوله 1200 كلم وفيما يلي نوضح حجم ومصادر هذه المياه حسب انتمائها للقسم الشمالي أو الجنوبي للجزائر.

I. **الموارد المائية في الشمال :** توجد أغلب الموارد المائية في الجزائر في المنطقة الشمالية للبلاد التي تقدر مساحتها بنسبة 07 % من المساحة الإجمالية وهي منطقة تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط، وتتقسم الموارد المائية فيما يلي :

1- **الموارد المطرية :** هي أهم الموارد المائية في الشمال، يتراوح المتوسط السنوي لسقوط الأمطار فيها ما بين 95 و 100 مليار $م^3$ ، يتغير توزيعها جغرافيا بين المناطق الساحلية ومناطق شمال الصحراء.

2- **الموارد المائية السطحية :**

أ- **الوديان و الأنهار :**تتمثل في مجموعة الأودية والأنهار التي يقدر عددها بنحو 30 مجرى معظمها في إقليم التل وتصب في البحر المتوسط وتتميز بأن منسوبها غير منتظم، وتقدر طاقتها بحوالي 12.4 مليار $م^3$ وأهمها : وادي الشلف، والوادي الكبير بقدرة مائية سعتها أكثر من ملياري $م^3$.

ب- **السدود :** تعتبر السدود من المنشآت الرئيسية لتخزين المياه ويقدر الخبراء عدد المواقع الملائمة لبناء السدود في الجزائر ب 250 موقعا، وتبذل الجزائر جهودها تنموية لزيادة عدد السدود، حيث تطور عددها من 14 سدا 1962 إلى 44 سدا سنة 2000 بطاقة استيعابية تقدر ب 22 مليار للسنة.

3- **المحاجز المائية :** هي أحواض مائية وتسمى البحيرات الجبلية، وقدرة التخزين فيها لا تفوق 01 مليون م وهي تستغل أساسا في السقي وتربية المواشي، ويبلغ عددها 834 حاجزا مائيا بطاقة استيعاب تبلغ 213 و 05 في تربية المواشي، 20 % تبقى غير مستقلة.

4- **الموارد المائية الجوفية :** تقدر المياه الجوفية المتواجدة في الشمال بحوالي 02 مليار $م^3$ يستغل منها 90 % بواسطة 5000 بئر، يستخدم منها 15 % في الزراعة وهي موارد قابلة للتجديد.

II. **الموارد المائية في الجنوب :** يغطي الجنوب الجزائري 85 % من المساحة الإجمالية، وهو يدخل ضمن المناطق شبه الجافة والجافة، فمتوسط معدل تساقط الأمطار فيه يقل عن 100 ملم في

السنة، وتتمثل الموارد المائية الأساسية في الموارد الجوفية التي يمكن استغلال 05 مليار م^3 منها وهي مياه عميقة عن سطح الأرض، حيث يصل عمقها في بعض المناطق إلى 2000 م ماعدا في أدرار (بين 200 م و 300 م) أما الحجم المستغل فيقدر ب 725 مليون م^3.

III. **تحلية مياه البحر :**يقصد بتقنية تحلية المياه على أنها إزالة نسبة الأملاح الموجودة في مياه البحار والمحيطات وتحويلها إلى مياه صالحة للشرب وإما للإقلال والتخفيض من نسبة الملوحة الزائدة واستخدامها لسقي أو ري بعض المحاصيل والمساحات الزراعية، أو في مياه العمليات الصناعية المختلفة وتجري عملية تحلية مياه البحر في الجزائر في ثلاث مناطق صناعية هي : أرزيو، سكيكدة، عنابة، وهران ومستغانم وهي تجربة تعود إلى بداية الستينات من القرن الماضي، إلا أن محطات التحلية هذه لا تسمح في الحالة القصوى إلى بتجنيد 18 مليون م^3 في السنة (مقارنة بالمملكة العربية السعودية تحول 5.55 م^3 في اليوم) لتلبية الحاجة إلى الماء الصناعي والماء المشروب وهو استخدام محدود رغم أن الجزائر تزخر بساحل يمتد على طول 1200 كلم[1].

ثانيا: قطاع الصيد البحري.

تضم الجزائر شريطا سياحيا يقدر طوله بـ 1280 كلم، ومساحة بحرية خاضعة للفضاء الوطني مخصصة للصيد البحري تقدر بـ 9.5 مليون هكتار ضمن البحر الأبيض المتوسط، وتقدر احتياطي الموارد الصيدلانية البحرية في الجزائر بـ500000 طن، كما أن الساحل الجزائري يحتوي على احتياطي كبير من المرجان الأحمر والإسفنج وأكثر من 600 نوع من الطحالب التي يمكن استخدامها في مجالات عديدة كالزراعة والصناعة والأدوية، إضافة إلى المخزون الهائل من الثروة السمكية والمقدرة بأكثر من 194 نوع ويعتبر القطاع السمكي من القطاعات العامة والحيوية للاقتصاد الوطني من حيث القدرة على المساهمة في توفير الأمن الغذائي وتحقيق التنمية الاقتصادية.

[1] مجدولين دهينة، **إستراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانظمام للمنظمة العالمية للتجارة**، مرجع سبق ذكره، ص ص 217-219.

الجدول رقم 20: تطور عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للفترة 2002 إلى 2012 في قطاع الصيد والموارد البحرية

قطاع النشاط	عدد المشاريع	المبلغ	عدد مناصب الشغل
الصيد	290	19411	4627
تربية الحيوانات والنباتات المائية	15	3387	738

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار

تقدر عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار لفترة 2002- 2012 في قطاع الصيد والموارد البحرية بالنسبة للصيد: 290 مشروع وبالنسبة لتربية الحيوانات والنباتات المائية: 15 مشروع وهذه النسبة تبقى متواضعة بالنسبة لدول الجوار.

الجدول رقم 21 إنتاج الصيد البحري خلال الفترة 2011- 2015

الوحدة: طن

التعيين	2011	2012	2013	2014	2015
الأسماك الزرقاء	81268	80902	75655	72785	76019
الأسماك البيضاء	7126	7999	7796	6995	6365
القشريات	2401	2310	1732	1979	2163
الرخويات	1614	1472	1452	1467	1858
أخرى	11600	15524	15565	16929	18795
إنتاجي صيدي	104008	108207	102220	100150	105200
إنتاج مائي	2250	2648	2193	2411	1327

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ص42.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أسماك الزرقاء تحتل أكبر حصة من الإنتاج حيث بلغت قيمته سنة 2014 72785 طن في سنة 2015 و76019 طن رغم تذبذبه إلا أنه يحتل أكبر حصة، بينما باقي الأنواع تبقى على طول فترة الدراسة بقيم ضعيفة.

ويرجع هذا لنقص المعرفة بالفرص والإمكانات المتاحة للاستثمار وعدم الاستغلال الكامل للموارد السمكية بسبب عجز السفن الوطنية واستغلالها لمحدودية الوسائل التقنية ورأس المال.

الجدول رقم 22: تطور أسطول الصيد خلال الفترة 2011- 2015.

الوحدة: العدد

	2011	2012	2013	2014	2015
السفن	512	521	526	542	552
سردينة	1143	1202	1231	1255	1295
أساطيل صغيرة	2646	2665	2796	2964	3160
مراكب التون	15	15	16	16	17
سفن صيد المرجان	11	11	11	10	10
مجموع أسطول الصيد البحري	4327	4414	4580	4787	5030

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ص41.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن أسطول الصيد البحري الجزائر يتكون من 552 سفينة سنة 2015 حيث أنها تطورت تطور طفيف مقارنة بسنة 2011 التي قدرت فيها بـ512 سفينة و1295 سردينيات و174 مراكب التون و10 سفن صيد المرجان سنة 2015 ونلاحظ من خلال الجدول أن مجموع أسطول الصيد البحري ككل قد تطور من 4327 سنة 2011إلى 5034 سنة 2015، ويرجع سبب هذا النمو إلى ظهور نتائج البرامج المسطرة للنهوض بقطاع الصيد ككل منها اتفاقية التعاون الموقعه بين وزارة الصيد البحري والموارد الصيدلية ووزارة التضامن الوطني.

الفرص الممنوحة للاستثمار في هذا القطاع

- اقتناء سفن للصيد.
- اقتناء موارد وتجهيزات الصيد.
- تجديد السفن وإعادة تجهيز بمحركات.
- وحدات دعم وسائل الإنتاج.

- تربية الحيوانات والنباتات البحرية.
- تربية المائيات على المستوى القاري.
- تربية المائيات في الصحراء.

ثالثا : قطاع الصناعة

يتميز القطاع الصناعي الجزائري بالتنويع الذي وفره تنوع الخيرات الطبيعية التي تزخر بها البلاد من صناعات غذائية كيميائية وأخرى، وقد أولت الدولة الجزائرية اهتماما خاص بقطاع الصناعة بالنظر إلى حالة الركود التي يعرفها هذا القطاع والتي تعتبر أهم المتغيرات الأساسية لتحسين معادلة الإنتاج الوطني.

الجدول رقم 23 : الإنتاج الصناعي للفترة 2012-2015.

	2012		2013		2014		2015	
	القيمة	نسبة التغير	القيمة	نسبة التغير	القيمة	نسبة التغير	القيمة	نسبة التغير
الصناعات الحديدية والمعدنية والكهربائية والإلكترونية	57.2	7.6	60.4	5.5	51.7	-14.4	52.3	1.3
مواد البناء	101.4	-2.5	101.7	0.3	101.9	0.1	105.8	-8.7
المواد الكيميائية والمطاطية والبلاستيكية	60.5	1.5	59.0	-2.4	57.0	-3.4	52.0	-8.7
الصناعات الغذائية والفلاحية	35.9	-2.1	35.6	-0.6	38.2	7.2	37.8	-1.0
الصناعات النسيجية	12.1	-12.9	12.7	4.3	12.6	-0.3	14.0	10.6
صناعة الجلود والأحذية	6.1	8.8	5.9	-2.3	6.7	12.6	6.1	-8.9
صناعة الخشب والفلين والورق	14.4	-11.1	14.7	1.9	13.7	-7.0	12.9	-5.9
صناعات مختلفة	8.5	00	8.5	00	8.4	-1.5	8.8	4.4

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الصناعات الحديدية والمعدنية سجلت قيمة 75.2 سنة 2012 وانخفضت قيمتها سنة 2015 إلى 52.3 كما عرفت الصناعة الكيميائية تراجعا في إنتاجها سنة 2014 بنسبة 3.4 وسنة 2015 بنسبة 8.7 وهذا التراجع بسبب التراجع الكبير في أداء بعض فروعه.

نستنتج أن الصناعات خارج المحروقات حققت نتائج إيجابية ولكنها تبقى ضعيفة ومتدبدبة وهو ما يعكس التقصير البالغ في استغلال الإمكانيات المتاحة.

1ـ سياسة الإنعاش إنعاش الصناعة في الجزائر

تتمثل فيما يلي [1] :

1- سياسة ترقية الاستثمار: تحتل قضية الاستثمار خاصة الاستثمارات الأجنبية مكان بارز ضمن أولويات صانعي السياسات إذ يعتبر الاستثمار الأجنبي أحد المنافذ الرئيسية لإنجاز سياسة الإنعاش الصناعي وتنميته في المدى الطويل، بعد أن لعبت هذه الاستثمارات دورا متميزا في كل من الدول المتقدمة والدول حديثة التصنيع على حد سواء لذا تسعى الجزائر منذ فترة كبقية الدول النامية الأخرى على وضع السياسات التي تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

غير أن حجم الاستثمارات الأجنبية يبقى محدود للغاية بالنظر إلى الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار والإمكانيات الاستيعابية التي تتوفر عليها البلاد، فمعظم التقارير التي تعدها الهيئات المختلفة حول تقدير مناخ الاستثمار في الجزائر تبقى بعيدة كل البعد عن الطموحات الواعدة للاقتصاد الجزائري.

وفي ظل وجود هذه العوائق تتقهر الجزائر إلى رتبة 125 في توفير شروط الاستثمار لذا يستدعي تطوير الاستثمار محيط فعال يوفر للمستثمرين إطارا مؤسساتيا مهما (نظام مالي ملائم، توفر العقار وطبيعة المنافسة) ونظاما تحفيزيا للحماية من شأنه تمكين المستثمر القيام بخيار لصالح الاستثمار.

وينتظر من تطبيق سياسة ترقية الاستثمارات الخارجية المباشرة في إطار إستراتيجية إنعاش النمو الاقتصادي حيث تساهم في :

- تمويل الاستثمارات في نشاطات التي تجلب نسبة كبيرة من الأموال.
- تعميم التكنولوجيا الحديثة وتحسين القدرات الحديثة وولوج السوق العالمية وتنويع الصادرات ونذكر في تحفيز الاستثمار الأجنبي قد تم اتخاذ عدة تدابير من خلال التعديلات المدرجة.

[1] نعيم إلهام، **استخدام نموذج البرمجة بالأهداف في نمذجة النظم الصناعية** (غير منشورة)، رسالة دكتوراه، تخصص بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، جامعة أبي بكر القايد، تلمسان، 2015-2016، ص ص 70-72.

ولجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تم اقتراح جملة من الاقتراحات لتحسين بيئة الأعمال نلخصها في النقاط التالية :

- إلغاء تأشيرة الدخول بالنسبة للمستثمرين الأجنبيين.
- تبسيط الإجراءات المتعلقة بظروف إقامة المستثمرين وإطاراتها الأجنبية.
- فتح أروقة وشبابيك لشرفة الحدود والجمارك.
- تحديد مناطق الإقامة لفائدة المستثمرين الأجنبيين.
- السماح للأجانب باقتناء سندات الخزينة والرفع من نسبة تصدير العملات الصعبة للمؤسسات المصدرة.
- توسيع صلاحيات الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار وإنشاء موقع إلكتروني لدى الوكالة لتمكين المستثمرين الأجانب من القيام بتدابير التصريح للمؤسسات عن بعد.
- منح مساعدات مالية معتبرة للصناعة الصغيرة والمتوسطة في حالة قيامها بأعمال الشركة للأجانب.
- مراجعة قانون الجمارك.
- تخفيض التكاليف الجبائية.
- إلغاء الضريبة على الفوائد المستخلصة عن التصدير.

2 ـ البرنامج الوطني الاستشرافي للحضائر الصناعية للفترة 2015-2017

نظرا للمستجدات على المستوى الوطني وخاصة بعد إنجاز الطريق السيار شرق غرب فإن الدولة الجزائرية غيرت نظرتها للمناطق الصناعية من المناطق المدمجة إلى مناطق صناعية جديدة وفي إطار التعاون والتبادل والتجارب بين دول البحر الأبيض المتوسط ومن بينها ألمانيا، والذي تم اعتماده في شهر أفريل 2012 وعليه سوف نعطي نظرة وجيزة حول هذا البرنامج.

أ - خلفية إعداد البرنامج

إن البرنامج كان نتيجة لعدة أسباب منها [1]:

[1] قاسمي كمال، خبابة صهيب، إستراتيجية الحضائر الصناعية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة ، الجزائر، العدد 49، 2016، ص 331.

- إحصائيات الوكالة الإحصائية للوساطة والضبط العقاري(ANIREF) للمواقع الوطنية لتوطين المناطق الصناعية بناء على طلبات الولات بداية 2011.
- مقررات مجلس الوزراء بتاريخ 22 فيفري 2011.
- قرارات اللجنة الوطنية للصناعة بدورتها الخمسين بتاريخ 06 مارس 2011 والمتضمن إنشاء لجنة وزارية مشتركة لدراسات اقتراحات وقوائم مناطق صناعية جديدة.
- القرار الوزاري المشترك والمتضمن إنشاء 26 منطقة جديدة.

ب - أهداف الإستراتيجية :

يهدف إلى تحقيق جملة من الغايات :

- الاستثمار والنمو الصناعي.
- إلغاء حواجز عقارية في القطاع الصناعي.
- وضع برنامج جديد لتهيئة الإقليم.
- رفع مردودية الهياكل القاعدية.

الجدول رقم 24: الموقع الجغرافي للمناطق الصناعية في الجزائر.

الجهة		الولايات	عدد المناطق	المساحة هكتار
الشمال	شمال وسط	بومرداس، البويرة، المدية، تيزي وزو، بجاية، الشلف، عين الدفلى، البليدة، الجزائر، تيبازة.	10	1739
	شمال شرق	عنابة، قسنطينة، سكيكدة، جيجل، ميلة، سوق أهراس، الطارف، قالمة	9	2394
	شمال غرب	وهران، تلمسان، مستغانم، عين تموشنت، غيليزان، سيدي بلعباس، معسكر	8	1517
27				5650
الهضاب	الهضاب العليا الوسطى	الجلفة، الأغواط، المسيلة	2	478
	الهضاب العليا	سطيف، باتنة، برج بوعريريج،	4	1346

العليا	الشرقية	خنشلة، أم البواقي، تبسة		
	الهضاب العليا الغربية	تيارت، سعيدة، تيسمسيلت، البيض، النعامة	4	896
	10			2720
الجنوب	الجنوب الغربي	بشار، تندوف، أدرار	2	402
	الجنوب الشرقي	غرداية، بسكرة، الوادي، ورقلة	3	800
	الجنوب الكبير	تمنراست، إيليزي	00	
5				1202
المجموع 42				9572

المصدر: قاسمي كمال، خبابة صهيب، إستراتيجية الحظائر الصناعية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة ، الجزائر، العدد 49، 2016، ص 332.

جدول رقم 25 تمويل برنامج المناطق الصناعية في الجزائر

عدد المناطق الصناعية	42 منطقة صناعية
التكلفة الإجمالية للمشروع	88 دينار جزائر
عدد الولايات المعنية	34 ولاية
المساحة الإجمالية ل 42 منطقة صناعية	9572
المساحة الصافية	7179

المصدر: قاسمي كمال، خبابة صهيب، إستراتيجية الحظائر الصناعية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة ، الجزائر، العدد 49، 2016، ص 334.

تتمركز المناطق الصناعية في المناطق الشمالية للجزائر بحيث توجد حوالي 27 منطقة صناعية على امتداد 5650 هكتار، فيما تبقى 15 منطقة صناعية منها تتمركز في الهضاب العليا في الجنوب.

المطلب الثاني: التحفيزات الجبائية

أولا: أساسيات حول التحفيزات الجبائية

1- تعريف التحفيزات الجبائية: عبارة عن نظام يصمم في إطار السياسة المالية للدولة بهدف التشجيع الادخار أو الاستثمار على نحو يؤدي إلى نمو الإنتاجية القومية وزيادة مقدرة التكلفة للاقتصاد القومي وزيادة الدخل القومي نتيجة قيام المشروعات القائمة[1].

2- خصائص التحفيز الجبائي:

هناك مجموعة من الخصائص التي تتمتع بها سياسة التحفيز الضريبي وهي كما يلي[2]:

أ- **إجراء اختياري:** وحسب هذه الخاصية فإن الأعوان الاقتصاديين المستفيدين لهم الحرية في اختيار بين الخضوع أو عدم الخضوع للإجراءات والمقاييس والشروط التي تضعها الدولة دون أن يترتب عليهم أي عقاب أو جزاء في حالة الرفض.

ب- **إجراء هادف:** إن لجوء الدولة إلى سياسة التحفيز الضريبي تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ...إلخ فهي تعمل على التخلي عن جزء من إيراداتها من أجل تحقيق هاته الأهداف التي هي غير أكيدة التحقيق، لذا على الدولة عند وضع سياسة التحفيز الضريبي دراسة وتحليل بعض العناصر منها:

- تحديد إطار القانوني للمستفيد من إجراءات التحفيز الضريبي.
- شكل ومدة التحفيز الضريبي.
- السياسات والظروف المحيطة بإجراءات التحفيز الضريبي.

ج- **إجراء مقاييس:** إن الامتياز الضريبي موجه غلى فئة معينة من المكلفين بالضريبة، هذه الفئة يحسب عليها أن تلتزم وتتقيد بجملة من الشروط التي يضعها المشرع، كتحديد طبيعة النشاط، مكان النشاط، والإطار القانوني والتنظيمي المستفيد ...إلخ.

---

[1] نزيه عبد المقصود ، محمد مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دراسة مقارنة، دار الفكري الجامعي، الإسكندرية،2013، ص112.

[2] يحيى لخضر، **دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية** (غير منشورة)، رسالة ماجستير، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2007، ص22.

د- إحداث سلوك معين: تهدف الدولة من وراء سياسة التحفيز الضريبي إلى إحداث سلوك وتصرف معين، لدى الأعوان الاقتصاديين بصفة توجيههم نحو أعمال وأنشطة لم يقوموا بها في وقت مضى.

3 - أهداف التحفيزات الجبائية:

تسعى سياسة الحث الجبائي من خلال ما تقدمه من مزايا ضريبية التي تحقق جملة من الأهداف أهمها مايلي[1]:

أ- الأهداف الاقتصادية: تهدف سياسة وضع الحوافز الضريبية(الإعفاءات الدائمة أو المؤقتة، التخفيضات في معدل الاقتطاع أو وعاء الضريبي) إلى مايلي:

- تنمية الاستثمار حيث تشجع الحوافز الضريبية تراكم رؤوس الأموال بتخفيضاتها لعبء الضريبي ومن ثم حجم التكاليف.
- دعم الواردات من السلع الرأس مالية اللازمة فقط لقيام بعملية التنمية الاقتصادية بل لاستمرارها حيث يتعين على النظام الضريبي تشجيع إستراد مثل هذه السلع على أقل من المراحل الأولى لعملية التنمية الاقتصادية.
- تشجيع الصادرات لتحقيق ميزان التجاري موجب من جهة ولرفع احتياطي الدولة من العملة الصعبة من جهة أخرى.

ب- الأهداف الاجتماعية: يعود امتصاص البطالة أهم أهداف سياسة التحفيز الضريبي، نظرا لدورها الكبير في انحطاط أخلاقيا معشيا واجتماعيا حيث تحاول السلطات العمومية من خلال الامتيازات الضريبية تشجيع التشغيل عن طريق خلق مناصب شغل جديدة، فالامتيازات الممنوحة للمستثمرين الخواص، تمكن من توفير موارد مالية، إعادة استثمار ما يسمح بإنشاء مؤسسات صغيرة أو فرعية تشغيلها وتسييرها يتطلب بالضرورة يد عاملة جديدة.

وتستهدف سياسة الحث الجبائي اجتماعيا أيضا تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية، فيما يخص نوعية ومستوى الظروف المعيشية لأفراد المجتمع، والتي لا تتجسد إلا في ظل توازن جهوي، خاصة من حيث توزيع المنشآت الاقتصادية وانطلاقا من كل هذه الأهداف الجزئية، تحاول سياسة التحفيز الجبائي تحقيق الهدف الأكبر وهو تقديم الدعم الفعلي والقوي للتنمية الاقتصادية ومن بينها التنمية الاجتماعية.

[1] محمد حمو، منور أوسرير، محاضرات في جباية المؤسسة، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، ط1، 2009، ص ص 216، 217.

ثانيا: مجالات الاستثمارات التي يمكن أن تستفيد من التحفيزات الممنوحة من النظام الضريبي الجزائري

1- التحفيزات الممنوحة على نشاط التصدير:

إن للنظام الضريبي أهمية كبيرة من جانب تأثيره على نشاطات التصدير، وذلك عن طريق عدة امتيازات ضريبية سواء تعلق الأمر بنظام الضريبي للقانون الموحد أو التشريعات المتعلقة بالقانون الأوسع كما يلي[1]:

أ- النظام الموحد:

ويشمل الامتيازات المستخلصة من القانون الضريبي الخاص بنوعين من الرسوم، هما الرسم على النشاط المهني (TAP) والرسم على القيمة المضافة(TVA).

- **الرسم على النشاط المهني**(TAP): حيث تكون قيمة المبيعات من السلع الموجهة نحو التصدير معفاة من هذا الرسم، مع العلم الإعفاء لا يخص الخدمات المصدرة.

الرسم على القيمة المضافة (TVA): بالنسبة لهذا الرسم فإن مصدري السلع و الخدمات يستفيدون من إعفاء هذه الرسوم،ليتحقق لهم تخفيض تكاليف السلع والخدمات الموجهة للتصدير.

ب- النظام الموسع:

أما بالنسبة لهذا القانون فيه مجموعة من الامتيازات الضريبية وذلك حسب مدة نشاطات الاستثمارات في هذا الجانب هناك نظامين للامتياز هما:

1 **نظام الامتياز العام:** ويتعلق بالامتيازات الخاصة بالمرحلتين:

- **مرحلة الإنجاز:** إن الاستثمارات المحققة في إطار نشاط التصدير تستفيد انطلاقا من تاريخ صدور قرار من وكالة الترقية ودعم الاستثمار (APSI) من بعض الامتيازات مثل إعفاءات على الرسم العقاري والرسم على القيمة المضافة بالنسبة للحصول على السلع والخدمات محليا أو عن طريق الإستراد.

[1] أحمية فاتح، **النظام الجبائي الجزائري في مواجهة التحولات الاقتصادية العالمية** (غير منشورة)، رسالة دكتوراه، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة بومرداس، 2017، ص113.

- **مرحلة النشاط:** خلال مرحلة النشاط (مرحلة الاستغلال) فإن المصدرين يستفيدون من إعفاء تام ودائم من الضرائب على أرباح الشركات IBS والرسم على النشاط المهني TAP، وكذلك إعفاء من كل الرسوم المتعلقة بالمشتريات في السوق المحلية والمشتريات المستوردة لتموين الإنتاج المصدر.

2 -نظام الامتياز الخاص: للحصول على امتيازات خاصة فإن قانون الاستثمار يعمل على أساس نظام الامتياز الخاص بالتمييز بين الاستثمارات المحققة في المناطق الخاصة.

- **المناطق الحرة:** الاستثمارات المحققة في المناطق الحرة حسب نشاطاتهم تعفى كليا من الضرائب والرسوم حسب النظام الضريبي وكذا من الحقوق الجمركية.
- **المناطق الخاصة:** والتي تشمل مناطق الترقية والتوسع والنمو الاقتصادي والتي تساهم في تطوير الامتيازات المتعلقة بالنظام العام في المرحلة الأولى، إلا أنه في المرحلة الثانية تختلف مدة الإعفاء بالنسبة للرسم العقاري وذلك لمدة تتراوح من 05 إلى 10 سنوات فقط.

على العكس في المناطق الخاصة يعطي الامتياز للمؤسسات دون قيد أو أجل محدد للإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي.

المطلب الثالث: مقترحات لتطوير الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات

نذكر بعض المقترحات لتفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات:

- الاهتمام وإعادة بعث المخططات الوطنية لتنمية الفلاحية والريفية BND وبرنامج التحديد الفلاحي والريفي.
- الترويج للسياحة الجزائرية الجزائرية عبر مختلف الوسائل كالتلفاز والانترنت، بالإضافة إلى نشر ثقافة السياحة بين الأفراد لتشجيع السياحة الداخلية.
- توفير الأمن شرط ضروري لتطوير هذا القطاع باعتباره من القطاعات الحساسة.
- لا بد من إنشاء مدن صناعية وتجهيزها لتصبح أمكنة جذابة للصناعات بمختلف أنواعها.
- دعم عمليات تأهيل المناطق الصناعية.
- تطوير تقنيات التسيير وإدارة الأعمال في عمليات الإنتاج.
- تركيز على الصناعات الإنتاجية محليا والحد من الصناعات التركيبية بالإضافة إلى الحد من إستراد المنتوجات الغذائية وتحفيز الإنتاج المحلي.

- القضاء التدريجي على مركزية التسيير للمناطق الصناعية و التوجه نحو اللامركزية.
- تزويد المناطق الصناعية بكافة الخدمات الضرورية (البنية التحتية).
- تشجيع الصناعات الصيدلانية بتدعيم شركة صيدال الجزائرية وترقيتها إلى مقام شركة سونطراك.
- التوقيع على اتفاقيات شراكة متخصصة بين المناطق الصناعية الجزائرية والأجنبية للاستفادة من خبرة هذه الأخيرة.
- إعادة بناء إستراتيجية فعالة لتطوير هذا القطاع.
- على الدولة القيام بدعم برامج الطاقة المتجددة ليتم انجازها في الوقت المحدد لها.
- وضع مجال الطاقة المتجددة ضمن أولويات الاستثمار أو الإنفاق الحكومي.
- إنشاء مراكز تكوين في الطاقة المتجددة لتأهيل كوادر ومهارات مقتدرة خصوصا في مجال تكنولوجيا الطاقة الشمسية من استردادها من الخارج.
- تفصيل القطاع الخاص وتشجيعه ونذكر أهم السبل الكفيلة لزيادة فعالية هذا القطاع والرفع من تنافسية من خلال:
  - تخفيف العبء الضريبي وحماية قدرات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.
  - ترفيه وتوزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي، التجاري، الاقتصادي، المهني والتكنولوجي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
  - تأهيل وترقية المحيط الإداري، بتبسيط الإجراءات وتذيل الصعوبات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
  - إجبار البنوك على تخصيص نسبة من تمويلاتها للمؤسسات الصغيرة إذ أن البنوك تحجم عن تمويلها لضعف الملاءة المالية لأصحابها.
- إصلاح المنظومة المعرفية والقطاع المالي يجب تفعيل هذا القطاع من خلال:
  - تسهيل عمليات تحويل أموال المستثمرين الأجانب وتفعيل دور البورصة.
  - إنشاء صناديق الاستثمار على مستوى جميع الولايات.
  - فتح المجال أمام التعاون والشراكة في المجال المعرفي وخوصصة البنوك العمومية وجعلها أكثر فعالية وذات نشاط واسع مرفق وفق مقاييس عامية معمول بها.
  - توفير التمويل اللازم محليا.
  - استحداث وسائل دفع وتقنيات حديثة في مجال منح القروض.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق في هذا الفصل نستنتج أن الاستثمار في القطاع خارج المحروقات لا يمثل إلا نسبة قليلة من حجم الاستثمارات الكلية إذ تركز معظمها في قطاع المحروقات وبالرغم من الإمكانيات التي يملكها الاقتصاد الجزائري وكذا بالنظر إلى الحوافز والامتيازات المقدمة إلى غاية الآن لم تسجل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المستوى المطلوب.

خاتمـــــة

من خلال دراستنا هذه يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر أصبح يمثل أهم مورد خارجي للدول، وخاصة النامية منها، والتي تعاني من قصور في وسائل التمويل الداخلية والخارجية، ولأهميته في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال الرفع من القدرات الإنتاجية للاقتصاد المستضيف، وزيادة معدلات التشغيل وسد فجوة الاحتياطي للعملات الأجنبية، بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا الحديثة الأكثر فعالية لهذه الاقتصاد.

والجزائر باعتبارها بلدا ناميا وإدراكا منها لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل للقروض والمساعدات الدولية في تمويل النمو الاقتصادي، بدأت منذ مطلع التسعينات في اتخاذ مختلف الإجراءات والتدابير التي من شأنها خلق وتوفير تلك البيئة المناسبة والمحفزة لهذا الاستثمار، لكنها لم ترقى لمستوى الطموح نظرا لطبيعة وهيكل الاقتصاد الجزائري الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات، حيث أن معظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتمركز فقط في هذا القطاع، ونتيجة لذلك ومن أجل النهوض بالاقتصاد الجزائري في الوقت الذي تعرف فيها أسعار النفط انخفاضا، اصبح من الضروري على صناع السياسة الاقتصادية في الجزائر ايجاد بدائل تمسح لها تغطية العجز في ميزان مدفوعاتها.

اختبار الفرضيات:

تمت الإجابة على جميع الفرضيات بالاعتماد على ما سبق من الفصول كما يلي:

الفرضية الأولى:

تتركز الجزائر بمقومات زراعية ومائية وسياحية تهيئها لاستقطاب استثمارات خارج قطاع المحروقات.

الفرضية الثانية:

إن مساهمة القطاعات خارج المحروقات لناتج المحلي الإجمالي لم يرتقي إلى المستوى المطلوب، حيث ساهمت بنسبة ضعيفة مقارنة بقطاع المحروقات الذي يهيمن على مختلف مداخيل الدولة.

الفرضية الثالثة:

حققت الجزائر توازن بنسبة ضئيلة في مجال استقطاب الاستثمار الدولي، لأنها ركزت على قطاع الخدمات

الفرضية الرابعة:

لقد قامت الدولة بجملة من التحفيزات الضريبية تهدف من خلالها إلى تحقيق أهداف اقتصادية، واجتماعية، ومن أهمها تشجيع تنمية الاستثمار، وتشجيع الصادرات لتحقيق ميزان تجاري موجب.

النتائج:

- رغم الجهود المبذولة لتحسين المناخ الاستثماري في الجزائر إلا إن حجم الاستثمارات الواردة لا تزال متواضعة وتنحصر في قطاع المحروقات.
- ضعف الترويج للمقومات الاستثمارية في قطاعات خارج المحروقات، حال دون استقطاب الاستثمارات الأجنبية.
- يكتسي قطاع الصيد البحري والموارد الصيدية أهمية إستراتيجية نظرا لقدرته على المساهمة في تعزيز الاقتصاد الوطني.
- حققت الصناعات خارج المحروقات نتائج ايجابية لكنها ضعيفة ومتذبذبة، وهو ما يعكس التقصير البالغ في استغلال الإمكانيات والنهوض بالاستثمار في هذا القطاع.
- يمثل مشكل البيروقراطية والفساد الإداري من أهم العراقيل التي تحول دون استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.
- مساهمة قطاعات خارج المحروقات في الناتج المحلي بالجزائر يكاد يكون معدوما، خاصة في القطاع الصناعي والزراعي.
- الاستثمار الأجنبي المباشر يكون بنسبة كبيرة قطاع المحروقات وبنسبة ضئيلة في قطاعات أخرى.

الاقتراحات:

- تأهيل الموارد البشرية وزيادة حجم العمالة الزراعية ذات الكفاءة وتكوينها في المعاهد والمدارس العليا المتخصصة في المجال الفلاحي.
- تأهيل العنصر البشري عبر دورات تكوينية وتدريبية لتطوير إمكانية الفنية والمهارية، باعتبار أن مخرجات النظام التعليمي والتكويني من مدخلات الجهاز الإنتاجي.
- إيجاد قانون موحد يلم جميع القوانين التشريعات الوطنية، وينظم جميع المعاملات التجارية والاستثمارية الدولية، بما يساهم في استقطاب الاستثمار الأجنبي ويشجع الاستثمار الخاص.

- القيام بدراسات استشرافية جزائرية تخدم القطاع الصناعي ومحاولة توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر بناءا على هذه الدراسات.
- تنويع الإنتاج الصناعي بالتوجه إلى الصناعات الثقيلة باستغلال الموارد الطبيعية المتاحة.
- الحد من التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية.
- تنويع المنتوج السياحي خاصة وإن لها مقومات قد لا توجد في بلدان أخرى عطول الشريط الساحل الذي يشجع على تطوير السياحة الشاطئية، وصحراء كبرى وما تحتويه من آثار.
- إنشاء هيئة على مستوى جميع مؤسسات القطاع الخاص تأخذ على عاتقها مهام إبداع وتقديم المنتوج بتحلي بجميع مواصفات ومقاييس الجودة والتي تتوفر في المنتجات المنافسة المتواجدة في الأسواق العالمية.
- تكييف القانون التجاري بما يخدم مصلح المصدرين الخواص ويساعدهم على اقتحام الأسواق الخارجية.
- ضرورة بقاء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الخاصة على إطلاع شامل حول الأسواق الخارجية لمواكبة التطورات المستحدثة فيها ومحاولة الاستقرار في ذلك الأسواق حتى لا تتعارض منتجاتها للمنافسة الحادة والتخلف التكنولوجي وهذا ما يجرها إلى الكساد.
- تكوين رأس المال البشري من بين المحددات الإستراتجية لاختبارات توطين الاستثمارات.
- تحسين صورة البلد للاتصال مع الخارج لإن نقص المعلومات يمكن أن تؤدي إلى جهل المستثمرين الأجانب بفرص الاستثمارات المتاحة، كما أن المعلومة الخاطئة قد تؤدي إلى تشويه صورة البلد لدى المستثمرين الأجانب وبالتالي يجب توضيح كل الإصلاحات التي تمت بالنسبة للمستثمرين المرتقبين، وذلك عن طريق اتخاذ إجراءات فعلية من أجل ضمان تحقيق القوانين .
- الطاقة المتجددة هي أفضل حل لمشكلة الطاقة والبيئة والتنمية، فعلى الجزائر تقليص هيمنة النفط على الاقتصاد الوطني بالاعتماد وبشكل تدريجي على الطاقة المتجددة وتشجيع التعاون وفتح المجال لاستثمار الدول المتقدمة في هذا المجال للاستفادة من خبراتها.
- دعم البنية الأساسية في المناطق الريفية ومناطق الإنتاج الزراعي، بتوفير الموارد المائية من بناء السدود وحفر الآبار واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز في المناطق والولايات التي تتوفر على إمكانيات البنية الأساسية من إنتاج الفلاحي.

- دعم مناطق جذب السياحي عموما ومنتجات السياحية البيئية على الخصوص من أجل الحفاظ على الطابع البيئي والثقافي لتلك المناطق كما يجب أن يرتكز تخطيط قطاع السياحة على المعايير واللوائح الدولية.
- القضاء على البيروقراطية الإدارية ومحاربة الفساد فالبيروقراطية أصبحت مرضا استفحل في الإدارة يجب مواجهته وذلك بجملة التدريب السلوكي ومنح الحوافز المادية والمعنوية والمراقبة المستمرة إلى ذلك يجب شذ الهمم فكريا وتربويا لصنع الفرد فعال والإدارة القوية ويمتلك المؤهلات التي تخفف جل العقبات التي تقف في وجه استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

آفـــــاق الدراسة:

نظرا لأهمية الموضوع فإن فرص التحليل والتوضيح تبقى متاحة، ويمكن طرح مجموعة من المواضيع، نرى أنها يمكن أن تشكل إشكالية البحث:

- دور الاستثمار المحلي والأجنبي في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.
- التحفيزات الجبائية ودورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

أهمية تفصيل النظام المصرفي والمالي لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

قائمة المراجع

قائـــــــــمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية.

أ- الكتب:

1- أ.عدنان تابه النعيمي، ادارة العملات الأجنبية، ط1، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، 2012.

2- أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، مصر 2004.

3- خالد أحمد فرحان الشهداني وآخرون، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، 2014.

4- خالد أحمد فرحان المشهداني و د. عبد الخالق عبد الله العبيدي، التمويل الدولي، دار الأيتام للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، 2014.

5- خالد محمد الزاوي، البطالة في الوطن العربي، ط1، ناشر مجموعة النيل العربية، 2004.

6- خليفة مهدي فرح بن زيان، واقع الإستثمار المباشر في الدول النامية.

7- د. علي عبد الوهاب، مشكلة البطالة، 2005.

8- . فليح حسن خلف، التمويل الدولي، ط1، 2014.

9- د. محمد العماري، الإدارة المالية الدولية، ط1، الأردن-عمان، سنة 2013.

10- د. منصوري الزين، تشجيع الإستثمار وأثره على التنمية الإقتصادية، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، 2013.

11- ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي- دراسة مقارنة تونس الجزائر المغرب، جامعة الحاج لخضر ـ باتنة ـ ، 2008.

12- سليمان عبد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوصفي، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

13- ضياء مجيد الموسدي، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

14- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
15- طاهر مورسي عطية، إدارة الأعمال الدولية، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة.
16- عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية (منظماتها، شركائها، تداعيتها)، الدار الجامعية، مصر، 2008.
17- عرفات إبراهيم فياض، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، دار البداية ناشرون وموزعون، ط1، عمان، 2013.
18- عصام عمر مندور محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية العربية، دار التعليم الجامعي، مصر، 2011.
19- علي عبد الفتاح ابو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2007.
20- ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، سنة 2010.
21- محمد عبد العزيز، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة، مصر، 2000.
22- مفتاح صالح بن دلال، واقع وتحديات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية، بحوث اقتصادية عربية.
23- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، ط2، دار المحمدية العامة، الجزائر.
24- نزيه عبد المقصود ، محمد مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دراسة مقارنة، دار الفكري الجامعي، الإسكندرية،2013.
25- عبد السلام ابو قحف، اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي، ط1، مصر، 2001.

ب- الرسائل الجامعية:

26- أحمية فاتح، النظام الجبائي الجزائري في مواجهة التحولات الاقتصادية العالمية في مواجهة التحولات الاقتصادية العالمية، اطروحة الدكتوراه، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة بومرداس، 2017.
27- إيمان مودع، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج النمو الداخلي خلال الفترة (1991-2007)، رسالة ماجستير، تخصص العلوم المالية والمصرفية في جامعة اليرموك، الأردن، 2010.

28- حناش إلياس، أثر تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم التنمية الاقتصادية في البلدان العربية، رسالة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة تبسة، 2011.

29- رفيق نزاري، الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، رسالة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية 2008/2007.

30- سعيدي يحيا، تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، سنة 2007.

31- سلمان حسن، الاستثمار الاجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، رسالة الماجيستر في قسم العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد الكلي، 2014.

32- سلمان حسن، الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، رسالة الماجيستر في قسم العلوم الاقتصادية، 2014.

33- عبد القادر ناصور، إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014.

34- فيصل حبيب، دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية، رسالة الماجيستر في علوم التسيير فرع إدارة الأعمال، 2012.

35- كريمة قديدري، الإستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي، رسالة الماجيستر في العلوم الإقتصادية، سنة 2011.

36- مجدولين دهينة، إستراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الإنظمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، سنة 2016-2017.

37- نعيم إلهام، استخدام نموذج البرمجة بالأهداف في نمذجة النظم الصناعية، أطروحة الدكتوراه، تخصص بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، جامعة أبي بكر القايد، تلمسان، 2015-2016.

38- يحيى لخضر، دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة للفترة 2003، 2005، رسالة ماجستير، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2006، 2007.

ج- الملتقيات والمؤتمرات والندوات:

39- قويدري محمد فرحي محمد، أهمية الاستثمارات العربية، البنية في تقرير التكامل العربي، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي، التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأروبية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2005.

40- محمد حمو، منور أوسرير، محاضرات في جباية المؤسسة، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الطبعة الأولى، 2009.

41- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية العدد03، 2013.

42- يعقوب علي جانقي وعلم الدين عبد الله بانقا، مؤتمر الاستثمار والتمويل : الاستثمار الأجنبي المباشر FDI، مداخلة حول تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، قطر الإمارات العربية، قطر الإمارات العربية المتحدة، 2006.

د- النصوص القانونية والوثائق الرسمية:

43- الجريدة الرسمية العدد 50، سبتمبر 2010.

44- الجريدة الرسمية، العدد 11 رقم 17 لسنة 2015.

45- المرسوم التشريعي رقم 93-12، المتعلق بترقية الاستثمار.

46- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 25 يونيو 2008.

47- الأمر (01-03)، المؤرخ في 20 أوت 2001.

48- الأمر رقم 06 – 08 المؤرخ في 15 جويلية 2006، المعدل والمتمم لامر 01 – 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.

49- الامر رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009، المتضمن قانون المالية التكميلي.

50- الأمر رقم 10-03 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010،

هـ - المجلات والدوريات:

51- شعاينة إيمان، مدى فعالية الدعم مدى فعالية الدعم في إيطاليا سياسة التجديد الفلاحي، جامعة قسنطينة، مجلة دفاتر السياسة والقانون،العدد16 جانفي 2016.

52- قاسمي كمال، خبابة صهيب، إستراتيجية الحظائر الصناعية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة ، الجزائر، العدد 49، 2016.

53- محمد طالبي، اثر الحوافز الضريبية وسبيل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 06 الجزائر، 2006.

54- ناجي بن حسين، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31، 2009.

55- مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، العدد03، الكويت، 2013،

د- تقاريـــــر:

56- تقرير بنك الجزائر 2006.

57- تقرير بنك الجزائر 2006.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية.

58- Hussein Alassrog, forging direct investment development plaice in the Arab countries : mpra peper n02230, parted, 13 march 2007.

59- Mencia Patriza, les entreprise multinationales en droit international, brucelle, 1993.

60- Raymond Bernard, économie financier internationale, paris, eopu, 1997.

61- cnis rapport période année 2011 du source extérieur d'algerier ministere finance direction general des dounes.

ثالثا: المواقع الإلكترونية.

62- banqu d'Algérie évolution de la dettexterieur d'Algérie sur site.

63- www.bank of algerie.dz

64- www.elkhabar.com

65- Source: world économifroum the global competitive rapport 2013 p94.

66- www.ons.dz/emploi 2016

67- world investement repport 2015.

68- www.andi.dz/index.php/an/declaration d'investissement.

ملخص الدراسة

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للاقتصاد الجزائري ومحاولة معرفة كيفية زيادة فعالية هذا الأخير في الحد من التبعية للمحروقات، بهدف تحقيق التنويع في مداخيل الاقتصاد الوطني، ولتحقيق أهداف الدراسة قمنا بتحليل إحصائيات قطاعات خارج المحروقات في الجزائر، وقد توصلنا إلى أنه لدى الجزائر العديد من المقومات وفي مجمل القطاعات التي من شأنها تخفيف الضغط على الاعتماد الشبه كلي على الإيرادات المتأتية من قطاع المحروقات، شريطة التوظيف والاستغلال الأمثل لها، إلا أن ذلك يبقى ضعيفا مقارنة بقطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية : الاستثمار الأجنبي المباشر،المحروقات،قطاعات خارج المحروقات

Résumé

L’objectif de cette étude est de faire connaitre l’importance de l’investissement étrangère direct, pour l’économie algérienne et encore connaitre comment augmenter l’efficacité de ce dernière et à limité la dépendance aux carburons dans le but de varier les revenus de l’économie national , pour atteindre, les buts des l’étude.

Nous avons analysé des statistique des secteurs hors les carburants en Algérie, et nous avons déduite que l’Algérie a plusieurs facteurs dans presque la tonalité de secteurs qui peuvent soulager la pression de la dépanne mangeure. à condition de son utilisation et exploitation idéale, malheureusement sa demeura faible parapode au secteur décarburants.